اقرأ
سلة ثقافية شهرية
صدر عن دار المعارف

شوقى جلال

الصين
التجربة والتحدى

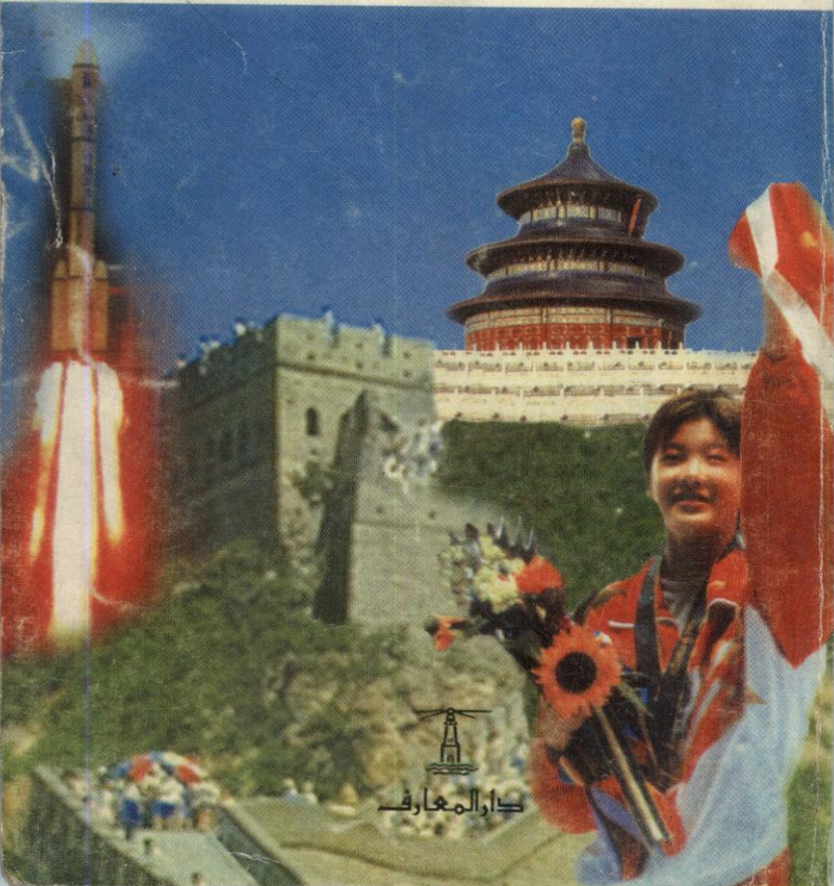

اقرأ
سلسلة ثقافية شهرية
تصدر عن دار المعارف
[٦٦٩]

رئيس التحرير: رجب البنا

تصميم الغلاف : **منى جامع**

الناشر : دار المعارف – ١١١٩ كورنيش النيل – القاهرة ج . م . ع .

شوقى جلال

الصين

التجربة والتحدى

دار المعارف

إن الذيـن عنـوا بإنشـاء هـذه السلسـلة ونشرها ، لم يفكروا إلا فـى شـىء واحـد ، هو نشر الثقـافة مـن حيث هـى ثقافـة ، لا يريـدون إلا أن يقـرأ أبنـاء الشـعوب العربيـة . وأن ينتفعـوا ، وأن تدعوهـم هذه القـراءة إلى الاستزادة مـن الثقافـة ، والطموح إلى حياة عقلية أرقـى وأخصب من الحياة العقلية التى نحياها .

طه حسين

الإهداء

إلى الشعوب التى انتصرت للحياة، وتجاوزت إسار الجمود والتقليد، بعد عقود أو قرون من القهر والتهميش.. انتزعت حقها فى الوجود إيمانا بأن الحضارة إنجاز إنسانى الوجه والطبيعة، وتفاعل حر خصب بين البشر دون تمييز.. لا محاكاة أو تقليدا، بل إبداعا وتجديدا وتحديا بفعل مجتمعى ذاتى أصيل على الطريق إلى مستقبل.. دائما غير مسبوق.

شوقى جلال

مقدمة

نظرة إلى الشرق.. إلى المستقبل

كانت أوروبا فى العصر الوسيط تؤمن بالمثل الأوروبى السائر عندها «كلما اتجهت جنوبا ازددت علما وحكمة». ومع البدايات الأولى للنهضة نهلت أوروبا بنهم لا يشبع وفضول لا يرتوى من علوم وحكمة الشرقين الأقصى والأدنى ما شاء لها طمعها وما زيَّنه لها طموحها. ونهض الغرب، وانحسر الشرق أقصاه وأدناه. وانقلب الحال، وتخلى الغرب الأوروبى آنذاك عن شعار عصر التنوير الذى يقرر الأخوة والمساواة والحرية للإنسان والإنسانية. وبدأ الغرب يردد إفرازات عقدة الاستعلاء.

وأشاع الغرب الأوروبى نظرته عن المركزية الأوروبية. وتقضى هذه النظرة بأن الغرب هو المركز.. مركز القوة الاقتصادية والسياسية والعسكرية، ومركز الإبداع والتجديد، وهو الحضارة والحداثة والمثل الأعلى للتحديث، وقبلة حركة التاريخ الإنسانى، والمحطة النهائية أو الغاية فى مسار التطور الحضارى للمجتمعات، إن كان للمجتمعات الأخرى قدرة وطاقة على أن تحاكيه وتحذو حذوه.

وأشاع نظرياته العنصرية التى تؤكد زيفا تميزه وتمايزه عن الشعوب الأخرى السوداء والصفراء، أى أفريقيا وآسيا.

ومع انحسار حضارة الشرقين الأقصى والأدنى لأسباب غربية المنشأ والمطمع والوسيلة والهدف أصبح الشرق مهيضا ضعيفا وفريسة لعقدة الدونية بعد أن صدق أكذوبة الغرب وتزييفه للتاريخ. واعتدنا على مدى قرنين من الزمان التطلع إلى الغرب نموذجا نرنو إليه، وحضارة ننشدها، فالتحديث تغريب، والحداثة واحدة لا تتعدد ولا تتنوع، والحكمة والإبداع غربى المنبت، إغريقى المهد - وأصبحنا، خضوعا للإطار الفكرى الذى صاغه الغرب لنا، نراه مثلا أعلى حتى لنكاد نقول ترسخت فينا عقدة نقص بحيث نشعر إزاءه بأننا الأدنى وهو الأعظم. وباتت تجرى على الألسن بين العامة والخاصة المفاضلة لبيان أنه الأميز وهيهات لنا أن نقاربه فى شئون الحياة والثقافة والسلوك.

ومع مطلع القرن العشرين بدأت الولايات المتحدة ترى نفسها وريثة أوروبا وأن المستقبل لها. وحشدت إعلامها ومؤسساتها المختلفة لضمان اطراد مشاعر الدونية لدى الشرق بعامة، ولضمان أسباب هيمنتها، والسعى حثيثا إلى أمركة العالم أو احتوائه تحت سطوتها ليدور فى مجال جاذبيتها. وترى الولايات المتحدة فى إشاعة نظرية مركزية الغرب، ونظريات تزعم دونية الأجناس الأخرى أداتها

لتحقيق هدفها الذى عبر عنه بإيجاز الرئيس الأمريكى الأسبق تيودور روزفلت (١٨٥٨ - ١٩١٩) إذ قال: «أمركة العالم هو مصير وقدر أمتنا». ومن هذا الوعاء التربوى العنصرى أفرز جنجريتش زعيم الأغلبية الجمهورية فى الكونجرس مقولته فى ١٩٩٥/٣/٢: «العنصر الأمريكى هو الأسمى والأرقى ومن ثم الأحق بالهيمنة على العالم».

شهد العالم على مدى النصف الثانى من القرن العشرين أحداثا وتحولات درامية علمية وسياسية وجيوبوليتيكية وتكنولوجية وثقافية غيرت من المشهد العالمى، ومن هيكل العلاقات واحتمالاتها المستقبلية ومن أدوار الأطراف الفاعلة. وشمل هذا التحول الجذرى مجالين على طرفى نقيض تاريخا وفكرا ودورا وأهدافا.. الغرب البعيد والشرق البعيد. صعد نجم الولايات المتحدة الأمريكية وأصبحت مع الخمسينات القوة العظمى. ووقف الغرب الأوروبى حليفا لها، وإن تخوف منها فى آن بعد أن دالت سطوته. ومع اطراد التحولات التى أفضت إلى سقوط النظام السوفيتى أصبحت الولايات المتحدة مع مطلع العقد الأخير من القرن القطب الأوحد فى العالم. وشهد الشرق الأقصى تحولات جذرية مقابلة ومناهضة تجعل منه أو من أحد بلدانه القطب المحتمل الصاعد.

وجسدت التحولات العلمية والتكنولوجية ركيزة التحولات السياسية والاقتصادية. وبلغت هذه التحولات ذروتها حتى الآن فيما

عرف باسم الموجة الرابعة للثورة الصناعية أو ثورة تكنولوجيا المعلومات وتجلياتها. وتمثل الولايات المتحدة بإمكاناتها العلمية والاقتصادية رأس الحربة فى هذه الثورة. وعمدت إلى توظيف هذه الإمكانات لخدمة أهدافها وطموحاتها والانفراد بالهيمنة على العالم، بل وعمدت إلى تجاوز المنظمات العالمية ومحاولة فرض كلمتها فى استقلال عن هذه المنظمات على نحو ما وضح فى أحداث العراق وكوسوفو وفى مفاوضات السلام بين العرب وإسرائيل وغيرها.

تغير المشهد العالمى للحياة الاجتماعية للبشرية فى كل المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية.. الخ على مدى النصف الثانى من القرن العشرين ولا تزال عملية التغير متسارعة باطراد. ويخطو العالم مع مطلع الألفية الثالثة نحو عصر المعلوماتية الذى يعيد تشكيل الأساس المادى للمجتمعات من حيث مصادر القوة وإنتاجياتها وسبل استخدامها وإدارتها، بل ويعيد صياغة معادلة القوى بين الأطراف فى العالم. ونشأت مع ميلاد عصر المعلوماتية علاقة جديدة غير مسبوقة بين اقتصادات العالم مما جعلها تأخذ صورة بنية شبكية كوكبية النطاق معتمدة على بعضها البعض. وبات من المستحيل قيام ما كان يسمى فى القرنين ١٨، ١٩ وفى النصف الأول من القرن العشرين اقتصادًا مستقلا بذاته ينمو ويتمركز رأسيا. وهذا هو ما يعبر عنه، من ناحية من النواحى، مصطلح العولمة.

واقترنت هذه التحولات بأزمة فى الغرب، فى الفكر والثقافة وفى تحول مراكز الإنتاج. وباتت تؤرقه هواجس عن احتمالات المستقبل وأنه لن تكون له السطوة والهيمنة. وعبر مفكرون غربيون صراحة عن هذه المخاوف والاحتمالات. خلاصة الموقف أن الغرب بعامة، والولايات المتحدة بخاصة، تؤرقهم هواجس الانحسار، أو على الأقل مخاوف صعود أقطاب أخرى تمثل مركزًا أو مراكز عالمية جديدة للإنتاج والاقتصاد ومن ثم السياسة والثقافة. ولنتأمل كلمة كلينتون فى الانتخابات «أعرف أن منافستنا فى المستقبل ستكون مع ألمانيا وبقية أوروبا واليابان وبقية بلدان آسيا. وأعرف أننا بصدد أن نخسر زعامة أمريكا للعالم لأننا نخسر الحلم الأمريكى هنا فى الداخل».

ويرى الغرب أن الشرق الأقصى، وبخاصة الصين واليابان، هما المرشحان لذلك. بل إن الغرب على يقين من احتمال تحقق هذا الكابوس الذى سيكون ذا أثر مدمرٍ، من وجهة نظره، على وضعه الحالى، وعلى تغيير واقع الجيوبوليتيكا العالمية. وبدأ الغرب منذ عقدين يعيد ترتيب أولوياته ويتجه بنظره إلى الصين، بل وتتسابق بلدانه فى سبيل توطيد العلاقات معها إذ ترى أن مصلحتها ومستقبلها هناك مع التنين الصاعد.

وجدير بالملاحظة أنه مع هذه التحولات التى بدأت منذ منتصف القرن العشرين ظهر أيضا نقيضها. أعنى أن العولمة الاقتصادية

والسياسية من منظور الغـرب تولد عنها نقيضها. واطرد نمو هذا النقيض على مدى النصف الثانى من القرن العشرين ولا يزال. وتجسد هذا النقيض أولا فى ثورات التحرير وتصفية الاستعمار، ثم فى حركات المعارضة والتمرد داخل الغرب الأوروبى وفى الولايات المتحدة وكذلك داخل العالم النامى.

كانت ثورات التحرير من أهم وأول مظاهر هذا النقيض خاصة ثورتى الصين وفيتنام. جسدت ثورة الصين الضربة الأقوى لنعش الاستعمار الغربى؛ وجسد نجاح ثورة فيتنام وانتصارها العسكرى على الفرنسيين ثم الأمريكيين إعلانا رسميا ببداية الهزيمة للغرب وانحسار هيمنته، الأمر الذى كانت له تداعيات خطيرة فى أوروبا والولايات المتحدة. وسارت وقائع أحداث العالم وفق منطق آخر يحكم حركات صعود وهبوط نظم الحكم والحضارات. ذلك أن حركة التاريخ لا تعرف نهاية كما زعم البعض ولا تخضع لمبادرات فردية، ولا تعرف الثوابت المطلقة، وإنما هى محصلة متغيرات عدة وعلاقات فعل وتفاعل بل وصراع مطرد بين أطراف عديدة حتى وإن احتلت الذروة يوما دولة ما، على نطاق الإقليم أو نطاق العالم، وظنت أن الكلمة لها وحدها وإلى الأبد.

وتجلت ذروة دراما الأحداث والتحولات مرتين خلال العقد الأخير فى أوله وفى آخره. إذ مع مطلع العقد سقط النظام السوفيتى وتأكد إخفاقه كنموذج للتطوير فضلا عن عجزه عن الدخول كعنصر

فاعل ونشـط فـى عصـر المعلوماتيـة. وظنـت الولايـات المتحـدة أنـها حققت أعظم انتصاراتـها وبلغـت غايتـها قطبـا وحيـدًا. أعظم. لـه السلطة على العالم وصاحب الكلمة والمشيئة.

لكن ومع نهاية العقد تلقت الولايات المتحدة لطمـة قاسـية مدويـة من خـلال وقـائع وأحـداث مؤتمـر سـياتل لمنظمـة التجـارة العالميـة. جاءت الأحداث ومحصلة المؤتمر - المعركة نذير شؤم ينذرهـا ببدايـة النهاية على نحو يبدد خيوط الحلـم الأمريكـى - عجـزت الولايـات المتحدة عن أن تفرض إرادتها على المؤتمر. وجـاءت أحـداث معركـة سياتل بمثابة ثورة عالمية مدنيّة فى عصر العولمة ضد انفراد الولايـات المتحدة بالسلطة، وضد ما تحاول أن تروجه ثقافتها الدعائية من أنها القطب الأوحد، والنموذج الأوحد للحضارة على نحو ما فعلت أوروبا فى السابق بشأن معنى الحداثة. وأثبتت أحداث سياتل أن ثمة قطبًا آخر بدأ يمارس سلطانه بالوسائل المعلوماتية هو المجتمعات المدنيـة، والمنظمات المدنية غير الحكومية مع اليابـان ودول الاتحـاد الأوروبـى تعبيرا عن تناقض المصالح بـين الولايـات المتحـدة وبـين جميـع دول ومجتمعـات العـالم، وبشـيرا ببدايـة تحـول بنـدول مراكـز الثقـل الحضارى فى العالم.

حقا لا يزال الغـرب مركـز الإبـداع والتجديـد وإنتـاج المعلومـات. ولكن ثمة حقيقة واقعـة أخـرى وهـى أن الشـرق الأقصـى، وبخاصـة اليابان والصين، ومن بعدهما الهند فـى الجنـوب يسـير علـى طريـق

الصعود. إن اليابان التى خرجت من الحرب العالمية الثانية مهزومة، حققت مجتمعا صناعيا ومعلوماتيا متقدما ومنافسا للولايات المتحدة. واليوم تصعد الصين بخطوات سريعة واثقة لتصبح أقوى قوة اقتصادية فى العالم ولتكون قطبا رئيسيا على الصعيد العالمى، بل ويتنبأ لها العلماء بأنها ستكون الدولة المركز من حيث حجم الإنتاج وطاقته فى منتصف القرن الواحد والعشرين.

استطاعت الصين، على الرغم من الحصار الدولى ثلاثة عقود وعلى الرغم من الانتكاسات الداخلية وإرث التخلف الموروث عن الاستعمار، أن تحقق إنجازات مذهلة. نجحت فى محو الأمية الأبجدية التى لا تتجاوز الآن ٥,٥ بالمائة وسوف تختفى بين الشباب عام ٢٠٠٠. وشرعت بخطوات واسعة فيما يمكن أن نسميه محو الأمية الإلكترونية أو المعلوماتية. وخطت خطوات موفقة فى مجال إنتاج الإلكترونيات والصناعات الفضائية. ويبلغ معدل الزيادة فى القيمة الإنتاجية للإلكترونيات أكثر من ٢٠ بالمائة سنويا. وتتوفر لدى الصين فى مجال إنتاج الفضائيات مجموعة إنتاجية متكاملة تشتمل على البحوث والدراسات والتصحيح والإنتاج التجريبى والاختبار والإنتاج التسويقى. هذا فضلا عن إنجازاتها فى مجالات البحوث العلمية الأساسية مثل علوم الاتصالات والهندسة الوراثية.

وتحتل الصين الآن المرتبة السابعة بدلا من كندا فى ترتيب إجمالى الدخل القومى على الصعيد العالمى. وأصبح متوقعا أن تكون

الصين البلد الثانى فى الترتيب مع العام ٢٠٢٠. ونذكر من إنجازات الصين أيضا على طريق الصعود، أنها نجحت من خلال سياسة الإصلاح والانفتاح فى إعادة هيكلة النظام الاشتراكى وتحويله من نظام المركزية المفرطة الخاضع لبيروقراطية الدولة إلى نظام مندمج فى الشبكات الاقتصادية العالمية دون الإخلال بهدف النظام الاشتراكى وهو تحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية. وجدير بالذكر أن من المؤشرات المهمة على تطور الوضع الاجتماعى والاقتصادى فى الصين أنه بينما كان إجمالى الناتج المحلى عام ١٩٥٢ قدره ٦٧,٩ مليار يوان أصبح فى عام ١٩٩٥ قدره ٥٧٧٣,٤ مليارات، وفى عام ١٩٩٨ ما قدره ٧٩٥٥,٣ مليار يوان. واللافت للنظر أن إجمالى واردات الولايات المتحدة من الصين بلغ فى العام ٨,٢٢ مليارات دولار بعجز تجارى لصالح الصين قدره ٦,١٥ مليارات دولار.

وغير خاف أن أسباب الارتباط والتآلف والتنسيق بيننا وبين الصين قوية وعميقة الجذور ووثيقة الاتصال بحركتنا المستقبلية. إن ما يجمع بيننا وبين الصين والهند والشرق الأقصى بعامة كثير فى الماضى وفى مسيرتنا نحو المستقبل. هذا غير الحال فى العلاقة بيننا وبين الغرب من حيث التاريخ الاستعمارى وكذا الصراع والتناقض بين مسيرة النهضة المنشودة وبين أطماع الغرب. فضلا عن سوابق تزييفه للتاريخ. إننا والشرق البعيد رفاق طريق، وقضايانا ومشكلاتنا الاجتماعية متماثلة.

الشرق الأقصى حليف وكذلك الهند، وهما نموذجان للتغيير الاجتماعى على طريق الصعود وليس حديثنا دعوة إلى أن ننقل عنه بل أن نعقل وندرس التجربة وإنجازاتها، وأن نضيف إليها ما يتعلق بخصوصية قضايانا وواقعنا. ويرى الشرق فينا سندا ودعما فى مناهضة التخلف وأطماع الغرب وسياسة فرض الهيمنة. جمعت بيننا مسيرة التحرر الوطنى، وتجمع بيننا أحلام وإرادة النهضة، وله تجاربه الثرية، وقدراته الرادعة، وإمكاناته الواعدة. العالم كله يتجه بأنظاره إلى الشرق، فلنتجه بأنظارنا إلى الشرق ليس على الصعيد السياسى فقط بل والاقتصادى والثقافى والعلمى.. أن نضع أساسا لعالمية جديدة وعولمة بريئة من الأطماع ركيزتها التقدم العلمى والتكنولوجى.. عالمية العالم النامى، وعولمة المنظور الإنسانى التنويرى الجديد الملائم لعصر المعلوماتية للإنسانية جمعاء دون تمييز بين غربى أبيض، وآسيوى أو أفريقى أصفر وأسود.

وأحرى بنا أن نتخلص من عقدة التطلع إلى الغرب وحده مثلا أعلى. نعم لنأخذ من كل ما نستطيع وما يلائمنا فى إطار نظرة إنسانية ومشروع استراتيجى قومى متكامل. ولكن أولى بنا ألاَّ نغض الطرف عن الشرق، نغفله افتتانا بالغرب ووقوعا فى أسر مركزيته الغربية. إن بندول مسار الحضارات يتجه إلى الطرف المقابل، وأصبح لزاما، وفاء لمصالحنا، أن نولى الشرق اهتماما ونتجه إليه بأنظارنا فله المستقبل ونحن معه شركاء مسيرة ومصير.

١

الصـين ..

مسيرة تطور صاعد

زرت الصين لأول مرة فى أكتوبر عام ١٩٨٩. وزرتها للمرة الثانية فـى أكتوبـر ١٩٩٩ بدعـوة كريمـة مـن وزارة الثقافـة الصينيـة. عشـر سنوات مضت بين الزيـارتين.. حقبـة لا ذكـر لهـا فـى عمـر الأمـم. ذهبت فى زيارتى الأولى وفى نفسى تطلع وحنين إلى أرض الحكمة.. بلاد كونفوشيوس ولاوتسو وأرض الثورة.. ثـورة المـارد الأصفـر الـذى أفاق مـن سـباته بزعامـة مـاوتس تونـج والحـزب الشـيوعى الصينـى واهتزت أرجاء العالم لثورته. وما أن وطئت قدماى أرض الصين لأول مرة، وخطوت خطواتى الحثيثة على طرقاتها، ودلفت إلى دكاكينـهـا وحوانيتها حتى شعرت أننى فى مصر الأربعينات.. مصـر طفولتـى.. ولهذا أحببتها. وامتزج الحب بـالفضول والحنـين وكـأننى عـدت إلى أيام الصبا. كانت الصين آنذاك لا تزال تلعق جراح الثورة الثقافية ثم مـن بعدهـا أحـداث ميـدان تيـان أمـين، وآثـار الحصـار الاقتصـادى والسياسى الذى ضربته حولها قوى الهيمنة الغربية.

وبدأت زيارتى الثانية لها ولا تزال مشـاعرى القديمـة كمـا هـى.. النـاس والطرقـات والمبـانى والطعـام والليـل والنـهار.. إلخ ثـم مصـر

الأربعينات. صور الذكريات طافية حية نابضة تطغى على توقعات العقل وحصاد القراءة والفكر. ولكن يالهول الصدمة حين ترى الواقع مفارقا لصور الخيال، ناقضا كل الحسابات.. الصين التى رأيتها هذه المرة ليست أبدًا مصر الأربعينات، ولا مصر نهاية القرن العشرين، وإنما صين أخرى. رأيت بلدا قفز قفزة واسعة على طريق النهوض والتحدى ليحتل مكانا ومكانة بين القوى الكبرى. قرأت عن الصين الكثير ولكن ظلت مخيلتى أسيرة الملموس والمحسوس وما تخلف فيها من صور منذ عشر سنوات.. يا لها من مفارقة بين العقل والذاكرة.. ولكن إلى حين. وهاأنذا الآن أرى ببصرى وألمس بحواسى ما يقوم شاهد صدق على غذاء العقل من خلال قراءاتى، وتولدت صور وذكريات جديدة باهرة.

جاءتنى الدعوة لكى أشاهد مظاهر التغير فى الصين. وحين استجبت للدعوة وفى نفسى شوق لأرى واسمع تذكرت حكمة الصين القديمة التى تقول «إذا لم تقارن فأنت لا تعرف». إذن أنا ذاهب إلى الصين لكى أقارن.. أنا أولا وقبل كل شىء مصرى.. لهذا سوف أقارن بين مسيرتين.. مسيرة مصر ومسيرة الصين.. وسوف أقارن بين فترتين تفصل بينهما سنوات عشر.. بين صين ١٩٨٩ و صين ١٩٩٩ الفكر والإنسان والمجتمع. وسوف أقارن بين عهدين، ما قبل الثورة وما بعدها وديناميةالمجتمع فى حراكه المطرد وأتلمس فى مقارناتى جميعها مظاهر الإيجاب أو السلب التى طرأت فى الحالتين.

طبيعى أن هناك مجالات لتساؤلات ومقارنات أخرى كثيرة قد لا يكون متاحا استشفاق الإجابة عليها خلال زيارة واحدة، أو الإجابة عليها جميعا فى مقال محدود النطاق. مثال ذلك الصين الفكر والنظام. ذلك أن الصين بلد يؤمن بالفكر الماركسى اللينينى الماوى؛ والنظام القائم، حكومة وحزبا، يؤكد التزامه بهذا الفكر إطارا عاما وحاكما، فى مرونة، لإجراءاته وسياساته. ترى كيف توفِّق الصين، أو تطوِّر فكرها عند معالجة قضايا عصر جديد هو عصر الثورة التكنولوجية المعلوماتية أو عصر العولمة. ونحن نعرف، وهذا طبيعى، أن هذه الثورة طرحت قضايا جديدة لم تكن مطروحة عند أصحاب النظرية السائدة. ونعرف أيضا أن الصين الثورة واجهت فى عقودها الأولى تحديات ظنت أن لديها إجابات جاهزة بشأنها تضمنها النص وإن عمدت إلى التأويل فى إطار النص وإضفاء طابع الخصوصية الصينية عليها.

لقد اختلف الآن المشهد العالمى من حيث الطبقات الاجتماعية ودورها بل واختلفت صورة العالم وصورة المجتمع والإنسان عما كان عليه واقع الحال حتى السبعينات يوم أن كان الانتماء للحزب الشيوعى يعنى انتماء والتزاما بفكر السلف. وتحول العالم جذريا مع نهاية العقد التاسع بسقوط الاتحاد السوفيتى، الذى كان على الرغم من خلافه مع الصين، شهادة صدق على النظرية الماركسية اللينينية. وقد كان لسقوطه دوى عظيم اختفى معه التحدى الأول الذى يواجه

الغرب، واهتزت لسقوطه أو ترنحت دول وأحزاب، وانتعشت بسبب سقوطه أيضا تيارات ومذاهب الفكر المتباينة الماركسية وغير الماركسية على نحو غير مسبوق أو متوقع. وتغيرت بنية النظام الرأسمالى العالمى أو طرأت تحولات هيكلية عميقة عليه. فماذا كانت أصداء هذه الأحداث الكبرى، المفاجئة والمتشابكة، داخل الصين لتستمر ثابتة الخُطَى؟ بيد أننى رأيت: أو أرى الآن، أن نطرح جانبا وعلى نحو مؤقت التساؤلات النظرية لنجيب عليها فى حديث آخر. وأكتفى الآن بأن يتركز حديثى عن الظاهر العملى الحياتى، أى عن الصين فى ضوء المقارنة بين فترتين الصين عام ١٩٨٩ والصين عام ١٩٩٩.

ولكى تكون المقارنة واضحة رأيت أن ترتكز على المعيار الأهم وهو الإنسان العام.. فالإنسان هو الهدف أو هو الغاية من أى تقدم، مثلما هو الضحية عند التخلف. والإنسان هو خير مؤشر فى الحالين. ولتكن عناصر المقارنة هى حاجات الإنسان الأساسية فى الحياة وإلى أى مدى يلبيها النظام الاجتماعى. والفوارق فى الدرجة بين عام ١٩٨٩ وعام ١٩٩٩. وأهم هذه العناصر الحياتية اللصيقة بالإنسان والتى تشكل معيارا للمقارنة هى فى نظرى:

الطعام - اللباس - الإسكان - النقل - المعرفة (أو القراءة والتماس المعرفة ودرجة توظيفها) - قضاء وقت الفراغ - أضف إلى هذا الإعلان

التليفزيونى من حيث الإخراج والشكل والمضمون والتأثير كأسلوب خطاب عام - وأخيرا قابلية الإنسان للمشاركة باعتبار المشاركة مؤشرا على الانتماء.

كانت هذه بعض العناصر التى استقرت فى خلفية تفكيرى وأنا أشاهد أو أزور أماكن مختلفة فى ربوع الصين القارة الشاسعة.

رأيت الصين مجتمعا آخر غير مجتمع ١٩٨٩. تغير الإنسان، وتغير المجتمع والجميع فى إيقاع حركى متسارع إلى أمام من أجل بناء أمة، وصنع حياة وحسم مشكلات. فى عام ١٩٨٩ كانت أمارات الهم والعناء من أجل البناء ترتسم على الجباه.. وفى عام ١٩٩٩ فرحة البناء تعلو الوجوه كأن زارعا يرنو بنظره فى اعتزاز إلى حصاده وثمار جهده وإلى المستقبل الذى ينتظره.

أذكر أننى فى عام ١٩٨٩ كنت أشاهد الرجل يحمل على دراجته قفصا صدريا من عظام ذبيحة، عظام لا يكسوها لحم، ولكنه فرح فرحة الصائد بفريسته عائدا بها إلى بيته ليطعم أسرته.. وأذكر أن امرأة ارتسمت على وجهها أمارات السعادة لأنها أمسكت بإصبع سجق أو مقانق وقالت «لحم».. وأذكر أن بكين العاصمة كانت تغفو بعد السادسة.. ينام أهلها.. لا مكان ولا مال للترويح والتسلية.. وأدوات الترفيه المنزلية نادرة.. ولكن الجميع يعملون بجدية. مجتمع

النمل منذ الصباح الباكر حتى الخامسة مساء.. والجميع يرتدون ملابس نمطية متواضعة.. والسيارات نادرة.

ووسط هذا الإقبال على صنع الحياة، وبعد أن يسدل الظلام أستاره حول بكين تمرق فى جنح الليل سيارات التويوتا مسرعة إلى أماكن خاصة لقضاء الليل.. وترى أثناء النهار بعض الشباب الرافض لحياة الكد والتعب، يتطلع إلى حياة الدعة والترف، ونسوا أو تناسوا عبء العمل وتضحيات جيل الثورة. تراهم وقد تقلدوا سلاسل ذهبية وآثروا شراب الكوكاكولا الأمريكى على الشاى الصينى. وظنوا أن أساليب الحياة الأمريكية فى وسائل الإعلام والسينما هى الحياة الواقعية للشعب الأمريكى وأنها ثمرة مجانية.. صورة من صور التناقض، وإرهاصات باحتمالات قد تظهر فى المستقبل.

كانت الأمية فى الصين حتى عام ١٩٨٩ تتجاوز الخمسين بالمائة. وكان الطعام وعاء معدنيا مليئا بالأرز مع أطراف الدجاج فى أماكن العمل. والعشاء فى البيت، ولا أحد تقريبا يتناول الطعام فى الخارج. ولهذا كان عبء الأسرة مضاعفا، العمل فى الخارج، وأعمال المنزل فى البيت اعتمادا على القوى العضلية حيث لا توجد أجهزة طهى أو غسيل أو ثلاجات إلا القليل.

يمثل عام ١٩٨٩ مرحلة على طريق الانتقال والتحول الصاعد لمجتمع الصين الثورة منذ عام ١٩٤٩. ولكن مخاض التحول كان

أليما قاسيا. ذلك لأن الثورة لم يكن طريقها للتنمية والتطوير سهلا معبدًا، إذ واجهت صعابا جمة. واجهت عداء من الغرب الذى فرض حصارا اقتصاديا وسياسيا وعسكريا على الصين الثورة. لم يعترف المجتمع الدولى، الخاضع للغرب؛ بالثورة الوليدة. وتمادى فى غيّه وطغيانه مقررا أن جزيرة تايوان هى الصين الكبرى، وهى صاحبة المقعد الدائم وحق الاعتراض داخل مجلس الأمن.. الخ وواجهت الثورة هزات عنيفة فى الداخل شأن أى مجتمع يواجه مرحلة حراك اجتماعى، فضلا عن ميراث الماضى الذى خلفه الاستعمار، علاوة على مؤامراته. ثم نقص الخبرة وما واجهته من صعاب تجسدها العلاقة بين حرفية النص ولا نهائية قضايا الواقع المتباين والمتغير.

ولعل أشد الأخطار والمآسى تمثلها أحداث «الثورة الثقافية» التى امتدت عشر سنوات. إذ باسم الثورة الثقافية شرعت قوى اليسار الطفولى فى تدمير تراث الأمة وتاريخها بحجة أنه تقليد يتعين التخلص منه، أى استئصال الجذور التاريخية للأمة وإحداث قطيعة حضارية كاملة، وليس قطيعة معرفية، مع الماضى برمته. وبدت الثورة كالقطة التى تأكل بنيها.

ولكن استطاع الشعب الصينى أن ينتصر فى النهاية ويلعق جراحه ويهدئ من هول مأساته ليبدأ عام ١٩٧٨ ثورة للتصحيح ويعاود مسيرة التنمية. ولم تكن الصين حتى عام ١٩٨٩ قد برئت تماما من

الآثار المدمرة الناجمة عن أعداء الخارج والداخل. ولكنها كانت فى حالة ترميم لهيكلها الاجتماعى، ولا تزال تمر بمرحلة إرساء دعائم الانطلاق والتنمية. وفى عام ١٩٩٩ كانت قد قطعت شوطا طويلا على طريق البناء الاجتماعى والتجديد الفكرى والانفتاح على العالم.

ونجد فى إحصاءات النشاط الاجتماعى التجارى والزراعى والصناعى والتعليمى مؤشرا ودليلا على الحركة الصاعدة للمجتمع الصينى على الرغم من النكسات والعثرات.

تشير الإحصاءات إلى أن إجمالى الناتج المحلى الصينى عام ١٩٥٢ بلغ ٦٧,٩ بليون يوان. وأصبح عام ١٩٨٩ قدره ٥٩٣ بليون يوان. وبلغ فى عام ١٩٩٨ ما قدره ٧٩٥٥,٣ بليون يوان.

ونجد تقرير البنك الدولى لعام ١٩٩٧ يضع الصين فى المرتبة السابعة بعد الولايات المتحدة واليابان وألمانيا وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا.

وتشير إحصاءات إنتاج الحبوب إلى أن الإنتاج فى:

عام ١٩٨٩ بلغ ٤٠٠ مليون طن.

وفى عام ١٩٩٩ زاد عن ٤٩٠ مليون طن.

وبذا أصبحت الصين هى الأولى فى العالم من حيث إنتاج الحبوب.

وتشير إحصاءات الخدمات إلى أن نصيب الخدمات.

عام ١٩٧٨ بلغ حوالى ٢٣,٧ بالمائة من إجمالى الناتج الحلى. وفى عام ١٩٩٨ بلغ حوالى ٣٢,٨ بالمائة من إجمالى الناتج المحلى.

وتشير إحصاءات إنتاج اللحوم إلى أن الإنتاج فى عام ١٩٥٢ بلغ ٣,٣٩ ملايين طن.

وفى عام ١٩٩٧ بلغ ٤٠,٩ مليون طن. كما تشير إحصاءات إنتاج البيض إلى أن نصيب الفرد من إنتاج البيض عام ١٩٩٧ بلغ ٣٣كجم، كما تشير إحصاءات الفاكهة إلى أن نصيب الفرد فى العام نفسه ٤١ كجم.

وتصاعد الإنتاج الصناعى منذ عام ١٩٥٢ بصورة مطردة بنسبة ١٣,٦ بالمائة. وزادت القيمة المضافة من الإنتاج الصناعى من ١٩٥٢ - ١٩٩٨ حوالى ١٥٨ مثلا. وأضحت الصناعة تمثل الآن ٤٦,٢ بالمائة من العائد المالى السنوى للبلاد.

وفى مجال الزراعة زادت مساحة الأراضى المروية زيادة كبيرة. إذ بعد أن كانت عام ١٩٥٢ حوالى ١٩,٩٦ مليون هكتار أصبحت عام ١٩٩٧ ما قدره ٥١.٢٤ مليون هكتار.

وارتفع مستوى معيشة الفرد فى السنة. إذ بعد أن كان عام ١٩٥٢ حوالى ٨٠ يوان (العملة الصينية) أصبح عام ١٩٩٨ قدره ٢٩٧٣ يوان.

وزادت حصة التجارة الخارجية الصينية زيادة كبيرة جدًا. إذ بعد أن كانت عام ١٩٥٠ حوالى ١,١٣ بليون دولار أصبحت عام ١٩٩٨ حوالى ٣٢٣,٩ بليون دولار، أى بزيادة ٢٨٦ ضعفا. وتمثل التجارة الخارجية ٣٣,٨ بالمائة من إجمالى الناتج المحلى.

وعن مستوى الأمية فى الصين يفيد تقرير صادر عن إدارة العلاقات القانونية لوزارة الثقافة الصينية أن نسبة الأمية فى بداية تأسيس الصين الحديثة بلغت أكثر من ٨٠ بالمائة. واتبعت الدولة سياسة نشيطة وفاعلة لمحو الأمية ليس فقط باعتبار الأمية عارا يلحق بأى أمة ولكن أيضا لكى يتحول الإنسان الصينى إلى إنسان واع بقضاياه، مشارك عن علم وبفعالية فى بناء أمته. ويفيد التقرير أنه تم من عام ١٩٨٧ وحتى ١٩٩٧ محو أمية ٤٢ مليون شاب. وفى عام ١٩٩٨ وحده تم محو أمية ٣ ملايين ومائتى ألف نسمة. وانخفضت نسبة الأمية إلى ٥,٥ بالمائة خلال خمسين عاما بعد أن كانت ٨٠ بالمائة. وأصبحت الأمية الآن محصورة فى كبار السن. ووضعت الدولة برنامجا للقضاء على الأمية تماما بين الشباب حتى عام ٢٠٠٠.

***

أضحت الصين عام ١٩٩٩ غيرها تماما فى عام ١٩٨٩. وبعد أن كانت بكين العاصمة تغفو بحلول الساعة السادسة مساء، وبعد أن كان الصينيون يؤوبون إلى بيوتهم لتناول طعام العشاء الذى صنعوه

بكدهم داخل البيوت على الرغم من تواضعه؛ تبدّل الحال غير الحال. بكين الآن، وعواصم الصين، تسهر الليل عشقا وهوى مع امتداد المساء بعد يوم عمل وعناء. وتقرأ في الصحف عبارات «أين تذهب هذا المساء» وتضم إعلانات عن حفلات موسيقية وغنائية وأوبرا وموسيقى عالمية ومحلية ومسارح عديدة تتباين بتباين القوميات.

وبعد أن كان تناول طعام العشاء يجرى داخل بيوت تسهر الليل مع حواديت وحكايات، امتلأت الشوارع بمطاعم تقدم أشهى الأطعمة للقوميات المختلفة في الأبراج والفنادق. وامتلأت المحال العامة بعروض لآخر صيحات الأزياء وأدوات التجميل للنساء؛ وتعددت حفلات عروض الأزياء. وزخرت المدن بمعارض الكتب والفنون الصينية الوافدة من أنحاء العالم. وازدانت الشوارع بأصص الأزهار، وصفوف الأشجار، ونافورات المياه الراقصة التي ترقص إلكترونيا مع أنغام الموسيقى الكلاسيكية. وارتفعت على الصفين أبراج المحال التجارية تزخر بأزهى الألوان وأحدث الألبسة للرجال والنساء والأطفال. وترى الناس يستقبلون الحياة بالبشر وقد علت وجوههم ابتسامة من يتذوق الحياة بفرحة، وينعم بثمار جهده..

إنها صين أخرى غير الصين التي رأيتها عام ١٩٨٩، بل إنها غير الصين التي أرادها الاستعمار.. إنها التحدى وإرادة صنع

الحياة.. حياة جميلة إنسانية الوجه والطابع زاخرة بالحب.. وهكذا رأيت بكين أوشنغهاى تنافس باريس.

وليس إيقاع الحياة إيقاع لهو وانصراف عن بذل الجهد؛ بل الناس جميعا فى وقت العمل جادون يعملون بإيقاع سريع خشية أن يفلت الزمن من بين أيديهم وهم فى سباق مع الأمم. الصين كلها تضاعف من نشاطها للحاق بسباق التقدم على الصعيد العالمى وللتخلص من وصمة التخلف.

ودخلت الصين واثقة عصر العلم والتكنولوجيا. إنها لم تبلغ بعد ذروة التقدم العصرى. ولكنها على الطريق بعزم وجدية على الرغم من كل ما يولده الحراك الاجتماعى المتقدم من مشكلات علاوة على ميراث الماضى. أعلنت الصين عام ١٩٧٨ وعقب دحر الثورة الثقافية برنامجا جديدًا للعمل الاجتماعى تلخصه عبارة «الإصلاح والانفتاح». طرحت عن كاهلها الجمود الفكرى النظرى، وتخلت عن سياسة الانزواء والانكفاء، وانفتحت فى اتجاهين. اتجاه التراث والتاريخ فى الصين بعد أن وصمته «الثورة الثقافية اليسارية بالتخلف، وعمدت فى بربرية ووحشية إلى التخلص منه. ردت سياسة الإصلاح والانفتاح للتراث اعتباره فى صورة عقلانية جديدة وعلى النحو الذى يكون به دعامة وسندا للانطلاق.. إنه الامتداد التاريخى للشخصية الصينية بقومياتها المختلفة وفقا لتراثهم، وفى التعبير عن هذا التراث على النحو الذى يكفل لحركة المجتمع زخمها التقدمى.

وانفتحت الصين من جهة أخرى نحو العالم المتقدم للتعامل والتفاعل معه أخذا وعطاء بعد أن كانت تسميه العدو. وقررت أن يكون الانفتاح انفتاحا اقتصاديا وعلميا وتكنولوجيا، أما السياسة فهى صينية تعبيرا عن الاستقلال ورفض التبعية. ورأت فى هذا سبيلها لاكتساب الجديد من الخبرة والمعارف فى مجال العلم والتكنولوجيا، وسبيلها لدعم علاقاتها ودورها مع شعوب العالم وكسب تأييدهم دون الالتجاء إلى سياسة المحاور.

بدأت الصين تتعامل مع الشركات العملاقة متعدية القوميات دون التخلى عن الشركات الوطنية أو الشركات المملوكة للدولة. ورأت فى وجود النوعين مجالا للمنافسة والخبرة المتبادلة. نجد الآن فى الصين آلاف الشركات العملاقة من بينها جنرال موتورز التى افتتحت ١٨ مشروعا يبلغ إجمالى استثماراتها ١,٥٢ بليون دولار، وحصة الصين فيها ٥٠ بالمائة، وبدأت بإنتاج السيارة ماركة بويك. ونجد شركة فورد التى بدأت فى إنشاء شركة صينية أمريكية مشتركة عام ١٩٩٧. وهناك شركة فولكس فاجن فى شنغهاى وبدأت العمل عام ١٩٨٤ وبلغ إجمالى استثماراتها عام ١٩٩٧ ما قدره ٥,٦ بلايين يوان.

هذا علاوة على شركات الاتصالات عن بعد مثل شركات نيبون وشركة آت أند تى AT & T وموتورولا، أريكسون ونوكيا. وهناك شركات الصناعات البترولية والصناعات المصرفية والتأمين والفضاء

والطائرات والكهرباء والصناعات الإلكترونية (الكومبيوتر وغيره) وصناعات الطب والبيولوجيا، والصناعات الغذائية والزراعية.. الخ.

وتبدى الصين اهتماما بالغا بمسألة الإبداع التكنولوجى وتشجع المؤسسات الصينية والأفراد على المنافسة الإبداعية فى هذا المجال. وتسهم المؤسسات الاقتصادية (البنوك والشركات) بدور نشط فى هذا الاتجاه. مثال ذلك أعلنت البنوك خلال شهر أكتوبر ١٩٩٩ إنشاء مؤسسة هدفها دعم الإبداع لتطوير التكنولوجيا فى مجال الزراعة. وسبق أن أنشأت الدولة ما يسمى «صندوق الإبداع التكنولوجى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة». وبدأ الصندوق العمل فى يونيو ١٩٩٩ وخصصت له الدولة بليون يوان. والهدف دعم الابتكار التكنولوجى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ويتبع وزارة العلم والتكنولوجيا. ويغطى المشروعات المعنية بالبحث والتطوير والإنتاج والخدمات للمنتجات ذات التقنية العالية والتى تضم عاملين لا يزيد عددهم عن ٥٠٠ فرد، شريطة ألاّ يقل عدد العاملين من العلماء التقنيين من حملة المؤهلات العليا عن ٣٠ بالمائة من مجموع العاملين. ويشترط أيضا على هذه المشروعات المستفيدة أن تخصص على الأقل ٣ بالمائة من حجم مبيعاتها لاستحداث منتجات جديدة عالية التقنية، وأن يكون المشاركون فى الأبحاث والتنمية ١٠ بالمائة على الأقل.

وتزايدت هذه المشروعات الصغيرة والمتوسطة منذ أن انتهجت الصين سياسة الإصلاح والانفتاح. ويوجد منها حتى عام ١٩٩٨ ما قدره ٧٠,٠٠٠ مشروع يعتمد على التقنية العالية فى كل أنحاء الصين وتضم ٣,٣ ملايين عامل، وتحقق عائدًا يزيد عن ٦٠٠ بليون يوان من التكنولوجيا والصناعة والتجارة. وتقدم هذه المشروعات أكثر من ٢٦ بليون يوان مدفوعات ضرائب. وتبلغ قيمة عائداتها بالعملات الأجنبية من الصادرات أكثر من ١٠ بلايين دولار أمريكى. وتمثل هذه المشروعات حافزا قويا للابتكار التكنولوجى واستحداث صناعات جديدة عالية التقنية. ويتفق هذا مع سياسة الدولة الرامية إلى إحلال آلات ومعدات عالية التقنية محل المعدات القديمة.

وتعمل الدولة جاهدة الآن على إحداث ثورة إدارية فى أسلوب إدارة الشركات. كما تعمل على ربط هذه الشركات بالجامعات ومعاهد الأبحاث التى تتميز بملكية فكرية خاصة ومستويات تكنولوجية عالية، وقيمة وطاقة كبيرة، وقدرة على توفير عمالة كبيرة، والحفاظ على البيئة وتوفير الطاقة، وتحقق عائدًا كبيرا من الصادرات. واتساقا مع هذه السياسة أنشأت مقاطعات عديدة صناديق دعم مماثلة.

وجملة القول أن الصين اليوم ترى أن الإصلاح الاقتصادى رهن الانفتاح على العالم والاعتماد على العلم والتكنولوجيا كقوى إنتاجية

وركيزة حماية لمكاسب الأمة. وترى فى التقدم الاقتصادى على مستوى عصرى شرطا للنهوض والمنافسة، وضمانا للوفرة فى الإنتاج وإشباع الحاجات وتوفير الحياة الحضارية الكريمة للإنسان. وتقرن هذا بالإصلاح الإدارى وإحلال أدوات الإنتاج القديمة بأدوات حديثة وامتلاك القدرة على التطوير والإبداع. ويقول ذبائح زيمين الرئيس الصينى فى هذا الصدد: «الأولوية القصوى ستكون للتجديد والابتكار التكنولوجى من أجل تقدم الصين وتعزيز قوتها، ومن أجل الرخاء الاجتماعى والمنافسة العالمية». وهكذا، وتأسيسا على هذه المبادئ، تمضى الصين بخطوات ثابتة على طريق التطور الصاعد لتستعيد مكانتها التاريخية كقوة عالمية مركزية.

(٢)

الصـين وميلاد عصر جديد

جاء ميلاد الصين الجديـدة مـع مخـاض عصـر جديـد فـى تـاريخ متوالية الحضارات الإنسانية. نجحت الثورة وأعلنت إقامة جمهورية الصين الشعبية فى ختام النصف الأول من القرن العشرين. وهذه هـى الفترة التاريخية ذاتها التى شهدت مخـاض عصـر مـا اصطلـح علـى تسميته عصر ما بعد الحداثة أو ما بعد التصنيع أو أخيرا عصر ثـورة تكنولوجيا المعلومات والعولمة.

كان ميلاد الصين وميلاد النظام الصينـى الجديـد الضربـة الأقـوى مـن بـين الضربـات التحرريـة المتلاحقـة فـى عمليـات عصـر نهايـة أو تصفيـة الاسـتعمار. وكـانت الضربـة الأقـوى لنظريـات الـتراكم الرأسمالى الأفقى والتمركز العـالمى لإمبراطوريـات الصناعـة؛ والضربـة الأقوى أيضا لمفهوم الحداثة، ومركزية الحداثة وأنها غربية. ولمفهوم الحضارة وأنها غربية أيضا تمثل تيارا تاريخيا أحادى الاتجاه مساره ومصيره إلى الغرب ومن ثم واحديـة الثقافـة وأن الثقافـة الأرقـى هـى ثقافة الغرب ومن شاء التحضر والتثقف والتقدم فليتخذ الغـرب مثـلا أعلى وهدفا منشودا، أى أن التحديث هو اختصارا التغريب.. ولكـن حسب منطوق هذه النظرة المركزية الغربية هيهات لمجتمع فى الشرق

أن يحقق هذا، فإن للغرب خصائص ومميزات تجعله وحيد الزمان والدهر لا تدانيه الشعوب الأخرى.

انتصار ثورة الصين هو الضربة الأقوى التى أطاحت، مع ثورات المستعمرات الأخرى، بسلطان الغرب فكرا وثقافة، وأقالته عن عرشه. وبدأت تتولد أفكار ونظريات جديدة، وعقل جديد، وقدرات علمية وتكنولوجية جديدة، لعالم جديد. اتجهت الأنظار إلى ثقافات الشعوب الأخرى، وبدأ الحديث عن حضارات أخرى وعن تعدد وتنوع الثقافات والحضارات داخل عالم واحد، وكذلك عن التفاعل المشترك تاريخيا بين هذه الثقافات والحضارات. وأصبح واضحا أنه ليست هناك ثقافة اجتماعية أو حضارة نقية لم تتأثر بغيرها. وتجاوز الغرب هذا الإطار، خاصة أوروبا، وبدأ الحديث، أو البحث عن جذور حضارة الغرب.

كان العقدان السادس والسابع علامة مميزة فى تاريخ التطور العالمى. هما عقدا نهاية الاستعمار الأوروبى، وثورات الشعوب التحررية، وأيضا ثورات الطلاب فى الغرب والبحث عن الجذور وعن إطار فكرى جديد. ونهاية الحداثة بالمفهوم الذى أشاعته المركزية الأوروبية. وكان هذان العقدان أيضا هما مرحلة انحسار نسبى للهيمنة الأوروبية وتكريس للهيمنة الأمريكية قائدًا للنظام الرأسمالى الغربى وقطب التحدى للقوى الاشتراكية. واحتدام الحرب الباردة التى انتهت بسقوط النظام السوفيتى.

وكان هذان العقدان كذلك بداية انطلاق الشركات متعدية القوميات التى اقترنت بالدعوة إلى سقوط الحدود القومية والقيود الاقتصادية، والدعوة إلى ثقافة عالمية. وتجسد هذا على صعيد السياسة العالمية بدعوة الولايات المتحدة إلى حرية تدفق المعلومات، بمعنى حقها فى أن تصب ما تشاء من ثقافة ومعلومات وإعلام داخل الحدود القومية فى إطار سياسة هادفة إلى إضعاف السيادة القومية وإسقاط الحواجز وحرية السوق العالمية لمن يملك القوة العسكرية والاقتصادية. هذا على الرغم من منعة ومناعة الحدود والسيادة القومية الغربية بعامة والأمريكية بخاصة.

كانت الصين لا تزال خلال العقدين وليدًا جديدًا يعانى من آثار حصار الغرب، وإرث خلفه الاستعمار، ونتائج ثورات مضادة، وصراع فكرى فى الداخل أفضى إلى ثورة تصحيح. وبدأت شهادة ميلادها الحقيقى عام ١٩٧٨، أو الميلاد الثانى عام الانتصار على الثورة الثقافية اليسارية الطفولية.

واقترن الميلاد الجديد لثورة الصين – أى العقدان الثامن والتاسع– بتحولات درامية لها تجلياتها الكوكبية. إذ خلال العقدين الثامن والتاسع ظهرت بيئة كونية جديدة تمثلت فى اللبنات الأولى لميلاد ثورة تكنولوجيا المعلومات وتجلياتها فى صورة نظام اقتصادى وإعلامى كوكبى. وتمثل هذه الثورة المعلوماتية الموجة الرابعة للثورة

الصناعية أو ثورة الإلكترونيات. وأضحت أساسا لروابط قوية بين الشركات متعدية القوميات، مما أفضت إلى تحولات جذرية فى أسلوب الإدارة والإنتاج. وكان من أهم تجلياتها أيضا ثورة فى وسائل الاتصال ونقل المعلومات مما جعل العالم كله بين قبضة الإنسان من أقصى الأرض إلى أقصاها.

وصاحب ثورة الصين الجديدة تحول جذرى فى طبيعة الجيوبوليتيكا أو الجغرافية السياسية وانعكس هذا على السياق العالمى والعلاقات بين الدول ومواقفها. وتأكد أنه ليس بإمكان دولة بمفردها أن تتخذ لنفسها موقف الاعتزال باسم الاستقلال، ولا أن تتقدم تأسيسا على مقوماتها الذاتية. وإنما بات لزاما التفاعل والتعامل على أساس كوكبى، أى ابتداع نهج جديد فى التعامل الصحى والصحيح يجمع بين الحفاظ على الذات والالتزام بمقتضيات المناخ والسياق الكوكبى الجديد.

ولعل الشىء الأخطر أنه وضح التناقض بين إطار فكرى ماركسى لينينى ماوى سلفى جامد وبين واقع ومتطلبات الخريطة الكوكبية للاقتصاد والسياسة والثقافة والفكر بعامة. مثال ذلك أن الفكر الغربى يعانى تحولات جذرية وتناقضات أصيلة بين قيم ومفاهيم نشأت مع عصر الحداثة وبين قيم ومفاهيم طرحها واقع التناقض الغربى بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وتحول زمام القيادة السياسية

والعسكرية والاقتصادية إلى أيدى الولايات المتحدة. هذا علاوة على التحولات الجذرية فى الإطار الفكرى الحاكم للمنظور الغربى.

نذكر هنا على سبيل المثال سقوط مفاهيم ظلت مسيطرة تدعم أسس المركزية الأوروبية وتؤكد أن التطور الحضارى للمجتمعات أحادى الاتجاه يسير نحو الغرب حيث الغاية والذروة. وظهر فى مقابل الأزمة الثقافية والفكرية فى الغرب أزمة أخرى فى الفكر الماركسى اللينينى. إذ مع تغير الظاهرة العالمية مقترنة بتجلياتها الثقافية والسياسية والاقتصادية علاوة على بداية الثورة المعلوماتية تغيرت ركائز المنظومة الفكرية الماركسية بالنسبة لمفاهيم عدة. إذ تغير مفهوم البروليتاريا ودور الطبقة العاملة وتحديد مدلولها ومفهوم الدولة/الأمة.. الخ. وبرزت معالم تكشف عن ضعف الحركة العمالية قبالة التحول فى هيكل الاقتصاد العالمى وضراوة الرأسمالية بإمكاناتها الجديدة فى عصر المعلوماتية.

وهكذا لم يعد الإطار الفكرى الماركسى اللينينى التقليدى قادرًا على الهداية والتوجيه فى حدود الالتزام الحرفى بالنصوص وتجريم وتحريم الإبداع العقلى. ولهذا وضح عجزه عن دفع عجلة التطور ومواجهة تحديات النظام الرأسمالى بنجاح. ومن ثم أصبح مطلوبا وبإلحاح الخروج من مأزق السلفية النصية الماركسية. والتحرر من خدر الاستسلام لفكر منظومى تقليدى منغلق إلى فكر منظومى إبداعى

منفتح يصوغ مفاهيم جديدة لطبيعة التحول الاجتماعى مع الالتزام بالهدف وهو العدالة الاجتماعية التى تعبر عنها الصين إجمالا بكلمة الاشتراكية.

وتفاقمت حدة الأزمة الفكرية بسقوط النظام السوفيتى وتفكك الكتلة الاشتراكية، وأصبحت الصين وحدها تحمل لواء النظام الاشتراكى، كما أصبح التحدى الحقيقى أمامها أن تؤكد قدرتها المرنة على أن تواكب بالفكر وبالعمل معا التحولات الجذرية الكوكبية. ليس المطلوب التنكر للإطار الفكرى العام والهدف الإنسانى الرئيسى لبناء نظام اشتراكى بل المطلوب مرونة وقدرة إبداعية على صوغ إطار فكرى جديد ونهج إبداعى فى العمل يهدى حركة المجتمع إلى الهدف ذاته، أى الخروج من الجمود العقائدى إلى إطار ماركسى لينينى ماوى يتصف بالحياة والحيوية وقابلية التطور والتلاؤم مع المتغيرات، أو لنقل القدرة العقلية الإبداعية للإنسان/المجتمع فى مواكبة الواقع الحى المتغير وصوغ مفاهيم ملائمة للإطار الفكرى العام.

واستطاعت الصين بفضل قياداتها المرنة المتطورة وحزبها صاحب الخبرة النضالية والثقافية التى تضرب بجذورها فى أعماق تاريخ البلاد الحضارى أن تدرك واقع التحولات المحلية والعالمية فى إطارها الجديد. وعرفت كيف ترسم سياستها وتحدد بوصلَتَها التى تهديها إلى طريق يصل إلى ذات الوجهة التى استهدفتها الثورة وهى

العدالة الاجتماعية وبناء مجتمع قوى اقتصاديا وعسكريا وبالتالى سياسيا.

أدرك دنج هسيا وبنج مغزى التحولات العالمية ومقتضياتها. وحدد معالم السياسة الجديدة التى عبر عنها الحزب بإيجاز فى كلمتين «الإصلاح والانفتاح». بات واضحا لزعماء الصين ومفكريها أن الغرب اشتدت وطأة قبضته اقتصاديا وإعلاميا وعسكريا ومعلوماتيا وعلميا مما يحد من فرص التحدى والتطوير. وتأكد لهم أن البناء الاجتماعى مع المواجهة يحتاجان إلى أسلوب جديد غير الأسلوب التقليدى أى أن يكون الأسلوب هو التحدى العلمى التكنولوجى إبداعًا وإنتاجا، أو لنقل المواجهة بنفس سلاح حضارة العصر.

بدأت الصين مع سياسة الإصلاح والانفتاح تحشد قدراتها المادية وتعبئ طاقاتها الفكرية والمعنوية من أجل الانطلاق على طريق البناء الثورى الجديد للمجتمع. وشرعت فى استيعاب دلالة التغيرات العالمية واستكشاف طبيعة السياق الذى تعيش فيه، وتتعامل أو تتفاعل معه. طرحت جانبا الفكر السلفى الذى لم يعد، فى صياغته الحرفية المتحجرة هاديا ومرشدا والتزمت بالفكر الماركسى اللينينى الماوى الحى المتطور. واستطاعت الصين، عبر صراعات فكرية، أن تستشرف المستقبل وتحدد بوصلة حركتها.

ونجح النظام الصينى فيما أخفق فيه الاتحاد السوفيتى. واستطاعت الصين أن تحقق بنجاح وبدون هزات أو توترات اجتماعية

عنيفة، أن تتحول من نظام الهيمنة البيروقراطية للدولة على الاقتصاد إلى نظام رأسمالى بقيادة الدولة والاندماج فى الشبكات الاقتصادية الكوكبية. وأدرك النظام الصينى ضرورة التخلى عن تراث الاعتزال واتجه إلى العمل على الاشتباك والتلاحم مع النظام الكوكبى فى إطار من الاعتمادية المتبادلة دون فقدان الذاتية الصينية ككيان مستقل من حيث الهدف والدور والفعالية، أى اختارت الصين التعامل بمنطق العصر من منطلق صينى.

ولهذا نراها هنا تعمد إلى ضمان قدرتها على الحركة المستقلة، والإفلات من أية محاولة لجرها فى منازعات مسلحة أو فى سباق للتسلح مما يؤدى إلى إهدار إمكاناتها وقدراتها فى غير طريق التطوير والتنمية. وتلتزم الصين بمقولة زعيم الإصلاح والانفتاح الذى قال: «الأولوية الآن تتمثل فى إدارة شئوننا الخاصة بأنفسنا مع الإيمان بأن المهمة الأولى للاشتراكية هى تنمية القوى الإنتاجية وعلى رأسها العلوم والتكنولوجيا».

لهذا تحافظ الصين على قطاع الدولة ولكنها تسمح بإقامة مراكز للشركات العملاقة متعدية القوميات على أساس من الشراكة المتبادلة. وترى فى وجود هذه المراكز مجالا للتفاعل ونقل الخبرة الفنية وأسلوب الإدارة العصرية والتكنولوجيا المعلوماتية لتغذى بها قطاع الدولة فينمو ويكون سندا لاستقلال إرادتها وضمانا لقوتها.

وحققت الصين حتى الآن نجاحات مهمة تمثلت فى معدلات النمو المرتفعة وفى زيادة الناتج القومى ورفاهة المجتمع. ومن الطبيعى أن التحولات الاجتماعية لا تخلو من آلام وآثار جانبية ولكنها ضريبة يقتضيها منطق اللحاق بالعصر وإن كان هذا لا يعفى النظام من مسئوليته أيضا.

وأضحت الصين الثورة قوة متنامية يتنافس الغرب من أجل التقرب إليها والإفادة بإمكاناتها كسوق وكقوة إنتاجية، وأيضا كقطب عالمى فى المستقبل القريب. واقترن ميلاد الموجة الرابعة من حضارة التصنيع بميلاد قطب عالمى جديد سيكون له شأنه بالنسبة لبلدان العالم النامى وإعادة تشكيل هيكل الجغرافية السياسية العالمية.

(٣)

الصين وبناء أمة
فى عصر المعلوماتية

الحديث عن الصين لن يخرج بنا بعيدا عن مصر. ذلك أن أوجه التشابه النوعى كثيرة، ومظان المقارنة عديدة؛ الصين ومصر أمتان تتصفان بعراقة التاريخ الحضارى، ومواجهة غزوات الطامعين من الخارج. ومحاولات النهضة والاستجابة لتحديات حضارية.. والباحث فى تاريخ الصين ومسيرتها الحضارية ونضالها ضد تراث استعمارى بغيض لا يملك إلا أن يقارن بين الصين والهند ومصر. والمتطلع من أبناء مصر إلى المستقبل لا يسعه إلا أن يتطلع، دارسا ومتأملا، تجربة الصين والهند. إذ تجمع الدراسات المستقبلية وتجمع آراء المفكرين السياسيين والاقتصاديين على أن الصين والهند ستكونان مركز الثقل العالمى اقتصاديا وسياسيا مع انتصاف القرن الواحد والعشرين.

وحيث إن حديثنا عن الصين وبناء أمة فى عصر العلم والتكنولوجيا أقر بداية أن تجربة الصين النهضة جديرة بأن نتأملها بعقل ناقد ومتفتح وأن نقارن بينها وبين مصر ومحاولاتها النهوض فى التاريخ الحديث، وأن ندرك المفارقات بين التجربتين وهى كثيرة

ومثيرة، لعلنا نستخلص الخبرة والعبرة ونضيف جديدا يمثل تجربة ناجحة.

ولعل من المفارقات اللافتة للنظر، ونحن نتأمل جهود نهضة الأمم، أن اليابان كمثال أرسلت وفدًا فى أواخر القرن التاسع عشر إلى مصر لتتعلم كيف تكون النهضة. ومن المفارقات كذلك أن الصين بدأت أولى محاولاتها للنهضة الحديثة بعد مصر بقرن من الزمان مع الثورة الديمقراطية فى الربع الأول من القرن العشرين ولكنها تعثرت إلى أن نجحت ثورة الصين الشيوعية وإعلان الجمهورية الاشتراكية عام ١٩٤٩ وبدأت التخطيط لبناء الصين الجديدة؛ بينما تجربة تحديث مصر بدأت مع محمد على (١٨٠٥ - ١٨٤٨) ثم تعثرت لتحاول النهوض ثانية وثالثة.

ولكن الصين تمثل تجربة رائعة الإنجازات ودرامية الأحداث هدفها تطوير الأمة لتدخل طرفا مشاركا فى الثورة المعلوماتية وفى الإنتاج الزراعى والصناعى على أساس علمى وتكنولوجى عصرى. ويتسابق الغرب الآن للتقرب إليها مدركا مستقبلها واثقا أن التنين الأعظم أفاق بعد غفوة لتكون له الهيمنة فى الإنتاج.

يرى الغرب فى الصين المنافس الأكبر فى المستقبل القريب. ودفعه هذا إلى أن يعيد النظر فى أطره الفكرية وفى نظرياته عن الحضارة وعن عبقرية وتفرد الغرب وأن يعيد النظر فى حساباته من جديد

خاصة بعد أن شهد النصف الثانى من القرن العشرين أعظم ثورة ثقافية فى التاريخ وهى ثورة الأمم والمجتمعات المهمشة التى تحررت من الاستعمار وعملت جاهدة على رد اعتبارها الحضارى وتأكيد دورها فى التاريخ. وانتقدت هذه الأمم بشهادة حضاراتها المتعددة والمتنوعة آراء ونظريات الغرب. وقدم الغرب دراسات جديدة تؤكد أن الحضارة الإنسانية ليست مسارا خطيا واحدًا غايته الغرب، وإنما الحضارات متعددة ومتنوعة وخلاقة متكافئة.

وجدير بالذكر هنا أن الصين ومصر والهند والشعوب الأخرى لم تعان فقط من استغلال الغرب لمواردها بل عانت أيضا من محاولات محو الذاكرة التاريخية ومحاولات التزييف الفكرى لتاريخ الشعوب بهدف صياغة أيديولوجيا جديدة تبرر تخلف هذه الشعوب وتزعم تفوق شعوب الغرب فكرا وعقلا وقيما وإنتاجا.. وعادة تزييف التاريخ ليست قاصرة على الغزاة الغربيين بل هى نهج وسنة جميع الغزاة على مر التاريخ. وهذا ما عانت منه مصر والصين أيضا.

ويؤكد التاريخ أن محاولات النهضة فى كل من مصر والصين والهند لا تبدأ من فراغ حضارى فإن لكل أمة من هذه الأمم تاريخها الذى يبرر حقها ن أن تنهض وأن تشارك وتنافس. بل لقد كان لهذه الأمم دورها الرائد والسبَّاق فى تاريخ التطور الحضارى وقتما كانت شعوب الغرب برابرة قبل القرن السابع عشر. وأن هذا العمق

الحضارى للشعوب قوة كامنة تهيء قدرا كبيرا من المناعة وطاقة عالية للصحوة والنهضة.

حضارة الصين عمرها أكثر من ستة آلاف سنة بدأت مع الزراعة وتربية الدواجن وصناعة الفخار المزجج ونسج الحرير. ويرجع تاريخ إنسان بكين الأول إلى ٤٠٠ أو ٥٠٠ ألف سنة وهو الذى عرف كيف يصنع ويستخدم الآلة وعرف النار. ونشأ فى عام ٢٠٦ ق.م طريق الحرير التى تربط الصين بالساحل الشرقى للبحر المتوسط وكان طريق تجارة تنتقل عبرها المنسوجات الحريرية الصينية إلى الغرب. ونشأت صلات اقتصادية وثقافية مع البلدان العربية وفارس وكوريا واليابان.

وجدير بالملاحظة هنا أن آراء الغرب أجمعت على أن الشرق عرف نمطا للإنتاج هو النمط الآسيوى المتخلف الذى تحنط على مدى التاريخ ولم يتطور. وأن العقل الشرقى دون العقل الغربى من حيث القدرة على التفكير النظرى والمنطقى والقدرة الإبداعية التطويرية. وزعموا، على سبيل الاستشهاد، أن الصين اهتدت - ولا يقولون اخترعت - اختراعات تكنولوجية ولم تعرف كيف تستخدمها مثل البارود وغيره. وواقع التاريخ غير ذلك، وهذا ما يؤكده مفكرون غربيون كثيرون الآن فى مرحلة نقد الفكر الغربى والبحث عن جذور حضارة الغرب. نجد من بين هؤلاء المفكرين والعلماء من عنوا بتاريخ الصين تحديدًا ومن أشهرهم العالم الإنجليزى نيدهام الذى ألف

مرجعا ضخما يضم ثلاثين مجلدا جرى تلخيصها فى أربعة مجلدات. ويحكى المرجع تفصيلا التطور العلمى والتكنولوجى للصين ويؤكد المفكر البريطانى مانويل كاستل مؤلف كتاب عصر المعلومات الصادر عام ١٩٩٦ ويضم ثلاثة مجلدات، يؤكد الحقائق التالية عن الصين ويؤكدها معه أندريه جوندر فرانك المفكر الاقتصادى السياسى الألمانى المولد والأمريكى الجنسية وذلك فى كتابه الضخم «الشرق يصعد ثانية» الصادر عام ١٩٩٨ والذى ترجمناه إلى العربية وصدر فى المجلس الأعلى للثقافة فى القاهرة. يقول كاستل:

كانت الصين قبل عام ١٧٠٠ وعلى مدى أكثر من ألف عام هى المجتمع الأكثر تقدما كحضارة تكنولوجية. إذ كانت لديها ابتكارات أساسية قبل أوروبا بقرون مثل أفران الصهر التى سمحت لها بإنتاج الحديد والصلب حوالى عام ٢٠٠ ق.م. وأنتجت الصين كذلك الساعة المائية عام ١٠٨٦م التى فاقت فى دقتها الساعات الميكانيكية الأوروبية فى هذا التاريخ نفسه. وصنعت الصين المحراث الحديدى فى القرن السادس ولاءمته فى زراعة الأرز بعد ذلك بقرنين. واشتهرت الصين منذ القدم وقبل آلاف السنين بصناعة المنسوجات، وعرفت دولاب الغزل فى القرن ١٣ مثل أوروبا ولكنها تقدمت بسرعة أكبر نظرا لتوفر نظام نسج متقدم هو خبرة القرون الطويلة. واستعملت الصين بكفاءة الطاقة المائية فى القرن الثامن وهى صاحبة تاريخ قديم منذ القرن الخامس قبل الميلاد فى فن تصريف الرى ومياه الفيضان.

وانتشر فى الصين خلال القرن الثامن الدولاب المائى الأفقى. وعرفت الصين قبل أوروبا بقرون السفر عبر المحيطات. وابتكرت البوصلة حوالى عام ٩٦٠م وكانت سفنها أكثر تقدما. وابتكرت البارود واستحدثت صناعات كيميائية لعمل متفجرات شديدة وصنعت سلاح القوس والنشاب Crossbow والمنجنيق كأداة لقذف المتفجرات؛ واستخدمت جيوش الصين هذه الأسلحة فى معاركها قبل أوروبا بقرون مما يكذب ادعاء الغرب أن الصين عرفت البارود صدفة ولم تعرف له استخدامات عسكرية. واشتهرت الصين قديما بفنون الطب وأشهرها العلاج بالإبر والمعروف منذ أكثر من ألف عام. ويقول كاستل أيضا إن أول ثورة عرفتها الإنسانية فى مجال المعلوماتية بدأت فى الصين مع صناعة الورق والطباعة فى القرن السابع والطباعة المتحركة. ويضيف بعد ذلك قوله لقد كانت الصين على بعد مسافة شعرة واحدة من الثورة الصناعية خلال القرن الرابع عشر.

وحرى بنا أن نشير هنا إلى أن الغرب أنكر على مصر، مثلما أنكر على الصين، إنجازاتها العلمية والتكنولوجية، وزعم عجزها الكامل عن إحراز تقدم كاف للانتقال إلى حضارة الثورة الصناعية. ولكن الدراسات التاريخية المنصفة تكذب هذه المزاعم وتكشف زيف مؤرخى العلم والفكر فى الغرب. مثال ذلك دراسة قدمها الدكتور عماد أبو غازى أستاذ التاريخ المصرى والتى تؤكد أن مصر كانت مهيأة خلال القرنين ١٤، ١٥ للانتقال من عصر الميركانتيلية إلى

الصناعة لولا مناورات ومنافسات الغرب. وهما شيء طبيعي يمكن الانتصار عليهما؛ ولكن الشيء الأخطر الذى قتل إمكانية النهضة هو الاستعمار التركى الذى عمد إلى نزح وتصدير فائض الإنتاج المصرى مثلما عمد إلى استنزاف عمال مصر المهرة.

ويؤكد أندريه جوندر فرانك فى كتابه «الشرق يصعد ثانية» إصدار عام ١٩٩٨ أن الغرب الأوروبى عرف كيف يستنزف طاقات الشرق الإنتاجية والاقتصادية حين توفرت له فوائض مالية وفوائض طاقة عمل مجانا تمثلت فى استنزاف الفضة والذهب من الأمريكتين وسخرة العبيد لصالحه. واستطاع الغرب بهذه الفوائض المجانية أن تتوفر له إمكانات مالية للتطوير التكنولوجى ولاستنزاف الشرق علاوة على ظروف محلية فى بلدان الشرق. وهكذا تسلق الغرب على أكتاف الشرق وانتهى بعمليات غزو مسلحة، وعمليات غزو أخرى أشهرها حرب الأفيون. إذ اعتادت بريطانيا أن تزرع الأفيون فى الهند وتصدره مجانا إلى الصين. وعرفت كيف تخدر التنين الأعظم وتنتصر عليه بعد أن خارت قواه. وأضحت الصين القارة، منذ منتصف القرن التاسع عشر، مستعمرة ومنطقة نفوذ لكل من بريطانيا وأمريكا وفرنسا وروسيا واليابان. ويتنازعون معا للسيطرة عليها واستنزاف خيراتها وامتلاكها سوقا واسعة لمنتجاتهم.

وتتابعت ثورات وانتفاضات شعب الصين فى محاولات متكررة للاستقلال واستعادة المجد الحضارى السابق. من ذلك ثورة الفلاحين

عام ١٨٥١ والثورة الوطنية البرجوازية الديمقراطية عام ١٩١١ بزعامة القائد والزعيم الوطنى صن بات صن التى أعلنت الصين جمهورية. ثم أخيرا ثورة الحزب الشيوعى الصينى وإعلان جمهورية الصين الشعبية عام ١٩٤٩. وبدأت الصين الجديدة مسيرة النهضة ومحاولة التخلص من إرث ثقيل بغيض ورثته عن فترة الاستعمار. وتمثل هذا الإرث فى التخلف الشديد الاقتصادى، والتدمير المعنوى والأخلاقى بسبب حرب الأفيون ونزوات المستعمرين، والأمية التى تجاوزت نسبة ٨٠٪، والفقر الشديد ونقص الحبوب والمواد الغذائية بل ونقص المنسوجات وتخلف الزراعة والافتقار إلى مؤسسات صناعية وتعليمية وعلمية بل والافتقار إلى رؤية مستقبلية.

وضعت الصين الثورة الخطة الخمسية الأولى (١٩٥٣ - ١٩٥٧) للتنمية الاقتصادية وبناء مجموعة من الصناعات الأساسية للتحديث الصناعى. وشملت الخطة صناعة الطائرات والسيارات والآلات والمعدات الثقيلة والدقيقة ومعدات توليد الكهرباء والتعدين والمناجم وسبائك الفولاذ وصهر المعادن. وتم إنجاز الخطة بنجاح. ووضعت الصين أيضا برنامج الاثنى عشر عاما لتطوير العلوم والتكنولوجيا (١٩٥٦ - ١٩٦٧) الذى تحقق كاملا. وازدادت الأصول الثابتة للصناعة حتى عام ١٩٦٦ ثلاث مرات وازداد الدخل الوطنى بنسبة ٥٨ بالمائة حسب السعر الثابت.

ولكن واجهت الصين كارثة الثورة الثقافية التى كادت تأكل الثورة الأم وتجهز على إنجازاتها بدافع نزعات يسارية طفولية. وامتد لهيب الثورة الثقافية وحرائقها على مدى عشر سنوات عانت خلالها الصين كوارث حقيقية وارتدت إلى الماضى المتخلف بكل مظاهر الفقر والبطش. وأمكن سحق الثورة الثقافية تماما عام ١٩٧٧.

وبدأت الصين مرحلة تاريخية جديدة استوعبت خلالها تجربة الماضى واحتياجات ومقتضيات حضارة العصر فى سياقها العالمى. وأوجزت مشروعها النهضوى فى شعار من كلمتين «الإصلاح والانفتاح» بزعامة دنج هسياو بنج.

رأى الحزب الحاكم أن حضارة العصر غيرت من المشهد الاجتماعى للحياة البشرية بفضل ثورة علمية تكنولوجية متمركزة حول تكنولوجيا المعلومات. وأعادت هذه الثورة وبسرعة مذهلة تشكيل الأساس المادى للمجتمع. لم يعد العالم جزرا منفصلة فى صورة دول/أمم قومية قائمة على اقتصاديات وأيديولوجيات وثقافات مستقلة أو مغلقة أو جامدة بل ظهر سياق عالمى كوكبى يقضى لزوما بالتداخل بين الأمم.

والتنافس والسبق فى ثورة تكنولوجيا المعلومات معقود للأقدر على إبداع وتطوير المعلومات وليس فقط حيازتها، والأقدر على استخدامها وتوظيفها. وجعلت الثورة من دول العالم شبكة واحدة متداخلة بين

أطرافه. ويستلزم هذا إعادة هيكلة بنية وعلاقات المجتمع كما يستلزم ثورة على البيروقراطية وسبل الإدارة التقليدية، وإعادة بناء الإنسان على نحو يتلاءم مع متطلبات تكنولوجيا ثورة المعلومات. وإذا كانت الثورة الصناعية بدأت موجتها الأولى في صورة الثورة الطاقة البخارية، ثم الموجة الثانية في صورة الطاقة الكهربائية فإن الموجة الثالثة هي ثورة الطاقة المعلوماتية. وإن الوصول إلى هذه المرحلة والمشاركة النشطة فيها تعني ثورة في نظام التعليم وثورة في مؤسسات البحث العلمي لتهيئة العلماء المبدعين، وثورة في التنشئة الاجتماعية وثورة في التشريع وفي نظام الإدارة، وثورة في الزراعة وفي الصناعة. أدركت الصين مع عصر الإصلاح والانفتاح جميع هذه الشروط الجديدة في سياق الظرف الكوني الجديد وأن الوفاء بهذه الشروط هو الأساس لتكون الصين قوة إنتاجية مواكبة لحضارة العصر، غير معتمدة على استيراد منتجات الغير أو القناعة بحيازة التكنولوجيا.

وضعت الصين خطتها تأسيسا على هذا الفهم، وحققت إنجازات باهرة. وتميزت سياسة الصين خلال العقدين الأخيرين بالمرونة والدينامية في الفكر النظري وفي التخطيط العملي بعيدا عن الجمود، علاوة على شمولية وتكامل خطط التطوير. مثال ذلك أن جهود وخطط تطوير العلوم والتكنولوجيا ليست انتقائية أو جزئية بل شاملة

جميع المجالات، وليست منفصلة عن تطوير الاقتصاد مما يحقق ترابطا عضويا بين المجالين. وهذا كله غير منفصل عن التنمية البشرية المطردة أو عن نظام التعليم والتثقيف والإعلام وإعادة تأهيل العاملين.

ويتجلى هذا التنسيق والتكامل واضحا فيما يسمى مدن أو قرى أو وديان التكنولوجيا. إذ تمثل هذه المدن أولا صورة لمعنى الانفتاح على الخارج الذى هو مرونة فى الحركة، وديناميه فى الاستجابة وفاء للمقتضيات العملية مع ثبات الهدف الاجتماعى الاستراتيجى. وأدى هذا إلى ثراء الأنشطة والأبحاث العلمية وإبداعات الفنون بما فى ذلك العمارة والمسرح وغيرها. وأشهر مثال على هذا مدينة شن جين، إذ كانت هذه قبل عشرين عاما قرية صغيرة قبالة هونج كونج ورأت الصين تحويلها إلى مدينة علوم وتكنولوجيا عصرية ندا لهونج كونج وتحديا للغرب الذى زعم أن هونج كونج سوف تنحط وتتخلف إذا ما آلت إلى الوطن الأم. وتمثل مدينة شن جن الآن قاعدة استثمارية عالمية ومدينة علوم وتكنولوجيا. وتضم مؤسسات إنتاجية للتكنولوجيا العالية، وجامعات ومعاهد وأكاديميات وعلماء بارزين فى مجالات البحوث وثيقة الصلة بالإنتاج وتطوير التكنولوجيا. وتنهض المؤسسات العلمية هنا ببحوث وصناعات فى مجالات العلوم الأساسية فضلا عن أنها ساحات تداخل بين رأس المال الاستثمارى

الأجنبى ورأس المال المحلى وجهود البحث العلمى والخبرة الفنية والإدارة العلمية.

وحققت الصين بفضل سياسة «الإصلاح والانفتاح» واستراتيجية التطوير المتكامل إنجازات باهرة فى مجالات التعليم والزراعة والصناعة والعلوم والتكنولوجيا.

رأت الصين أن النظام التعليمى يمثل حجر الزاوية للنهوض بالأمة فى جميع مجالات النشاط الاجتماعى. فالثورة العلمية والتكنولوجية والنهضة الزراعية والصناعية كل هذا لن تقوم له قائمة إلا على يد إنسان صينى جديد عصرى العقل والروح والأداء. جرت تنشئته اجتماعيا وثقافيا على نحو ملائم لحضارة العصر. وتلقى تعليما ملائما تأسيسا على ثورة فى نظام التعليم تعيد صياغة الإنسان الصينى. لم يعد الهدف قاصرا على محو عار الأمية الأبجدية بل محو الأمية الثقافية والمعلوماتية والارتقاء بالمستوى التعليمى ليكون تربية صالحة لإعداد نخبة من العلماء والمبدعين وشعب راغب فى دعم وتعزيز الحياة الإبداعية العلمية والقدرة التنموية.

قبل عام ١٩٤٩ بلغت نسبة الأمية ٨٠ بالمائة. وكانت الصين تعتمد اعتمادًا رئيسيا على الدوائر التعليمية الأجنبية فى خارج البلاد لإعداد المتخصصين. ولم يكن لدى الصين مع قيام الثورة سوى ٢٠٠ طالب لدرجة الماجستير ولم يكن بها أحد يحمل درجة الدكتوراه تم إعداده بالقوة الذاتية.

أحدثت الصين ثورة فى النظام التعليمى من حيث الشكل والإعداد والأداء والمحتوى. وطال التغيير جميع المستويات. نجحت الصين فى محو الأمية تماما بين الشباب وصغار السن وتبلغ الأمية بين الشباب والكهول الآن ٧ بالمائة. هذا بعد أن كانت نسبة الأمية فى عام ١٩٤٩ ما قدره ٨٠ بالمائة. وجرى تعميم التعليم الإلزامى الذى يمتد تسع سنوات دراسية وتبلغ نسبة الالتحاق به ٩٩ بالمائة.

وتوجد فى الصين عام ١٩٩٨ عدد ١٠٢٢ جامعة تضم ٣,٤١ ملايين طالب. وتدير هذه الجامعات مؤسسات تعتمد على التكنولوجيا العالية وتهتم بالتنمية الشاملة وتصدر منتجاتها المتطورة تكنولوجيا إلى السوق العالمية. وفى عام ١٩٩٨ حصل ٨٩٥٧ طالبا على درجة الدكتوراه. وحصل ٣٨٠٥١ طالبًا على درجة الماجستير. وتقبل الصين مبعوثين أجانب مثلما ترسل مبعوثين صينين إلى خارج البلاد رغبة فى تهيئة الفرصة للاحتكاك العلمى المباشر مع الجامعات ومراكز البحوث فى الخارج.

وتعنى الصين بالتعليم المهنى لأهمية هذا فى التطور الاقتصادى وتوجد بها معاهد فنية لإعادة تأهيل الكبار علاوة على المدارس الثانوية المهنية لإعداد دارسين تتوفر لديهم المعارف الثانوية والقدرات المهنية اللازمة.

الزراعة:

وفى مجال الزراعة زاد إجمالى الإنتاج بمعدل ٦,٥ بالمائة سنويا. وتوضح الأرقام التالية مدى الزيادة التزاما باستراتيجية التطوير.

عام ١٩٤٩	عام ١٩٩٨
الحبوب ١١٣ مليون طن	٤٩٠ مليون طن
القطن ٤٤٠ ألف طن	٤,٥ مليون طن
اللحوم ٢,٢ مليون طن	٤٣,٥ مليون طن
الفواكه ١,٢ مليون طن	٥٤,٥ مليون طن
الزيوت ٢,٥٦ مليون طن	٢٣,١٣ مليون طن

وبلغ نصيب الفرد من اللحوم فى السنة ٥٠ كجم ومن البيض ١٧كجم ومن اللين ٦,٦ كجم. وزاد نصيب الفرد من الدخل للفلاحين سنويا إلى ٢١٦٢ يوان عام ١٩٩٨ بعد أن كان ١٣٤ عام ١٩٧٨.

العلوم والتكنولوجيا:

فى عام ١٩٤٩ لم يكن فى الصين سوى ٥٠ ألف شخص يعملون فى الدوائر العلمية من بينهم ٥٠٠ عالم فقط موزعين فى ٤٠ وحدة علمية فقيرة ومتخلفة من حيث الأداء والاستعداد والمساهمة. وأدركت الثورة منذ البداية أهمية العلم والتكنولوجيا لدفع عجلة التطوير

الاجتماعى. لذلك بادرت بتأسيس أكاديمية العلوم الصينية. ومع تطور الصناعة أقامت المؤسسات الصناعية والحكومات المحلية مجموعة من أجهزة ومؤسسات البحث العلمى والتكنولوجى بلغ عددها عام ١٩٥٥ أى خلال خمس سنوات ٨٤٠ وحدة يعمل فيها أكثر من ٤٠٠ ألف شخص.

وفى عام ١٩٧٨ بعد سحق الثورة الثقافية أشرفت لجنة الدولة للعلوم والتكنولوجيا على وضع مشروع يحمل اسم «المنهاج الوطنى لتطوير العلوم والتكنولوجيا»، وهو خطة تمتد من عام ١٩٧٨ إلى عام ١٩٨٥. وحددت الخطة الأولويات القصوى للتطوير فى المجالات التالية: الزراعة - الطاقة - المواد - الحاسبات الإلكترونية - الليزر - علم الفضاء - الفيزياء عالية الطاقة - الهندسة الوراثية.

وفى عام ١٩٩٥ انعقد المؤتمر الوطنى للعلوم والتكنولوجيا الذى وضع استراتيجية متكاملة للنهوض بالعلوم وبالتعليم. وتهدف الاستراتيجية إلى تحويل الصين إلى دولة عصرية بالكامل مع حلول منتصف القرن ٢١. وتقرر الاستراتيجية أن قضية التعليم مهمة أساسية وأن الأولوية القصوى للتعليم والعلوم والتكنولوجيا من أجل التطوير الاقتصادى والاجتماعى. وتؤكد الاستراتيجية ضرورة تعزيز قدرة الدولة فى تحويل نتائج البحوث العلمية إلى قوى إنتاجية واقعية بمعنى توثيق العلاقة بين مؤسسات البحث العلمى وبين

السلطات المسئولة عن التطبيق وفاء بحاجات المجتمع الموضحة فى خطة استراتيجية رسمية. وتقرر الاستراتيجية ضرورة رفع المستوى الثقافى والعلمى والتكنولوجى لدى جميع أبناء وبنات الأمة إدراكا منها لأهمية المناخ الاجتماعى وأهمية نوعية الإنسان الذى بدونه لا يكتمل التطوير. وتوضح الاستراتيجية من بين أهدافها الحاجة إلى دفع البناء الاقتصادى فى اتجاه الاعتماد على التقدم العلمى والتكنولوجى وتطوير إمكانات وقدرات العاملين. وحددت الاستراتيجية هدفها بحلول عام ٢٠١٠ بحيث يتحقق الدمج العضوى بين العلوم والتكنولوجيا والاقتصاد فى ارتباط بتربية وتطوير نخبة من العلماء والتقنيين ذوى المستوى العالى، وتطوير مؤسسات ومعاهد البحث العلمى لتكون ندًا لأعلى المستويات العالمية من حيث القدرة الذاتية على الابتكار والتجديد.

وتتشكل أجهزة البحوث العلمية والتكنولوجية فى الصين من:

١ - أكاديمية العلوم الصينية وتتبعها ١٢٣ دائرة علمية وتضم عام ١٩٩٨ أكثر من ٦٠ ألف عالم ومتخصص، ويحمل من بينهم صفة الأكاديمى ٦١٠ عالما من بينهم ٢٣ عالما أجنبيا. وتتبع الأكاديمية فروع لها فى المقاطعات المختلفة.

٢ - معاهد الأبحاث العلمية التابعة لدوائر مجلس الدولة والحكومات المحلية.

٣ – الأجهزة العلمية التابعة للجامعات.

٤ – الأجهزة العلمية التابعة للمؤسسات والمصانع.

٥ – الأجهزة العلمية التابعة لدوائر الدفاع الوطنى.

٦ – الجمعية الصينية للعلوم والتكنولوجيا وتضم أكثر من ١٦٠منظمة علمية وأكاديمية.

وتشكل هذه المؤسسات معا منظومة مترابطة ومتكاملة.

ولم يقتصر اهتمام الصين على مجالات العلوم الطبيعية وعلى التكنولوجيا فحسب بل أبدت اهتماما مناظرا بالعلوم الاجتماعية والإنسانيات بعامة إدراكا منها لضرورة مواكبة تيارات الفكر العالمى والتحاور معها، وكذا ضرورة تطوير الفكر النظرى فى متابعة لتطورات الحياة الاجتماعية والحاجة إلى صياغة رؤى جديدة عملية ونظرية. وتتشكل أجهزة البحوث العلمية فى مجال العلوم الاجتماعية من.

١ – أكاديمية العلوم الاجتماعية الصينية وتضم ٣١ معهدًا وعددًا من المراكز المتخصصة فى البحوث الاجتماعية.

٢ – الأكاديميات المحلية للعلوم الاجتماعية والجامعات والمعاهد.

٣ – هيئات البحوث التابعة للمعاهد الحزبية.

٤ – هيئات الأبحاث التابعة للجيش.

٥ – وحدات الأبحاث الحكومية.

الصناعة:

بلغت الأصول الثابتة لكل البلاد عام ١٩٤٩ عام نجاح الثورة ما قيمته ١٢,٤ مليار يوان فقط، وكانت الصناعات محدودة جدا وشبه بدائية، والسلع المصنعة جميعها مستوردة. وضعت الثورة خطة لتطوير الصناعة فى تكامل مع خطة تطوير البلاد علميا وتكنولوجيا وتعليميا. وعادت إلى الظهور صناعات صينية جديدة كانت قد اختفت مثل صناعات التعدين واستخراج المعادن. واستحدثت صناعات جديدة تقليدية مثل صناعة معدات الطاقة الكهربائية والطائرات والسيارات وغيرها. ودخلت الصين مجال صناعات عصرية مثل البتروكيماويات والحاسبات الإلكترونية وصناعات الفضاء والطاقة الكهرحرارية والكهرمائية والكهرنووية. وحققت الصين خلال الفترة من ١٩٧٨ و ١٩٩٧ زيادة مطردة بمعدل نمو ١٢ بالمائة سنويا. وبلغت القيمة الصناعية المضافة لعام ١٩٩٨ ما قدره ٣٣٥٤,١ مليار يوان بزيادة ٨,٣٧ أضعف عن عام ١٩٧٨.

وعن طريق الاستيراد والتعلم والاستيعاب تطورت بسرعة مجموعة من صناعات التكنولوجيا العالية التى تضارع المستوى العالمى فى صناعة السيارات والآلات الهندسية والآلات الزراعية والميكانيكية. ونجد فروعا لشركات سيارات عالمية مقامة فى الصين لإنتاج صناعات محلية مثل سيارات فولكس فاجن وأودى وسانتانا وبويك وغيرها.

وحرصت الصين بعد عام ١٩٧٨ على تطوير صناعة المنتجات اللازمة للحياة اليومية للمواطن العام بكميات تكفى الاستهلاك المحلى علاوة على كميات للتصدير. فأنشأت الصين من العدم صناعة التليفزيونات الملونة، والثلاجات والغسالات ومكيفات الهواء وآلات التصوير والساعات وأجهزة الفيديو وأقراص الفيديو المدمجة ومعدات الستريو المتكاملة.

وبدأت الصين منذ عام ١٩٧٨ خطة طموحة لتطوير صناعة المعلومات الإلكترونية. وتمثل الحاسبات الإلكترونية والبرمجيات (السوفت وير) والاتصالات ثلاثة مجالات هامة لصناعة المعلومات الإلكترونية. وبلغ مجمل مبيعات عام ١٩٩٨ ما قدره ٣١٠ مليار يوان، وبلغت قيمة صادراتها ٢٧ مليار دولار. وتمثل صادرات الصين الآن سلعا منافسة فى أسواق اليابان والولايات المتحدة الأمريكية، وغيرها.

وحققت الصين إنجازات باهرة فى مجال صناعة الطيران والفضاء. ويعود تاريخ هذه الصناعة فى الصين إلى الخمسينات. وتقوم الصين بإنتاج وتصدير الطائرات والمحركات وعديد من الأجهزة اللازمة للطائرات. وأسست صناعة الفضاء الصينية نظاما متكاملا للبحوث العلمية والتصميم والإنتاج التجريبى والإنتاج الرسمى للخدمة الفعلية وللسوق، والإنتاج الرسمى للخدمة الفعلية وللسوق، وحققت نجاحا مشهودًا فى مجال إنتاج الصواريخ بأنواعها وإنتاج وإطلاق الأقمار

الصناعية ونظام استعادة الأقمار المستخدمة للاستشعار عن بعد فى مدارات حول الأرض، ونظام أقمار الاتصالات.

والتزمت الصين فى سبيل اطراد النهوض بالصناعة فى عصر العولمة مسارين متكاملين يحققان التشابك على الصعيد العالمى مع ضمان الاستقلالية الذاتية:

المسار الأول إصلاح المؤسسات القائمة من حيث النظام الإدارى وإعادة تأهيل العاملين فنيا وعلميا، وتنازل الدولة عن بعض عائداتها مقابل تطوير المعدات والإدارة والابتكار علاوة على تطبيق نظام المقاولة مما يهئ مساحة لفعالية الإدارة الذاتية ومسئوليتها عن الإنتاج والعائد فى إطار المنافسة عالميا ومحليا. ويفيد هذا النظام أيضا فى الفصل بين سلطة الدولة وبين حقوق المؤسسات وأساليبها لتحقيق الإدارة العلمية الناجحة.

المسار الثانى هو التشابك مع رأس المال الأجنبى وتوسيع نطاق الانفتاح الاقتصادى والعلمى وتشجيع الاستثمار الأجنبى فى داخل البلاد بغية توطين الخبرة الفنية وآليات الإدارة العصرية. وتمثل هذه المؤسسات بيئة جديدة لنقل واكتساب ثورة المعلومات والخبرات الفنية وآليات الإدارة ومن ثم فهى بيئة تربوية للصينيين ولتعميم القدرات المكتسبة فى جميع المؤسسات العامة المملوكة للمجتمع. وجدير بالذكر أن مناطق الاستثمار للصناعات التكنولوجية العالية

كانت حتى عام ١٩٩٧ تضم ١٣٨٦١ مؤسسة ويعمل فيها ١.٤٧مليون شخص وصدرت منتجات قيمتها ٣٣٩ مليار يوان. وهذه المناطق ومؤسساتها آخذة فى الازدياد والاتساع عاما بعد آخر.

وتبدى الصين اهتماما بالغا بتشجيع الإبداع التكنولوجى. وتسهم المؤسسات الاقتصادية مثل البنوك وغيرها فى هذا المجال. وأنشأت الدولة «صندوق الإبداع التكنولوجى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة». وترى فى هذا تشجيعا للاقتصاد المحلى على التطور. وبدأ الصندوق العمل فى عام ١٩٩٩ وخصصت له الدولة بليون يوان لتقديم المساعدات المشروطة بهدف تطوير الإبداع والابتكار التكنولوجى فى الصناعات ذات الصلة. وتشترط الدولة ألا يزيد عدد العاملين عن ٥٠٠ شخص وألاّ يقل عدد العلماء التقنيين من حملة المؤهلات العليا عن ٣٠ بالمائة من مجموع العاملين، وأن تخصص المؤسسة المستفيدة ٣ بالمائة على الأقل من حجم مبيعاتها لغرض استحداث منتجات جديدة عالية التقنية وأن يشارك فى الأبحاث والتنمية ١٠ بالمائة على الأقل. ويوجد فى الصين حتى عام ١٩٩٨ من هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ٧٠٠٠٠ مؤسسة تعتمد على التقنية العالية وتضم ٣.٣ ملايين عامل، وتحقق عائدًا يزيد على ٦٠٠ بليون يوان من التكنولوجيا والصناعة والتجارة وتبلغ قيمة عائداتها بالعملات الأجنبية من الصادرات أكثر من ١٠ بلايين دولار أمريكى. وهذه

المؤسسات آخذة فى الازدياد والتطور بخطوات سريعة جداً مما يعكس الدينامية العالية التى يتميز بها الاقتصاد الصينى الآن.

وتسعى الصين إلى مزيد من التشابك مع الشركات العالمية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وهى فى هذا كله لا تغفل الهدف الاستراتيجى للعدالة الاجتماعية وبناء الإنسان الصينى لتكون – كما يتوقع لها الخبراء – القوة الاقتصادية الأولى فى العالم مع منتصف القرن الواحد والعشرين ويكون التنين الأكبر الند الأول اقتصاديا للولايات المتحدة الأمريكية القطب الأوحد الآن.

٤

الصـين

التجربة والمواجهة فى عصر العولمة

الواقع العالمى

أفضل أن يكـون حديثـى عـن كيـف تصـرف العقـل الصينـى إزاء العولمة.. كيف فسر الظرف الوجودى المحلى والعالمى.. وكيف حـدد الهـدف والمسـار.. وكيـف حشـد قـواه لمواجهـة مـا رآه تحديـات النهوض.. وكيف فكر فى سياق تاريخه وواقعـه وتناقضاتـه المحليـة والعالمية؟ وأرى أن نضع فـى خلفيـة مضمرة العقـل العربـى وظروفـه وآلياته. إذ من المصادفات أن العقـل الصينـى انطلـق مـن عقالـه مـع نجاح ثورته فى ذات التاريخ الذى اكتمـل فيـه الاسـتقلال السياسـى لمجمـوع البلـدان العربيـة وإن كـان العقـل المصرى أسـبق بقـرن مـن الزمان.. وعلى مـدى الحقبـة الزمنيـة بعـد الاسـتقلال تفـاعل العقـل الصينى وتمرد وصحح المسار.

بداية أقول: إن أعظم ثورة ثقافية فى تاريخ البشرية هى تلك التى شـهدها العـالم منـذ انتصـف القـرن العشـرين إذ تحـررت وانطلقـت شعوب العالم الثالث.. ومن بعدها ببضعة عقود ثورات أعراق مقهورة تمثل العـالم الرابـع أمثـال الهنـود الأمريكيـين وغـيرهم. وهـذه ثـورة

الشعوب المهمشة بفعل القهر الاستعمارى الغربى لحضارة عصر الصناعة. هنا حدث ما يشبه الإعصار الذى غير ملامح العالم. وتجلى هذا فى الفكر السياسى وفى الحركات الجماهيرية وفى العلوم الاجتماعية (الانثروبولوجيا والفلسفة.. الخ) بحيث اتجهت الأنظار تتكهن بالمستقبل ما بين نذير شؤم لفريق (الغرب) وبشير أمل لفرق أخرى.. وكانت أهم هذه المعالم انتصار الصين.. ثم انتصار فيتنام على فرنسا ومن بعدها على أعتى القوى العالمية - الولايات المتحدة الأمريكية.. فاهتزت الأعصاب.. وحدقت الأبصار فيما عسى أن تكون دلالة هذا التحول الجديد.. أوروبا تستعيد ذاكرتها فى حزن.. أين حضارتنا.. والولايات المتحدة تعتلى عرش الهيمنة وريثة شرعية - كما تظن وترى - لمجد أوروبا.

شهد العالم نقلة جذرية إلى عصر جديد مع ثورة المهمشين وانحسار سلطات القارة الأوروبية. ولا تزال حالة الحراك العالمى لم تتبلور بعد. ويتابعها المفكرون فى محاولة للتشخيص والتنظير والتفسير وصياغة المفاهيم. ويدور هذا كله فى إطار تناقضات أو صراع المصالح. قال البعض: إن السبب هو ظهور شكل جديد من الرأسمالية. وذلك أن الرأسمالية الاحتكارية الإمبريالية التى صاغت سنوات ما بعد الحرب تحولت فجأة، أو حلت محلها رأسمالية كوكبية متعددة ومتعدية القوميات أثرت على جميع أنحاء العالم بوسائل متباينة وتدعمت مواقعها وخطواتها بفضل تقانة المعلومات.

وظهرت نزعة الليبرالية الجديدة التى تقدمها الولايات المتحدة باسم العولمة الكوكبية وهى أيديولوجيا أنجلوساكسونية خالصة فى نظرتها إلى مفهوم السوق والمجتمع وتتنافى مع جهود التحول الحضارى للدول الناهضة. وذهب دعاة الليبرالية الجديدة إلى أن النظم الاشتراكية التى كانت النقيض المقابل والمحدد لطبيعة الحراك على الصعيد الدولى قد تفككت بفعل تقدم الرأسمالية الكوكبية والسوق الحرة والديمقراطية وعجز النظام الاشتراكى عن أن يكون نموذجًا بديلاً. وزعموا أن بلدان العالم الثالث ارتهن مستقبلها بمستقبل وواقع الدول الرأسمالية الصناعية وذلك نتيجة التصنيع التصديرى فى شرق وجنوب شرق آسيا وكذلك نتيجة الديون الضخمة والمنظمات الدولية مثل البنك الدولى وصندوق النقد ومنظمة التجارة العالمية واتفاقات التجارة مثل نافتا والجات. وأعلنوا نهاية التاريخ أى انتفاء النموذج النقيض علة جدل التاريخ.

وعمد الليبراليون الجدد بفكرهم إلى إعادة تنظيم جهاز الدولة فى جميع بلدان العالم لتيسير عمليات تراكم رأس المال. وأنذروا أو بشروا بتلاشى الدولة أو انحسار سلطانها وانتفاء المجتمع كبنية قومية. وذهبوا إلى أن العالم بات قرية بلا حدود، وأن المجتمع تجمع أفراد لا يربطهم ببعضهم سوى علاقة التبادل السلعى داخل السوق. فالإنسان حيوان مستهلك للسلع ووجوده رهن الشراء السلعى الاستهلاكى. ويرون أن أفضل أشكال الدول تلاؤما مع الاقتصاد

الكوكبى البازغ تلك الأشكال التى تلغى القيود على نشاط السوق وعلى عمليات تراكم رأس المال زاعمين أن السوق قادرة على التصحيح الذاتى تلقائيًا دون تدخل.

ويمضى هؤلاء تأسيسًا على أفكار آدم سميث ودور كايم وفيبر وغيرهم إلى القول بأن العلاقات الاجتماعية والدولية تجرى صياغتها داخل السوق.. ومن ثم لا اعتبار للفوارق السياسية - الاقتصادية والثقافية والاجتماعية. وجدير بالملاحظة أنهم فى هذا على نقيض ما ذهبت إليه حركات التحرر وثورات الشباب فى الغرب خلال الستينات ونزعة ما بعد الاستعمار Post - colonialism التى يتجه دعاتها إلى إعادة كتابة تاريخ بلادهم وتأكيد تمايزهم عن الغرب. إذ أكد هؤلاء أن هذه الفوارق جوهرية وأن الثقافات متمايزة ومتكافئة ومتفاعلة؛ وأن التاريخ العالمى أو تاريخ مجتمعات العالم لم يعد مجرد صدى أو امتدادًا لما يجرى فى أوروبا أو شمال أمريكا.

ويمثل خطاب ما بعد المودرنزم Post - modernism(*) المنطق الثقافى لهذه المرحلة الجديدة من التنامى الرأسمالى. ويؤكد هذا الخطاب، على الرغم من تعدد صوره، الحتمية التقانية. بمعنى أن

(*) شاعت الترجمة الخطأ «ما بعد الحداثة». وواقع الحال أن الحداثة modernity فعل مجتمعى متصل ومطرد أما المودرنزم modernism فهى رد فعل تكرر مع ظهور الحداثة فى مجالات الأدب والنقد والفن. وهناك عدة مودرنزمات أى صور متواترة ومتباينة ظهرت فى الغرب كرد فعل إزاء الحداثة فى تجددها المطرد.

الحواسب الإلكترونية والاتصالات عن بعد وبنوك المعلومات - وجميعها إبداعات وأدوات ميسورة لدول القلب الصناعي الرأسمالي - لها دور جديد في التحول وفي تغيير الحياة اليومية للمؤسسات والأفراد. وأن المعرفة هي معلومات أو سلع للبيع والشراء للاستهلاك، شأن أي سلع أخرى. وهكذا أحالت خطابات ما بعد المودرنزم كل ما هو ثقافي إلى سياسي وكل ما هو اقتصادي إلى ثقافي، وبات شعار «أنا اشترى للاستهلاك إذن أنا موجود» هو شعار العصر. وشاع الاستهلاك الشبقي وأسلوب مخاطبة الغرائز عن طريق الإعلان كوسيط بين الثقافة والاقتصاد. وأصبحنا نعيش ما يسمى مجتمع الفرجة أو الصور المتخيلة وعيوننا على سلوكيات يصدرها أو يغذيها الإعلام الأمريكي.

ونلاحظ في كل هذا أنهم يكرسون مركزية دول القلب - بلدان الرأسمالية الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة. ذلك أن دول القلب الرأسمالي تنظم اقتصاد العالم وتحكم أنشطة الدول الأخرى وترى أن الفوارق الثقافية والاجتماعية هي التي تفرق بين الغرب الرأسمالي المتحضر وبين بلدان الأطراف التي تسعى جاهدة، أو تأمل في محاكاة الغرب والتطبع بالعلاقات الرأسمالية وتجلياتها المميزة في الثقافة. معنى هذا الإيحاء بأن الغرب سيواصل هيمنته ويطبع بلدان العالم النامي بطابعه خلال عملية العولمة. وهذا هو النهج الذي ينقضه ويناقضه مفكرون من أمثال ادوارد سعيد وأندريه جوندر/فرانك

ونيللى حنا وبيتر جـران وجـانيت أبـو لغـد وجـون جـراى وتومـاس باترسون وفاليرشتاين.. وغيرهم.

وتأكدت فى هذا السياق وقائع وحقائق واضحة تشكل معًـا منطقًـا وإطارًا لمعالم وعناصر التحديات:

- ظهور سوق عالمية لا حدود لها متحررة من كل القواعـد والقوانـين وخاضعة للتدفقات المالية الضخمة عـن طريـق أجـهزة الكومبيوتـر والشركات العملاقة التى لا جنسية لها إنما هى سوق تلغى غالبية الافتراضات التى ترتكز عليها النظريات الكلاسيكية عـن التجـارة واقتصاد السوق. ولكن لا تزال أهداف الربح والقـوة والتحكـم هـى القضايا ذات الأولويـة والإلـزام مثلمـا كـانت فـى تـاريخ الصناعـة الرأسمالية. ويتمثل الفارق فى اتساع نطاق وكثافـة تطبيقـها الـذى تيسر بفضل ثورة الاتصـالات. وليـس الفـارق فـى أى تحـول عـن المبـادئ الرأسماليـة ذاتـها. فالرأسماليـة تعمـل الآن مـن خـلال شبكات معلوماتيـة غيرت أسـلوب وأدوات الكثـير مـن عملياتـها الرئيسية. وحدث تضاغط للمكان والزمان، ولكـن ظلـت الأهـداف الرأسمالية هى هى دون تغيير.

- بداية الموجة الرابعة أو الباب الثانى من حضارة التصنيـع وعمـاده ثورة الإلكترونيات الدقيقة وتقانة المعلومـات. ويحـدد هـذا العصـر إطارٌ تقانىٌ اقتصاديٌ جديد. نظرًا لأن مع تطبيق تقانة المعلومات

وآثارها الشاملة على الاقتصاد تغير أسلوب الإنتاج والإدارة. وبعد أن كان الحديث عن فائض قيمة العمل كإنتاج نتحدث الآن عن فائض قيمة المعرفة وعن عمال المعرفة حيث الغرب يمثل مركز الإنتاج والتسويق.

- جاء انهيار المنظومة الاشتراكية كأحد تجليات العولمة ذلك لأن ما اصطلح على تسميته النظام الاشتراكى أخفق فى تقديم نفسه نموذجًا للتصنيع والتقدم التقانى وللإدارة العلمية العصرية وللديمقراطية والمشاركة الحرة فى صوغ الرأى العام أو فى إدارة شئون البلاد.

- الدولة التى كانت تريد أن تستقل بصناعتها خلال الثورة الصناعية الأولى فى القرن ١٨ أو ١٩ كانت بحاجة إلى معلومات بسيطة نسبيًا وسوق محدودة، وتقانة متواضعة بل وتعليم متوسط. ولكن الآن مع الموجة الرابعة للثورة الصناعية يلزم امتلاك ناصية علوم وتقانة فى غاية التقدم والتعقد على المستوى الاجتماعى لا الفردى، ويلزم توفر بنية اجتماعية وإنسان مغايرين، ومشاركة ذاتية فى عمليات الإبداع العالمى تؤهل للاندماج فى البنية الشبكية لمنظومة حضارة العصر مما يستلزم تغييرًا جذريًا فى البنية والعلاقات الاجتماعية ومنظومات الأنشطة.

- المجتمعات المعلوماتية مجتمعات رأسمالية ولكن بينها تباين ثقافى ومؤسسى. والمقصود بمصطلح المجتمع المعلوماتى أن لب

عمليات توليد المعرفة والإنتاجية الاقتصادية، أى الثروة والسلطة السياسية/العسكرية والاتصال الإعلامى تحولت بشكل عميق فى ضوء الإطار العام المعلوماتى informational paradigm وارتبطت بشبكات الكوكبية للثروة والسلطة والرموز التى تعمل تأسيسًا على هذا المنطق.

- إيقاع التغير التقانى متسارع جدًّا حتى إن الشركات العملاقة التى قد تتوانى فى متابعة الإيقاع الجديد من البحوث والابتكارات والتطبيقات مهددة بخطر التراجع والإفلاس.. ويصدق هذا على المجتمعات فى مجالات الاقتصاد والعلوم والتجارة والعمالة.. الخ ويكشف أيضًا عن طبيعة التنافس والسباق فيما بينها ناهيك عن جهود البلدان النامية فى سعيها للحاق بالركب.

- تفضى عملية العولمة - حسب تعريف دافيد كورتين لها - إلى نقل سلطة التحكم فى الموارد والأسواق والتقانة من الناس والمحليات والحكومات إلى أسواق المال والشركات متعدية القوميات. سوق حرة متحررة من القواعد والضوابط والقوانين.. وتفضى إلى تفاقم عملية تركز الهيمنة والاحتكار على الصعيد العالمى. وهكذا تكون السلطة كل السلطة لعالم المال فى اتخاذ القرار. ويبدو واضحًا أن مؤسسات المال القابضة على مصير العالم.. ضرب من ضروب الخائلية أو الواقع المتوهم. إنها ناد للقمار على شبكة الاتصالات

الفضائية. ويكفي أن نعرف، – كما يقول كورتين، – أن أكثر من تريليون دولار تتداولها الأيدى فى مجال المضاربة يوميا قصد الربح السريع وليس لها علاقة بالإنتاج أو التجارة. وهكذا تغدو العولمة ناديًا للقمار.

- انفراد الولايات المتحدة بالقمة مؤقتًا (اقتصاد/قوة عسكرية/إنتاج تقانى/ثقافة خدمية/إعلام يمثل أداة هيمنة ثقافية متحيزة).

ويتجلى واقع الولايات المتحدة هنا فى:

* احتكار دفق المعلومات والقدرة على التلاعب بالعقول.
* احتكار قوة الردع.
* احتكار هيمنة السوق.
* احتكار زعم الدفاع عن حقوق الإنسان حسب المنظور الأمريكى.
* احتكار الدعوة إلى سوق حرة متحررة من القيود والحدود وسحق الحمائية الثقافية والاقتصادية.
* احتكار المصلحة الكونية فمصالح الولايات المتحدة هى المصالح الكونية العالمية الشاملة.
* احتكار المعلومات الاستراتيجية فى العلم والتقانة.
* احتكار حق الدفاع عن الكرامة الإنسانية الدولية والزعم بأن أية مقاومة لها (حسب المفهوم الأمريكى والمصلحة الأمريكية) هى ردة إلى النزعة القومية المتخلفة.

- ظهور مجتمعات جديدة على المسرح العالمى وظهور آلاف المنظمات غير الحكومية التى تسهم بدور إيجابى فى التعبير عن الشعوب بل ومقاومة سلبيات العولمة كما حدث فى سياتل.
- بداية عملية جديدة تنقض الإطار المعرفى الغربى السائد الذى رسخ الغرب من خلاله الزعم بأنه هو العالم - التقدم - الحداثة - الوجود - الثقافة.. الخ وظهرت ثقافات لحضارات جديدة ذات تاريخ عريق وتفاعلات بين المجتمعات فى إطار جديد.
- صراع مكتوم وتناقضات مصالح داخل الغرب، وهواجس التاريخ الماضى والبحث عن عقل جمعى عالمى جديد.
- بداية نذر انحسار الغرب وصعود الشرق؛ بمعنى أن بلدان الشرق والشرق الأقصى والهند تحديدًا، شرعت فى التحول الحضارى ليس من منطلق محاكاة الغرب النموذج بل من موقع المنافسة وهو ما يعنى ضرورة توفر قدرات ذاتية على التكيف الانتقائى والتحول الهيكلى وعلى الاستيراد المنهجى للأفكار والمنظومات على الصعيد العالمى، وعلى السعى لكى تكون مجتمعات عالمية المجال ذات خصوصيات قومية دينامية.

تساؤلات

تبرز هنا تساؤلات عدة هى مدخلنا إلى الحديث عن الصين - أو بلدان العالم النامى - واستشراف نهج كل منها فى المواجهة

أو التعامل وهو ما يصدق بطبيعة الحال على نهج البلدان العربية باعتبارها طرفاً فى الساحة الدولية. ومن بين هذه التساؤلات:

- هل تشتمل العولمة على حدود فاصلة ومميزة بين مجالات النشاط، الاقتصادى/السياسى/الثقافى أو أنها مجالات متلاحمة لظاهرة متكاملة؟

- هل تخلو العولمة كعملية تاريخية من تناقضات داخلية بين قوى الغرب - المركز فى الاقتصاد والثقافة والسياسة مما يكون له أثره الإيجابى بالنسبة لصعود بلدان الشرق؟

- من الذى يعولِم ومن الذى يُعولَم ولماذا؟

- هل تهاوت حقاً الحدود القومية فى الاقتصاد والثقافة والسياسة بالنسبة لجميع الدول المعولِمة والمعولَمة؟ وبهذا لم يعد القرار يصدر من دول المركز؟ أو أن هذا الزعم ضرب من ضروب الضغط على الحكومات القومية لإضعاف الحدود السياسية، وأن هذا النهج من شأنه لزوما أن يثير المخاوف من هيمنة القطب الأوحد (الشرطى العالمى الأوحد) ومن التبعية والتوجيه عن بعد.. كشكل جديد من الاستعمار والتسلط ومما كان له ردود فعل عرقية وقومية متباينة؟

- هل حقا يمثل تنامى الاقتصاد العالمى استهلالاً لحضارة كونية ويسد السبل - تأسيسًا على مفهوم صراع الوجود - أمام نمو أنواع

قومية أصيلة من النظم الاقتصادية - رأسمالية أو اشتراكية ومختلفة عن السوق الحرة المطلقة التى يروج لها دعاة الليبرالية الجديدة كمثل أعلى؟ بمعنى هل يمكن لبلد مثل الصين أن ينشئ سوقًا جديدة عالمية مغايرة أو أن التاريخ بلغ غايته ونهايته؟

- هل العولمة بالمفهوم الشائع الغربى تعنى أن الحداثة الغربية لا تزال هى النموذج الأوحد وقاطرة التقدم، وأن بلدان القلب هى المركز الحضارى الكونى؟

- أليس بالإمكان أن تنشأ نظم حكم تنجز حداثات مغايرة تجدد فيها تقاليدها الثقافية وبنيتها الاقتصادية وتنشئ سوقًا جديدة مع الاعتراف بشبكية العلاقات الكونية الناجمة عن التحولات العلمية والتقانية؟

- هل يمكن أن تظهر تجارب اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية مغايرة وقادرة على التكيف والبقاء، بل وربما تنذر بتحول وضع البندول الحضارى؟

- **هل العولمة دعوة لتنقية النظريات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية من نزعات الانحياز الغربى أو هى جهد لعولمة النظريات الغربية؟ بمعنى هل هى دعوة إلى انحياز موسع أو إلى موضوعية تسود العالم؟ وهذا من شأنه أن يحدد المواقف القومية من نزعة ما بعد الاستعمار post-Colonialism**

التى يغفلها المثقفون العرب وهى دعوة إلى إعادة كتابة التاريخ القومى والعالمى الذى كتبه الغرب من وجهة نظر المحورية الغربية وأثر بالسلب على جهود النهضة. معنى هذا بداية الطريق إلى عولمة مناهضة أو مضادة وإعادة ترتيب البيت الذهنى بأن يحدد المواطن فى البلدان المستعمرة سابقاً وعيه، وأن يتخذ مسافة ذهنية حيال خطاب العولمة الثقافى، والعمل على صياغة رؤية تنويرية إنسانية جديدة مقابل التنوير الكلاسيكى وخطابات ما بعد المودرنزم.

- هل العولمة وخطاباتها المتعددة (الليبرالية الجديدة - الطريق الثالثة.. الخ) تشكل حلاً وأملاً لمشكلات المجتمعات الناهضة، وتمثل دعوة إلى التكافؤ والندّية والمساواة بينها؟ أو أن خطاب العولمة يخفى أزمة فقدان الهدف وفقدان الأمل الاجتماعى؟ أو هو حصان طروادة يخفى غايات جمعية خاصة بعد سقوط نظم حكم رفعت لواء الاشتراكية نموذجًا وحلاً؟ أو يخفى أزمة تباطؤ الإنتاج الاقتصادى فى بلدان المركز وحاجتها إلى التعويض من خلال التوسع التسويقى والتزام استراتيجية جديدة تتسم بالمرونة والتخصص وفى تراكم رأس المال، ومرونة فى نقل مراكز الإنتاج؟
- هل من سبيل إلى المقاومة وقبول التحدى، واتخاذ موقع المشاركة فى الإبداع الحضارى علمًا وتقانة؟ بمعنى أن السبيل هو مشروع

قومى تحديثى شامل يشكل جزءًا من سياسة أكبر Macro.. ليس الانعزال القومى بل التفاعل على صعيد كوكبى.. الدافع قومى والوعى كوكبى والسلوك كوكبى. الانتقال خارج حدود النزعة القومية القديمة فى معاداة ومقاومة الإمبريالية، والوقوف على أرضية قومية تهىء إمكانات للندية والكفاءة تصارع قوى التوسع لرأس المال العولمى الجديد. هنا يكون التلاحم مع العولمة هو ذاته محتوى الصراع وموضوع رهانات أى حركة سياسية.

الانفتاح.. منافسة أم تبعية؟

يبرز هنا الحديث عن تجربة الصين بعد حركة التصحيح ١٩٧٨ وتجربة كوريا ج كمثالين لجهود بلدان شرق وجنوب شرق آسيا والهند.

تتجه الآراء إلى أن أية دولة قومية عقدت العزم على النهوض وقبول تحديات الظرف الكونى الجديد «العولمة» لابد وأن تتوافر لها عدة عناصر هى عناصر التمكين empowerment التى تهىء لها القدرة على المواجهة والنهوض والتلاحم مع العولمة أو الانفتاح فى إطار المنافسة لا التبعية. لم يعد ممكنًا لبلد مثل الصين أن ينعزل عن التلاحم مع الشركات متعدية القوميات فى إطار العولمة أو عن الانفتاح على العالم خاصة فى مجال البحوث والتطوير أو العلم والتقانة وأساليب الإدارة العلمية الحديثة. لقد أصبح البحث والتطوير معولمًا متداخلاً ومتشابكًا على نحو منظومى. وتسهم الشركات

العملاقة فى أعمال البحث والتطوير خارج بلدان المنشأ. ويقول أنطوان زحلان فى إشارة إلى هذا التعقد الشبكى للبحوث والتطوير:

«ويشدد تقرير أكاديمية نيويورك للعلوم على الأهمية المتزايدة لتحالفات استراتيجية متعددة القوميات بين شركات صناعية فى ثلاثة مجالات للتقانة المتقدمة: التقانة المعلوماتية - التقانة الحيوية - تقانة المواد الجديدة.. وبات واضحًا أن هناك زيادة سريعة من حيث مدى ودرجة تعقد التعاون الدولى فى البحث والتطوير.

وأصبح واضحًا كما أشار د. محمود عبد الفضيل وانطوان زحلان أن البلد الراغب فى التقدم ملزم بأن:

١ - يخترق حاجز التقانة الحديث ليسهم بقدرات ذاتية ومؤسسية فى إبداعها وتوظيفها، وأن تتوفر له سبل اكتساب واستخدام وتطبيق المعرفة القديمة والجديدة.

٢ - يخترق حاجز تصدير السلع الحديثة؛ أى تطوير الإنتاج للتصدير فى إطار التنافس السوقى العالمى.

٣ - يخترق حاجز التقدم التنظيمى والإدارى والمؤسسى وأن يتعلم كيف يعيد هيكلة اقتصاده ومؤسساته وثقافته للتجاوب مع التقدم الحاصل ويبنى منظوماته الوطنية للعلم والتقانة على مستوى حضارة العصر.

٤ – تنمية الموارد البشرية باعتبارها رأس المال القومى الأساسى من حيث نظم التعليم والتدريب الفنى والمهارات؛ ومن حيث الشروط الاجتماعية اللازمة لتنمية القدرات الإبداعية فى مناخ من حرية الفكر والبحث والإبداع.

٥ – توفر استراتيجية قومية لنهضة شاملة فى الاقتصاد وفى التعليم والتشريع والمؤسسات الدستورية الاجتماعية فى إطار من حرية الممارسة والمشاركة فى الحركة على الصعيد الدولى. ويقترن هذا بتحول ثقافى حضارى يشمل استعادة إبداعية للتراث الثقافى الاجتماعى ليكون قوة حفز وتكيف وتلاحم وغرس ثقافة عصرية لإنسان عصرى فى مواجهة ميراث التخلف والاستعمار.

٦ – توفر قاعدة تصنيعية متنوعة مما يهيئ إمكانية التحول من اقتصاد ريعى إلى اقتصاد صناعى يعتمد على الإنتاج المحلى للعمل والتقانة. ويتحقق هذا بفضل تطوير سلسلة المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى البلاد والتى تعمل بها قوى بشرية عريضة بإمكانات علمية وتقانية متواضعة. وكذلك دمج وترشيد التجمعات التقانية الكبرى للاقتصاد الوطنى لتشكل معًا أساسًا للنسيج التقانى للبلاد.

٧ – توفر نظم للإمدادات والتعاقدات المتطورة فيما بين الوحدات الإنتاجية والخدمية العامة والخاصة.

٨ - توفر أنشطة متنوعة ومتكاملة للبحوث والتطوير فى المجال الصناعى داخل المنشآت كلٍّ على حدة وكذلك فيما بينها باعتبارها البنية التحتية الأساسية للمنظومة التقانية.

٩ - تنظيم الالتزام بالمعايير التقنية مما يهيئ إمكانية للمنافسة التسويقية على صعيد عالمى وهو ما يعنى تداخل البحوث والتطوير مع نظام التصنيع فى بنية تكافلية، ويعنى أيضًا إنشاء منظمات رقابية لنوعية الإنتاج وترسيخ ثقافة الالتزام بالنهج العلمى فى العمل والإنتاج.

١٠ - إنشاء منظومة خدمات لترويج الإنتاج وثيقة الصلة بقوى الإنتاج وصناع القرار فى الداخل وقوى التسويق فى الخارج.

١١ - استعادة إبداعية لإيجابيات ميراث الثقافة الاجتماعية على نحو يُرسِّخ معانى الانتماء الجمعى وأخلاقيات العمل والتنافس والسبق لصالح الأمة، وثقافة الإبداع الفنى ومغامرة الاستكشاف المعرفة والعلمى وتأكيد حقوق الملكية الفكرية، وهذا كله من شأنه أن يستأصل ثقافة التواكل والحياة الاستهلاكية.

١٢ - إقامة بُنىً تحتية ملائمة لمقتضيات الإنتاج والعمل على مستوى حضارى عصرى (فى مجالات الطرق والنقل والاتصالات.. الخ) وتوفر قدرة على إعادة تدريب العمالة ورفع مستوى المهارة بما يواكب إيقاع التطور وتنوع أساليب الإنتاج.

وطبيعى أن الوفاء بهذه العناصر لا يجرى سلسًا فى ساحة مهيأة للتحول السهل. ذلك لأن الواقع المحلى يحمل أثقاله التى هى ميراث عصور الاستعمار والتخلف. وأن مواجهة هذا الإرث شرط أولى لنجاح مسيرة النهضة. معنى هذا أن الأمة الناهضة تخوض معركة التقدم والاندماج فى حضارة العصر على صعيدين متكاملين محلى وعالمى. وسوف نتحدث عن جهود الصين وتجربتها من هذه الزاوية مع ملاحظة الفارق بين وضوح الهدف وعثرات الطريق وأسلوب المحاولة والخطأ والتعلم من الأخطاء وإعادة تصحيح الذات كشرط لدينامية واطراد حركة المجتمع على طريق النهضة. هذا غير من يطلق صيحات فى البرية عن العلم والنهضة والعولمة.. الخ دون استراتيجية قومية ودون فعل اجتماعى إنتاجى نشط قرين البحوث والتطوير من أجل هدف التحول الحضارى.

الصين من غيبوبة الأفيون إلى الثورة الشاملة

بداية لم تكن الصين استثناء بين المستعمرات السابقة التى عانت من القهر والتخلف بسبب الاستعمار الغربى بعد أن كانت وحتى القرن السابع عشر هى قلب الاقتصاد العالمى ومركز الشرق المتقدم ومهيأة لثورة صناعية تكون هى رائدتها. انتصر عليها الغرب بحرب الأفيون الشرسة اللاأخلاقية والتى غاب معها الوعى الاجتماعى. وأضحت الصين مجتمعًا منهارًا، وشعبًا ضائعًا.

وأطلق الأوروبيون على مدينة شنغهاى، عروس حضارة الصين فى السابق، اسم «عاهرة الشرق» وأحالوها إلى ماخور. واعتاد الأوروبيون، أن يكتبوا عند مداخل أحياء الأجانب فى شنغهاى «ممنوع دخول الصينيين والكلاب الضالة» وكانت قوى الأمن تلتقط كل عام، أكثر من ٣٠٠,٠٠٠ جثة رضيع ولدوا سفاحًا وألقى بهم فى القمامة داخل أزقة وشوارع المدينة. وأصبح من معالم المدينة انتشار العصابات والقوادين وتجار الأفيون والدعارة والذباب. هذا غير المعاهدات غير المتكافئة التى ألزم بها الغرب الصين لترسيخ أقدامه ومصالحه وتفكيك أوصال الثقافة الصينية. من أمثال ذلك أن الولايات المتحدة حصلت بناء على معاهدة وانهيا «Wanghia» عام ١٨٦٦ مع الصين على «حق الولايات المتحدة فى أن تقيم كنائس وترسل مبشرين (كانوا موجودين بالفعل). وبعد المعاهدة تدفق طوفان المبشرين الأمريكيين إلى أن تم طردهم من الصين خلال القرن العشرين بالكفاح المسلح والثورة.

انتصرت ثورة الشعب الصينى عام ١٩٤٩ بقيادة ماوتسى تونج. وبدأت الصين الجديدة المستقلة أولى خطواتها على طريق النهوض. وعانت من تناقضات وصراعات داخلية، ومن حصار ومؤامرات خارجية. ولكنها استطاعت، على الرغم من هذه العوائق، أن تحقق إنجازات تمهد لها الطريق وتشكل أساسًا لحركة دينامية

مستقبلية. ويكفى أن نشير إلى بعض البيانات ذات الدلالة على اطراد حركة التنمية والتحول الحضارى منذ الثورة عام ١٩٤٩ ثم تسارع الخطى وتغير النهج النهضوى مع ثورة التصحيح ١٩٧٨ وحتى اليوم.

التعليم:

عام ١٩٤٩ الأمية ٨٠ بالمائة.

عام ١٩٨٩ الأمية بين الكبار والكهول ٧ بالمائة.

عام ٢٠٠٠ التعليم الإلزامى ٩ سنوات أصبح شاملاً وتم محو الأمية تمامًا بين الشباب ومتوسطى العمر.

عام ١٩٤٩ لم يكن لدى الصين من يحمل درجة الدكتوراه بناء على إعداد وتعليم داخل البلاد.

عام ١٩٩٨ وحده حصل ٨٩٥٧ طالبا على درجة الدكتوراه من الجامعات الصينية وحصل ٣٨٠٥١ طالبًا على درجة الماجستير.

عام ١٩٩٨ توجد ١٠٢٢ جامعة. وتدير هذه الجامعات مؤسسات بالاعتماد على التقانة العالية وتهتم بالتنمية الشاملة. وتصدر منتجاتها المتطورة إلى السوق العالمية.

عام ١٩٥٢ إجمالى الناتج القومى ٦٧,٩ بلايين يوان.

عام ١٩٩٨ إجمالى الناتج القومى ٧,٩٥٥,٣ بلايين يوان.

بمعدل نمو سنوى ٧,٧ بالمائة مع حساب ارتفاع الأسعار. ويفيد تقرير البنك الدولى أن الصين عام ١٩٩٧ احتلت المركز السابع من حيث إجمالى الناتج القومى بعد الولايات المتحدة واليابان وألمانيا وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا.

عام ١٩٥٢ القيمة المضافة للزراعة ٣٤,٣ بليون يوان.

عام ١٩٩٨ قفزت القيمة المضافة للزراعة إلى ١٤٢٩,٩ بليون يوان.

بمعدل زيادة سنوية ٣,٣ بالمائة مع حساب ارتفاع الأسعار.

عام ١٩٤٩ إنتاج الحبوب ١٠٠ مليون طن.

عام ١٩٩٨ إنتاج الحبوب ٤٩٠ مليون طن.

وزاد نصيب الفرد من الحبوب من ٢٨٨ كجم عام ١٩٥٢ إلى ٤٠٠ كجم عام ١٩٩٨.

الصناعة:

فيما بين ١٩٤٩ – ١٩٩٨ تأسيسًا على الأسعار المقارنة ارتفعت القيمة الإجمالية للمنتج الصناعى بمعدل سنوى ١٣,٦ بالمائة.

وارتفعت القيمة المضافة للصناعة ١٥٨ مثلاً.

وزادت القيمة الأصلية للأصول الثابتة ٤٩٨ مرة.

احتلت الصين المرتبة الأولى فى العالم منذ عـام ١٩٩٦ فـى مجـال المنتجات الصناعية الأساسية التى زادت عشرات المـرات (الصلـب - الفحم - الأسمنت - الأسمدة الكيماوية).

القيمة المضافة للنقل والاتصالات اللاسلكية.

قفزت من ٢,٩ بليون يوان عام ١٩٥٢ إلى ٥٠٢,٩ بليون يوان عـام ١٩٩٨.

الأراضى المزروعة بالرى.

زادت رقعتها مـن ١٩,٦٩ مليـون هكتـار عـام ١٩٥٢ إلى ٥١,٢٤ مليون هتكار عام ١٩٩٧.

وارتفع مستوى الاسـتهلاك للفـرد مـن ٨٠ يـوان عـام ١٩٥٢ إلى ٢,٩٧٣ يوان عام ١٩٩٨.

التجارة الخارجية.

قفز الحجم من ١,١٣ بليـون دولار عـام ١٩٥٢ إلى ٣٢٣,٩ بليـون دولار عام ١٩٩٨.

أى زادت ٢٨٦ ضعفاً بمعـدل نمـو سـنوى ١٢,٥ بالمائـة. وتمثـل التجـارة الخارجيـة ٣٣,٨ بالمائـة مـن إجمـالى النـاتج القومـى عـام ١٩٩٨.

احتياطى النقد الأجنبى.

تضاعف من ٢,١٥ بليون دولار عام ١٩٧٩ إلى ١٤٤,٩٦ بليون دولار مع نهاية عام ١٩٩٨.

الصين ومنهج تطوير البلاد

صاغت الصين إطارًا مفاهيميًا جديدًا فى اتساق مع مناخ العصر بعد ثورة التصحيح وبداية التغيير بزعامة دنج هسياوبنج الذى استوعب حقيقة وواقع التحولات العالمية ومقتضياتها وضرورة الانفتاح والبعد عن الجمود الفكرى. خلقت الصين لنفسها إطارها الأساسى الاقتصادى السياسى الجديد الذى يحتل موقعًا وسطًا بين الرأسمالية التقليدية والاشتراكية التقليدية مع الالتزام بالهدف العام وبقيم آسيوية وغربية على السواء. وكان من رأى دنج هسياوينج أن الأولوية تكمن فى إدارة شئوننا الخاصة جيدًا.. وليس مهما أن يكون القط أسود أو أبيض بل المهم أن يأكل الفئران.. وأن ما يُنجح ويحقق هدفنا فى العدالة هو الاشتراكية.. وما يفشل ويفاقم المظالم هو الرأسمالية.. وقال فى حقل وضع أساس مدينة التقانة فى شين جين عام ١٩٨٠ «مهمة الاشتراكية الأولى هى تنمية القوى الإنتاجية، وتحتل العلوم والتقانة رأس القوى الإنتاجية: معنى هذا إدراك الصين أن فعل التغيير الثورى الاجتماعى هو فعل حضارى بامتياز يتحقق فى سياق اجتماعى حضارى قرين فكر نظرى وعملى مميز، له أدواته «العلم والتقانة» وله أولوياته من حيث الخيارات.

ولا يتأتى إنجاز هذا الفعل باستيراد الفكر أو التقانة ليعملا فى فراغ بل للعمل فى سياق اجتماعى نشط يسعى إلى الاستيعاب والتطوير بالجهد الذاتى.. ليكون الصراع صراع الأكفاء وليس تواكل التابعين لمن هم أكثر قوة ومنعة وتقدمًا.

تلتزم الصين فى تطوير البلاد نهجًا برجماتيًا يعبر عنه المثل الصينى السائر «اعبر النهر وأنت تتلمس الأحجار بقدميك». إنها تدرك أنها تحمل عبء ثقافة امتدت آلاف السنين وقرنين من الفوضى والتخلف وأربعة عقود من التخطيط المركزى والصراعات المنهكة. ويحفزها هذا كله إلى التروى وعدم التسرع فى اتخاذ القرار خاصة حين تطأ طريقًا جديدة غير ممهدة. ولهذا نجد الخطط المطروحة خططًا تقريبية وليست شاملة، كما وأنها خالية من المراجع النظرية الجامدة. ويعتبر هذا علامة إيجابية على تحول الدولة من مركزية التخطيط ومن التبعية لفكر مسبق إلى الحوار النشط من خلال العمل والتجربة مع الواقع المحلى والعالمى وديناميه فى تصحيح المسار الذاتى.

أدركت الصين مع ثورة التصحيح دلالة ثورة تقانة المعلومات ودورها فى تشكيل الأساس المادى للمجتمع وإعادة بناء الإنسان/المجتمع فى اتساق مع حضارة العصر لتتوفر له الإمكانات المادية والمعنوية الملائمة للفعل الحضارى المنافس. وأدركت الصين دلالة التناقض بين الذات والشبكة، أى ما تقتضيه ثورة تقانة

المعلومات من علاقات شبكة كوكبية، وأن التقدم رهن الاعتمادية المتبادلة على نطاق كوكبى. إذ لم يعد ممكنا لبلد ما أن يبنى نفسه فى انتماء لحضارة العصر وقد أحاط نفسه بأسوار عازلة صماء باسم الوطنية. وأدركت الصين ثالثًا أن الوجود القومى ليس التاريخ فقط، بل التاريخ والفعل الراهن على مستوى العصر وفق مقتضيات الثورة الجديدة. ولن يكون هذا الفعل ذاتيًا فقط بل متفاعلاً كوكبيًا فى علاقات شبكية ونظام إدارة عصرى. وأدركت الصين مع هذا أن التقانة - إنتاجًا وتوظيفًا للعبور إلى العصر - تعبر عن قدرة المجتمع على الانطلاق بذاته من أجل امتلاك ناصية التقانة والعلم من خلال مؤسسات المجتمع بما فيها جهاز الدولة.. بهذا تحقق البلاد ثورة عبور حضارى تقانى فكرى.

وشرعت الصين ترسم حدودًا عامة لاستراتيجية المستقبل تأسيسًا على آلية العلم والتقانة لمجتمع علمى ناهض ومشارك عالميًا.. باعتبار العلم والتقانة أداة تشكيل المستقبل والتحدى العالمى. وحيث إن النشاط الاجتماعى العلمى والتقانى لا يجرى فى فراغ وإنما رهن ثقافة تطوير للتنشئة والتعليم، واستعادة إبداعية لثقافة التراث الاجتماعى على نحو حافز لحركة النهضة ومنطق العصر.

وضعت الصين كل هذا فى الاعتبار ضمن محاولة بعيدة كل البعد عن الجمود الفكرى والتقليد الأجوف أو الشعور بالدونية تجاه الآخر وإنما محاولة اجتهادية لتلمس مواقع الأقدام أثناء الحركة، والبعد

كل البعد عن الاستيراد الاستهلاكى للعلم والتقانة فى شكل مشروعات جاهزة، بل تنمية وتطوير وحفز لقدرات الإنسان الصينى الإبداعية كعنصر مشارك على الصعيد العالمى، ومراجعة مستمرة للحصاد وللأخطاء، ثم تغذية مرتدة لتصحيح الذات.

ويلخص هذا التوجه خطاب جيانج زيمين فى مجتمع العلم والتقانة فى مدينة العلوم سيبيريا الجديدة فى روسيا والذى قال فيه:

«يؤكد تقدم الحضارة البشرية أن العلم والتقانة هما القوة الإنتاجية الأولى، وقوة دافعة أساسية للتطوير الاقتصادى والتقدم الاجتماعى»..

«الأمة تتخلف وتضع نفسها فى وضع سلبى للغاية ما لم تحرص على أن تحتل مكان الصدارة فى مضمار التقدم العلمى والتقانى، وتسمو بمستواها العلمى والتقانى فى ضوء نسيجها التطورى القومى».

«إن مواجهة تحديات تسارع التقدم العلمى والتقانى والتزايد المهول لاقتصاد المعرفة. تؤكد لنا أن أهم شىء هو التزام جانب الإبداع والتجديد. الإبداع هو روح الأمة ومصدر لا ينفد لرخائها.

ويكمن مفتاح الإبداع والابتكار فى الموارد البشرية التى يعتمد تطويرها على نظام التعليم. إن التعليم المتميز رفيع المستوى هو وحده الذى يضمن ويدعم التقدم العلمى والتقانى والتطور

الاقتصادى..» الصين الجديدة – خاصة خلال العقدين الأخيرين - أولت أهمية كبرى لتطوير العلم والتقانة والتعليم ليصبحوا قو إنتاجية رئيسية.

سياسة صناعية جديدة

وبدأت الصين منذ عام ١٩٩٤ سياسة صناعية جديدة محورها التركيز على ما يسمى الصناعات الارتكازية pillar industries وهى خمس مجموعات:

الآلات والمعدات – الإلكترونيات – البتروكيماويات – السيارات - التشييد والبناء» وأعلن مجلس الدولة الصينى فى منتصف التسعينيات عزم الحكومة زيادة مساهمتها تدريجيًا لتطوير العلو والتقانة خلال الخطة الخمسية التاسعة (١٩٩٦ – ٢٠٠٠). هذ علاوة على عدد من الإجراءات المهمة أبرزها:

١ – التوسع فى استخدام الوسائل التقنية الحديثة.

٢ – زيادة القروض لإجراء البحوث العلمية والتقانية.

٣ – تحول المعاهد العلمية إلى شركات أبحاث مع مزايا مالية.

٤ – مراعاة حقوق الملكية الفكرية الصينية.

٥ – توفير الدعم المالى لمعاهد الأبحاث.

٦ - نسج روابط وثيقة بين المعاهد والشركات المملوكة للدولة بهدف الارتقاء بكفاءة الصناعات الصينية ورفع مستوى الجودة لزيادة القدرة التنافسية (محمود عبد الفضيل العرب والتجربة.. ص ١٤٩ - ١٥٠).

ويتسق هذا مع تصريح أدلى به مسئول لجنة تخطيط التنمية زنج ببيان Zeng peiyan إذ أفاد أن استراتيجية التنمية على مدى القرن القادم (٢١) ستركز أساسًا على:

بناء المرافق الأساسية.

الارتقاء بالتقانة والهياكل الصناعية.

الإسراع بالتحديث الزراعى.

حفز التنمية والتطوير فى الإقليم الغربى.

بيئة ايكولوجية جديدة.

Beijing Review- Vol 73 No. 21 May 22-220.

وفى إجابة على سؤال هل سيكون القرن ٢١ هو قرن الصين أو الولايات المتحدة. يجيب يان شوتونج Yan Yuetong مدير مركز دراسات السياسية الخارجية فى معهد الصين للعلاقات الدولية المعاصرة ويقول:

«يتعين استكمال التحديثات الأربعة: تحديث الزراعة والصناعة والدفاع القومى والعلم والتقانة».

ثم يضيف قائلاً.

«وتحقيق هذا الهدف رهن إمكانية اللحاق باقتصاد المعلومات والمعرفة. وإذا بلغنا هذا الهدف فى منتصف القرن ٢١ سوف يكون إجمالى الناتج المحلى ثلاثة أمثال الناتج المحلى للولايات المتحدة بينما هو الآن ١ إلى ٨».

«وخلال الأعوام العشرين من الإصلاح فهم قادة الصين جيدًا أهمية المعرفة.. ومنذ خمس سنوات فقط بدأت الصين تضع موضع التنفيذ فكرة إنعاش الأمة عن طريق العلم والتقانة».

«أدركت الصين عام ١٩٩٩ فقط أن التطور مستقبلاً رهن المعرفة أكثر ما هو رهن التقانة. وتحقيق هذا الهدف يعنى إعادة هيكلة الاقتصاد الصينى وتوسيع نطاق صناعة الخدمات Tertiary industey.

«إن الصناعة القائمة على المعرفة فى الولايات المتحدة والمؤلفة أساسًا من أعمال الأسهم والخدمات القانونية والترويح والتمويل والشبكة الفضائية تمثل ٧٥ بالمائة من إجمالى الناتج القومى.

وإذا لحقت الصين بالولايات المتحدة فى هذا المضمار سوف تكون هى مركز العالم فى القرن ٢١.

ثم يتساءل:

إذن ما الذى يتعين على الصين أن تعمله؟

ويجيب قائلاً:

«الأمر رهن بسرعة الصين فى الإصلاح والانفتاح وسرعة الابتكار وهى أمور تستلزم مشاركة الأمة جمعاء. الابتكار رهن المعرفة أكثر مما هو رهن الحماسة والوعى.. مفتاح نهضة الصين خلال القرن ٢١ يتمثل فى تطوير التعليم».

ويوضح هذه النظرة قائلاً:

«فى الماضى كان متوسط إنفاق الصين على التعليم ٤٥ دولارًا فقط للشخص الواحد، أى واحد على خمسين من نصيب الفرد فى الولايات المتحدة. واستثمرت كوريا ٢٠ بالمائة من إنفاقها الحكومى فى التعليم على مدى ١٧ سنة متوالية لتطوير اقتصادها، وغنمت الكثير.

ومن ثم على الصين أن تضاعف كثيرًا من استثماراتها السنوية فى التعليم لكى يكون القرن ٢١ هو قرن الصين. إذا لم تجعل الصين ٨٠ بالمائة من شبابها يحصلون على تعليم عال لن يتسنى لها تجاوز الآخرين فى الابتكار التقانى. لقد دخلت الولايات المتحدة مرحلة اقتصادية جديدة ليست مرحلة الاقتصاد الصناعى التقليدى بل

اقتصاد المعرفة الـذى يعتمـد أساسًـا علـى تغيـير قـوى الإنتـاج أكـثر مما يعتمد على العلوم الطبيعيـة والاجتماعيـة. وهـذا اقتصـاد يخضـع لتوجيه المعرفة قبل التقانة ورأس المال.

Beijing Review, No 13, March 27-2000.

ولا ينفـى هـذا جـهود الصـين المرنـة فـى مواجهـة الأخطـاء. إذ خاضت معركة حاسمة لتعميق الإصـلاح وتوسـيع الانفتـاح المحكـوم والمحسـوب لصـالح المنافسـة علـى الصعيـد العـالمى واعتبـار البنـاء الاقتصادى مركزًا لها. وأقامت فـى سـبيل ذلـك هيكـلاً أوليًـا لنظـام اقتصاد السوق الاشتراكى. وحققت إنجازات تستلزم التطوير وملاحقة تسارع الإيقاع العالمى. إن إنجازاتها التـى يصفـها العـالم بـالمعجزات لم تخف عنها مظان القصور والعثرات.

نهج متكامل وتحول هادئ

نجح نظام الدولة الصينى فى التحول الهادئ من نظام هيمنة دولة بيروقراطية إلى نظام قادر بقيادة الدولة علـى الاندمـاج فـى الشـبكات الاقتصادية الكوكبية. وواصلت الصين ازدهارهـا علـى مـدى العقديـن الأخيرين من القرن العشـرين. وتشـير الإحصـاءات إلى أنـه فـى عـام ١٩٩٧ أو من ١٩٧٩ إلى سنة ١٩٩٧ بلغ معدل النمو السنوى الإجمالى فى الناتج المحلى للصين ٩,٨ بالمائة أى الدولـة الأسـرع فـى العـالم. وبلغ معدل نمو التجارة الخارجية ١٥,٨ بالمائة سنويًا.

ارتفعت نسبة التجارة الداخلية والخارجية فى إجمالى الناتج المحلى من ٩,٨ بالمائة عام ١٩٧٨ إلى ٣٥,٢ بالمائة عام ١٩٩٦.

بلغت نسبة الادخار الرأسمالى فى الصين ٤٠ بالمائة سنويًا من إجمالى الناتج المحلى.

إجمالى قيمة الصادرات والواردات من يناير إلى أغسطس ٢٠٠٠ بلغ ٣٠١,٧ مليار دولار أمريكى بزيادة ٣٦,٧ بالمائة عن الفترة ذاتها من عام ١٩٩٩. ١٥٩,٣ مليار دولار للصادرات بزيادة ٣٤,٦ بالمائة.

١٤٢,٤ مليار دولار للواردات بزيادة ٣٩,٢ بالمائة.

وتحتل الصين الآن المرتبة السابعة من حيث الحجم العام للاقتصاد فى العالم، والمرتبة التاسعة فى التجارة العالمية.

وعقب الأزمة الآسيوية وضعت الصين سياسة مالية إيجابية وسياسة نقدية متزنة أبعدت عنها شبح الأزمة. وأسرعت ببناء مرافق البنية الأساسية، وعمدت إلى زيادة التصدير واستقدام الأموال الأجنبية مع إدخال تعديلات لضمان التنمية المتواصلة.

وحرى بنا أن نشير هنا إلى عنصر متكامل مع هذا النهج للتطوير الاقتصادى ألا وهو النهج السياسى والديبلوماسى للصين. إذ تعتمد الصين محاور سياسية تدعم مناخ التنمية. ويتجلى هذا فى التزامها السلم والتنمية وحسن الجوار وتوطيد العلاقات مع الدول النامية.

والمشاركة الاستراتيجية الكاملة مع الدول الكبرى والمتقدمة. هذا مع الدعوة إلى إقامة نظام عالمى جديد لا يقوم على الهيمنة أو الأحادية القطبية.

وتتجلى عناصر هذه السياسة الجديدة للصين فى عصر العولمة والانفتاح القائم على المنافسة فى قرارات مؤتمر الشعب القومى التاسع المنعقد فى ٥ مارس / آذار ٢٠٠٠. تضمنت هذه القرارات:

- تسريع تطوير العلم والتقانة والتعليم ودعم التطوير الثقافى والأخلاقى.
- إعادة هيكلة الاقتصاد وتعزيز جودته.
- التوسع فى استخدام التقانة العالية والنهوض بالصناعات التقليدية.
- الاعتماد على العمالة العلمية والفنية.
- تطبيق التقانة العالمية والجيدة فى الإنتاج.
- تعزيز جهود إصلاح نظام الإدارة.
- تعزيز حماية الملكية الفكرية.
- تعميق الإصلاح التعليمى.
- الانفتاح أكثر على العالم واستخدام التمويل الأجنبى والتوسع فى التصدير. وتقترن بهذا جهود حثيثة وهادئة للإصلاح التشريعى

والديمقراطى أو الحريات السياسية. وحققت الصين إنجازات ملموسة تدريجية فى هذا الاتجاه. ولكنها تعطى الأولوية للإصلاح الاقتصادى. وهى فى هذا تؤكد التزامها بما عبر عنه دنج هسيا وبنج حين قال: الخطأ الأكبر الذى وقع فيه جوربا تشوف أنه سمح بالحرية السياسية قبل تجديد الاقتصاد. وكان يرى أن يبدأ التحديث الاقتصادى أولا ثم يليه الإصلاح السياسى. وتؤمن الصين كذلك بأن ديمقراطيتها صينية الطابع والنكهة والمحتوى ولن تكون أمريكية.

وحدد جو رونجى Zho Rongji معالم استراتيجية الصين لتنمية وتطوير البلاد وذلك فى تقرير له عن عمل الحكومة قدمه فى الدورة الثالثة لمؤتمر الشعب الوطنى التاسع فى ٥ مارس/آذار ٢٠٠٠. ويقول فى تقريره الذى لا يخرج عن التقرير السابق:

«تتبنى الصين استراتيجية تنمية وتطوير البلاد عن طريق العلم والتعليم، وأن تكون التنمية المستدامة أساس النهوض بإعادة هيكلة الاقتصاد. هذا مع ضرورة بذل الجهود لتطوير وتوسيع نطاق التقانة العالية والجديدة لمالها من دور حاسم فى الارتقاء بمستوى الصناعات التقليدية».

ويشير إلى ضرورة إعداد كوادر علمية وتقانية للمساعدة فى الارتقاء بالتقانة فى المشروعات، ومن أجل تعديل واستخدام المعدات والتقانة

المستوردة. ويدعو إلى تعزيز الجهود لاستحداث منظومة تجديد وابتكار تابعة للدولة، والتركيز على جهود البحوث الأساسية وبحوث التقانة العالمية، وتوفير كل الوسائل التى تدعم جهود الباحثين للتركيز على عمل تطويرات متقدمة رائدة. ويقول:

«العمل على تكامل ودمج الإنتاج والتعليم والبحث العلمى بطرق مختلفة. وبذل جهود فعالة من أجل تشجيع وجذب الطلاب الدارسين فيما وراء البحار والعاملين المبرزين المقيمين فى الخارج للعودة إلى الوطن».

ثقافة الصين والعولمة

تعبئة الموارد البشرية ليست مسألة اقتصاد وسياسة فحسب بل شأنا ثقافيا اجتماعيًا أيضًا. وتمثل الثقافة هنا إطار القيم الحاكمة للسلوك الاجتماعى الداعم للانتماء ولإنجاز الأهداف، وقبول التحدى على الصعيدين المحلى والعالمى تأسيسًا على وعى عقلانى نقدى. ومن ثم تصبح مسألة التحول إلى إطار ثقافى جديد مسألة جوهرية بل وسجالية فى مراحل التحول الحضارى للمجتمعات. بل وتغدو مشكلة بالنسبة لمجتمعات يثقلها عبء قرون من الحياة أسيرة حضارة مغايرة لحضارة العصر كانت لها قيمها ومبادئها التى جمدت وتخلقت. هذا علاوة على عبء قرنين من الفوضى والانحطاط بل وفقدان الوعى الاجتماعى على أيدى الاستعمار وأسلوبه فى حرب

الأفيون للسيطرة على وجدان الشعب الصينى واستغلاله. ثم بعد ذلك يضع عقودا من الصراع والتناقضات أفضت إلى عقدين من الفوضى.

ويجمع المراقبون والباحثون على استحالة نجاح سياسة اقتصادية بدون إصلاح وتثوير الإطار الثقافى الاجتماعى. وليس تثوير الثقافة يعنى انفصالاً كاملا وتاما عن الماضى بل يعنى استعادة تأويلية إبداعية لإيجابيات التراث فى تلاحم مع ثقافة العصر. وهكذا يكون الإنسان/المجتمع امتدادًا إبداعيًا أصيلاً، وانفصالاً إبداعيًا أيضًا عن سلبيات الموروث أو ما استنفد دوره وأغراضه فى الماضى.

وتعزيز ثقافة الصين التاريخية فى مضمونها التقدمى وتأويلاتها الإبداعية يعزز تأكيد الذاتية القومية على نحو إبداعى وموضوعى لا اتباعى، وفى إطار من الفعل الحضارى النشط. وجدير بالذكر هنا أن من بين جهود الصين البارزة لتطوير الثقافة الاجتماعية إعادة كتابة تاريخ الصين الذى كتبه الغرب من وجهة نظر المحورية الغربية. علاوة على هذا عانت الصين ولا تزال من محاولات الغرب تفكيك أوصال ثقافة المجتمع. إذ رأى الغرب أن سبيله للهيمنة على عقل الأمة هو إحلال ثقافة لسلوكيات مغايرة ومساندة دعوات للانشقاق. ونذكر هنا كمثال، معاهدة جائرة عقدتها الولايات المتحدة الأمريكية فى منتصف القرن ١٩ مع الصين المغلوبة على أمرها.

وأعنى بذلك معاهدة وانهيا Wanghia التى سبق الإشارة إليها وأعطت للولايات المتحدة حق الولاية والحماية السيادية على شئون المسيحيين فى داخل الصين وحق بناء كنائس وإرسال مبشرين. وعلى الرغم من أن الصين بعد الاستقلال ألغت جميع المعاهدات والاتفاقات غير المتكافئة إلا أن الولايات المتحدة لا تزال تلتزم نهج الصراع الثقافى ضد ثقافة الصين الاجتماعية. إذ تظهر الولايات المتحدة فى سياستها الجديدة التعاون الاقتصادى الصينى، وتخفى جهودًا سرية لتشجيع عمليات التحول الدينى بهدف تحويل ولاء المجتمع عن الكونفوشية التى تعزز الولاء للسلطة إلى ولاء دينى مغاير، أى تفكيك أوصال المجتمع وتغيير قيمه. وترى الصين فى هذا أحد الجوانب المهمة فى معركة التحديات ضد العولمة الأمريكية وضد إشاعة القيم الثقافية الأمريكية.

لهذا كله نجد جهودًا صينية متميزة بعد ثورة التصحيح لإحياء الكونفوشية فى صورة تأويليه إبداعية تدعم تماسك المجتمع وتعزز مشاعر الانتماء والكبرياء القومى بل ومشاعر الاستعلاء الصينى والعمق الحضارى، وتحفز إلى البناء. وتمثل الكونفوشية جوهر فلسفة الصين الحديثة وهى العقيدة أو الحكمة عامل التماسك الاجتماعى وتعتمد لى Li أساسًا وهو أحد قواعدها التى تعنى الطاعة مع الالتزام الصارم بقواعد الطقوس والتراتبية الهرمية. وترى الصين فى هذا دعمًا

للسلطة وعدم الانقلاب عليها، ودعمًا للولاء على طريق التطوير وبناء المستقبل بمضمون جديد.

ويمكن للفكر الكونفوشى، حسب التأويل الصحيح والتقدمى، أن يشكل أساسًا لنظام اقتصادى يستهدف النمو والربح ويحقق كذلك ملاءمة مهمة وواسعة مع القيم الاجتماعية والأخلاقية والفلسفية. إنها العقيدة والقانون الأخلاقى والفلسفة أو الشريعة السياسية. ويروج الحزب الشيوعى الصينى بعد ثورة التصحيح للمثل العليا الكونفوشية عن «التناغم الذى يعنى الاستقرار، وعن الالتزام بالتعليم وقدسية الأسرة - المجتمع والسلوك الجمعى وأولوية حق الشعب قبل السلطة. وحرى أن نعرف أن الكونفوشية معنية أساسًا بأسلوب إدارة شئون الحكم على أساس أخلاقى وعادل ومستقيم، والزهد عن الأطماع الذاتية والتعاون والتضحية لخير المجموع والعمل، كما تغرس مبادئ الانضباط لقوة العمل فى ظل الهيكل المؤسسى الاجتماعى. ولقد كان لهذه الأخلاقيات دور فاعل ومؤثر فى نجاح عمليات التنمية فى مجتمعات شرق وجنوب شرق آسيا.

ويعبر هذا النهج عن نظرة الصين إلى العولمة كظرف موضوعى جديد ليس اقتصاديًا/سياسيًا فحسب بل ثقافيا اجتماعيا مما يستلزم مواجهة على جميع الجبهات. ولهذا تسعى الصين إلى استكشاف عوامل التناقض بين طموحات القوى المهيمنة التى تسعى إلى ترويض

العولمة للوفأ بمصالحها وبين طموحات القوى الوطنية الصاعدة التى تحاول أن تبنى نفسها فى اتساق مع المتغيرات الجديدة العلمية والتقانية وتجلياتها فى الاقتصاد والسياسة والثقافة.

والثقافة الكونفوشية، شأنها شأن الثقافات التقليدية الأخرى فى العالم، تواجه فى آن واحد الفرص السانحة والتحديات الشديدة الناجمة عن العولمة. ويقول كل من السيدة/يانغ لو بينغ والسيد/تشن ده تشنغ فى دراسة لهما عن الصين والعولمة والثقافة الكونغوشية: «إن الثقافة الكونفوشية بمقدورها أن تقدم إسهامات جديدة فى العولمة الثقافية». معنى هذا أن العولمة وهى واقع لا رجعة عنه إلا أنه يتعين علينا من باب تأكيد وتطوير الذاتية الاجتماعية أن نحدد كيف نسوس أمورنا على نحو إبداعى من شأنه الحفاظ على مصالحنا القومية ومنها ثقافتنا المتطورة، وأن نسهم إيجابيًا فى تغذية ثقافات العالم ونفيد منها أيضًا.

ويضيف الباحثان أن الكونفوشية قابلة للتطور، وهى عماد الحفاظ على وحدة البلاد واستقرار المجتمع فى ظل العولمة. ولكن مع ملاحظة أن هذا الفكر فى صورته التقليدية لم يعد يتطابق مع وقائع العصر الحديث بيد أنه يحتوى على مبادئ إيجابية مثل انسجام العلاقة العائلية والتناغم المجتمعى. ويقرران أن من إيجابيات هذا الفكر فى ظل العولمة:

١ - الوئام بين الإنسان والطبيعة دون سلبية نظرًا لأن العولمة تقتضى فعالية نشطة من جانب الإنسان من أجل إصلاح الطبيعة والتنمية العلمية والتقانية مع حماية الطبيعة والحفاظ على التوازن الأيكولوجى حيث الكرة الأرضية هى بيت ومأوى الإنسان.

٢ - حب الحياة لتكون الدنيا موطن سعادة.

٣ - الوئام والتناغم بين الدول والقوميات والبشر فى ثقة واحترام متبادلين. ويؤكد الباحثان أن هذا الفكر يفيد فى ظل العولمة على طريق السلام والتنمية.

٤ - الدور الجماعى دون الفردى للتغلب على الأنانية على الصعيدين الدولى والفردى دون الإضرار بالآخرين لمصلحة ذاتية. وحرى بالعولمة أن تعزز التوازن بين الجماعات والأفراد.

٥ - أن يكون الهدف من العولمة الثقافية، كعملية تاريخية، هو تصعيد وتجميع ثقافات مختلف القوميات بالعالم دون فرض ثقافة بذاتها كثقافة عالمية. وهكذا ينبغى أن يكون هدف العولمة الثقافية هو تطور كامل لثقافات مختلف القوميات. إذ إن ازدهار ثقافة يعنى ازدهار محتواها الثقافى البشرى فتكون أكثر ملاءمة لشعوب العالم مما يعزز التآخى بينهم. وهذا من شأنه أن يفسح الطريق لكى تتطور الثقافات العالمية بحيث تعكس ميزات

القوميات المختلفة. وهنا ستزداد محتوياتها تقاربًا وتطابقًا. وهـذا يعنى أن العولمة الثقافية جهد مشترك على طريـق الازدهـار بـين مختلف المجتمعات فى مناخ من الحريـة والوئـام العلمـى بعيـدًا عن الوطنية الضيقة.

إن العولمة بالمعنى العلمى والتقانى هيأت فرصـة للتفـاعل الثقـافى الحـر بـين ثقافـات الشـعوب. وإن الثقافـة التـى تتقـن فـن التفـاعل والاستفادة من الثقافات الأخـرى ثقافـة تتحلـى بالحيويـة. هـذا مـع الإيمان بأن العولمة الثقافية المستقبلية ليست ثقافة غربية ولا شرقية، بل هى ثقافة بشرية جديدة تتجاوز وتتفوق على الثقافتين وتحتويهما فى آن واحد.

ويقترن بتطوير الكونفوشية فـى إطـار التحـدى لثقافـة العولمـة الأمريكية جهد الصين لمواجهة ثقافة الريع التقليدية التى عاشتها على مدى القرون الماضية وكـانت الكونفوشية صيغـة داعمـة لهـا. ويمثل التحول الحضـارى عـن ثقافـة اقتصـاد الريـع جـهدًا رئيسًـا داعمًا للتطوير الحضارى للمجتمع الصينى. ذلـك أن اقتصـاد الريـع على نقيض اقتصاد عصر الصناعة يعتمد المحسوبية والبيروقراطية السياسية والتسلط المركزى دون معيار المواطنة على أساس المشـاركة الديمقراطية المؤسسية. وإن العبرة بالمال تشترى به كـل شـىء مـن العلم والتقانة دون حاجة لبذل الجهد. هذا على عكـس مقتضيـات الانتقـال إلى حضـارة عصـر التصنيـع والمعلوماتيـة والاندمـاج فـى

الشبكة الدولية للبحوث والتطوير. إذ يستلزم هـذا التحـول إقامـة منظومات علم وتقانة وطنية ومتداخلة مع الشبكة الدولية من موقع القدرة الإنتاجية المحلية. ليس الأمر مجرد وفرة علماء وإنما قيام منظومـات بحـث وتطويـر فـى سـياق اجتمـاعى إنتـاجى، والـتزام بحرية كاملة دون قيود الإشراف البيروقراطى، وأن تترابط عناصر هذه المنظومات ببعضها على الصعيد القومى مع الاقتصاد الوطنى.

ويوضح جو رونجى فى تقريره عن أعمال الحكومة الذى قدمـه إلى مؤتمر الشعب الوطنى التاسع مارس/آذار ٢٠٠٠ حـرص الصـين علـى تطوير الفكر العلمى والثقافة الاجتماعية فى اتساق مع جهود التطوير الحضارى. إذ يقول:

«بات لزاما بذل جهود قوية لتطوير الفلسفة والعلـوم الاجتماعيـة. إذ يتعين على المشتغلين فى مجالات الفلسفة والعلـوم الاجتماعيـة أن يدرسوا بعناية المشكلات الكبرى النظرية والعملية المنبثقة عـن عمليـة الإصلاح والانفتاح والتحديث بغية تحسين خدمـة المجتمـع وإنجـاز مهمة البناء فى اتساق مع الخصائص الصينية».

إن الصين إذ ترسم استراتيجية المستقبل تأسيسًا علـى آليـة العلـم والتقانة فى مجتمع علمى باعتبار العلم والتقانة أداة تشكيل المستقبل والتحدى فى عصر العولمة تدرك تمامًا بفضل جهودها هذه أن النشاط العلمى والتقانى رهن سياق من الثقافة الاجتماعيـة. وأن هـذه تشـكل

مناخًا حافزًا وحاميًا. وليس معنى الاتساق مع الخصائص الصينية جمودًا وانعزالاً عن التفاعل بل كما أوضحنا تفاعلاً خصبًا وكفؤًا. وجدير بالذكر أن الصينيين منذ بداية عملية الإصلاح فى أواخر السبعينات لا يكفون عن القول فى بياناتهم الرسمية وأحاديثهم غير الرسمية أن هدفهم النهائى هو بناء مجتمع على مستوى حضارة العصر ويجسد القسمات الإيجابية للمجتمعات الغربية دون السلبية.. ليس الهدف تبعية اقتصادية أو سياسية أو ثقافية، أو اتخاذ الغرب نموذجًا. وإعادة بناء المجتمع على صورة الغرب ولكن الهدف مزيج من إيجابيات الشرق والغرب على أرض وتاريخ وثقافة الصين، وعلى أساس اقتصاد يعمل بقوة السوق مع التخطيط المركزى. وهذا هو معنى عبارة «اقتصاد سوق ذو خصائص صينية».

وتحدد الخطة الخمسية للصين ٢٠٠١ - ٢٠٠٥ أهدافًا ستة صاغ إطارها المؤتمر المركزى للعمل الاقتصادى. نذكر من بينها: تطوير العمل الثقافى وجعل عدد من المدن مراكز للإنتاج الثقافى للتصدير فى إطار التنافس. وجدير بالذكر أن شنغهاى تصدر الآن منتجات ثقافية بحوالى ٤ مليار دولار سنويًا. وتنص الخطة أيضًا على تعزيز التقدم الأيديولوجى من خلال بث المزيد من الوعى السياسى والتخلى عن الفكر الجامد المنغلق وبناء فكر اجتماعى جديد يفهم دور السوق والإنتاج والمنافسة.

التلاحم فى إطار التنافس مع العولمة

قدم الغرب نفسه خلال عصر الحداثة على أنه النموذج بمعنى أن كل بلد شاء السير على طريق التحديث عليه الاقتداء بالغرب ومحاكاته اقتصادًا وثقافة. وأشاع الغرب أيضًا أن الحداثة غربية بمعنى استحالتها بالنسبة لبلدان الجنوب التى وقعت أسيرة الاستعمار الغربى. ولذلك نجد اليابان التى نجحت منذ ثورة الميجى تؤكد انتماءها الغربى تاريخاً وثقافة. ولكن ثورة المجتمعات المهمشة أكدت حق شعوبها فى تحديث مجتمعاتهم، وأن الحداثة ليست غربية فقط بل حداثات متعددة ومتباينة، وأن الديمقراطية ليست نمطًا غربيًا وحكرًا على الغرب بل أنماطا متعددة تحقق الهدف الأسمى من المشاركة الإيجابية للإنسان العام.

وجاءت العولمة الاقتصادية السياسية الأمريكية الطابع لتروج أن الولايات المتحدة هى الحضارة النموذج وعندها انتهى التاريخ. ولكن التنمية فى البلدان المصنعة حديثًا فى شرق وجنوب شرق آسيا وفى الهند تؤكد زيف المقولة. وأكدت أكثر من هذا أن حضارة الغرب فى طريقها إلى الأفول، وحضارة الشرق (شرق آسيا والهند) على طريق الصعود. وأدركت هذه البلدان أن توطين العلم والتقانة فى سياق اجتماعى ثقافى جديد هو السبيل إلى الاندماج فى ركب الحضارة. ويسود وعى واضح بأن الانتصار على مظاهر التخلف وأوجه القصور فى الداخل عملية مطردة قابلة للتصحيح دائمًا ولكنها ليست كافية

وحدها. ذلك لأن بناء المجتمع وتطويره حضاريًا عملية تجرى فى سياق من المنافسة وصراع الوجود الداروينى.

ظهرت الصين الجديدة فى وقت بدا الغرب يشدد قبضته اقتصاديًا وإعلاميا ومعلوماتيًا مما يحد من فرص التحدى والتطوير، **وتحتاج المواجهة أسلوبًا جديدًا غير الأسلوب التقليدى لثورة عسكرية. والأسلوب الجديد هو التحدى العلمى التقانى فى إطار التحديث الاجتماعى الشامل للإنتاج والفكر والبيت الذهنى للمجتمع** وإدارة المجتمع والمؤسسات الاجتماعية بما فى ذلك قطاع البحوث والتطوير. واتخذت الصين مبدأ لها هو العمل على اكتساب المعارف العلمية والتقانية وتوطين التقانة وتكييفها مع الحاجات الوطنية وتطوير الإنسان ليتلاءم مع الجديد والتغيير، وتطوير القدرات الإبداعية للمواطنين.

ويرى المفكرون الاقتصاديون الصينيون أن أفضل استراتيجية يمكن أن تلتزم بها الصين لمواجهة تحديات العصر المعلوماتية والعولمة فى إطار سياسة الانفتاح على العالم أن:

- تتعلم من الشركات متعدية القوميات.
- وتتعاون معها، ثم
- تتنافس معها.

ويتم هذا على ثلاثة مراحل.

- فى البداية.

تيسر الصين السبيل للاستراتيجية الكوكبية للشركات متعدية القوميات. ويعنى هذا إتاحة الفرصة للمشروعات الصينية كى تقتبس آخر ما توصلت إليه عمليات التصنيع والمعالجة التى تنقلها الشركات متعدية القوميات إلى الصين.

المرحلة الثانية.

تتقبل المشروعات الصينية التطوير التقانى الأولى من الشركات متعددة القوميات. وبعد هضم التقانة الجديدة المتطورة تحاول المشروعات الصينية تجديد وتطوير تقانتها.

المرحلة الثالثة والأخيرة.

تصبح الشركات الصينية قوية وقادرة على أن تصبح شريكا استراتيجيا للشركات متعددة القوميات ومنافستها فى السوق.

.Beijing Review. Vol 43. No 21 May 2000

وترى الصين أن التلاحم مع الشركات متعدية القوميات لا يجرى فى فراغ أو فى ساحة مفتوحة دون ضوابط للفعل الأجنبى الطليق. وإنما يتعين أن يكون الانفتاح رهن فعل محلى متكافئ لاكتساب العلم والتقانة والإدارة ورهن تكيف اجتماعى ثقافى

وإدارى ومؤسسى. إذ هكذا يكون الفعل المحلى ضمانا للتفاعل الندى على مستوى المنافسة العصرية.

وتلتزم الصين فى سياق استراتيجية التلاحم والمنافسة بسياسات محددة تساعد على تعبئة طاقاتها للهدف المنشود. من ذلك تفويت كل أسباب سباق التسلح أو النزاعات المسلحة المفروضة أو مؤتمرات تستنفد طاقاتها المحلية. ذلك دون الإخلال بمبدأ الدفاع القوى عن النفس وفق مخططات الصين لا حسب ما يفرضه الطرف الآخر.

وتستفيد الصين من قدراتها كعامل جذب يرغم الشركات متعدية القوميات على توطين التقانة والعلم. إذ تؤمن بأن البائع بدون زبون لن يبيع.. والصين زبون يسيل له لعاب جميع الشركات العملاقة، ومن ثم على الآخرين أن يأخذوا وأن يعطوا فى المقابل ما تريده الصين.. مزيدًا من الخبرة والعلم والتقانة. وأنجزت الشركات متعدية القوميات بالفعل دورًا إيجابيًا. ذلك أنها أدخلت إلى الصين آلية المنافسة الدولية؛ كما أسهمت فى توطين التقانة العالية. والتقط الصينيون هذه الخبرات، وتبنوا ممارسات الإدارة العلمية للشركات، وتعلموا كيفية العمل بالقواعد الحاكمة للسوق الدولية.. وترى الصين أن هذا من شأنه أن يجعلها تقف بأقدام راسخة فى الآلية الاقتصادية للسوق الحديثة.

المناطق الصناعية للتقانة العالية

وفى سبيل توطين العلم والتقانة وتثوير أساليب الإدارة شرعت الصين بعد ثورة التصحيح فى إقامة مناطق صناعية جديدة وليس الهدف هو إنشاء جزر علمية تقانية من المدن بل إنها مقدمة لتحول استراتيجى وأن تكون قرينة عمليات تطوير شامل داخل البلاد. إذ ترى الصين فى المناطق الصناعية للتقانة العالية قوة دفع جديدة للاقتصاد الصينى. وبلغ عددها ٥٣ منطقة حتى عام ٢٠٠٠. وتميزت فى قطاعات المعلومات الإلكترونية والهندسة الوراثية وموارد الطاقة الجديدة وغيرها.

وتحولت هذه المناطق إلى قواعد لتطوير تقانة عالية جديدة سيكون لها دور نشط فى إعادة هيكلة الاقتصاد للوصول إلى الوضع الأمثل مستقبلاً. وأقامت وزارة العلم والتقانة قواعد لمنتجات التقانة العالية المخصصة للتصدير. واتخذت الوزارة إجراءات لدعم وتشجيع هذه المناطق وتحديد معايير لتقييمها وأنشأت الوزارة ضمن هذه الخطة قرى للعلوم والتقانة فى عديد من المدن التى تشغل مواقع للتصدير. كما وضعت برنامجاً لإنعاش وتنشيط التجارة فى مجال العلم والتقانة.

وجدير بالذكر أن المناطق الصناعية للتقانة العالية مزودة بمراكز ومعاهد أبحاث وتطوير، ومساكن للموهوبين من المبدعين. وتضم

أشكال ملكية متنوعة خاصة وعامة. ويقضى النظام المعمول به أن يكون إنتاج العلم والتقانة مصدر ثروة على سبيل رسملة المعرفة وتسليع الملكية الفكرية. وتحرص الجهات المسئولة على أن تكون هذه المناطق مراكز جذب مفتوحة لرجال الأعمال فيما وراء البحار وجذب مراكز أبحاث وتطوير جديدة.

وتحقق هذه المناطق عائدات مهمة من النقد الأجنبى. مثال ذلك أن المناطق الـ ٥٣ حققت عائدًا قدره ٦٥٦ بليون يوان عام ١٩٩٨ بما يزيد بنسبة ٣٥,٧ بالمائة عن عام ١٩٩٧. وتمثل المناطق منظومة إبداع على المستويين القومى والإقليمى فى استجابة لمطالب السوق.

Beijing Review Vol 43 No. 27 – April 24-2000

وتمثل أيضا أداة رئيسية لزيادة طاقة الصين على استيراد الواردات الضرورية للإنتاج المحلى والتطوير والتحديث وتهيئ فرص عمل وتدريب على المهارات المتقدمة. وتعتبر كذلك مختبرات تجريب وتدريب للتقانة الجديدة والإدارة. وتتابع السلطات الصينية موقف المستثمرين الأجانب والتزامهم بتوفير تقانة متقدمة جديدة حيث إن هذه المناطق هى بوابة الدخول للمعدات التقانية والأساليب الإدارية العلمية – المعاصرة لتطوير الداخل.

ويرتبط بهذه السياسة صندوق الإبداع التقانى لدعم المشروعات المتوسطة والصغيرة المشتغلة بالبحوث والتطوير والإنتاج والخدمات

المتعلقة بالمنتجات الجديدة ذات التقانة العالية. وتشرف وزارة العلم والتقانة على مراكز إدارة الصندوق. وتشترط الوزارة ألاّ يزيد عدد العاملين فى المشروع عن ٥٠٠ وأن يكون ٣٠ بالمائة منهم على الأقل علماء تقانيين من ذوى المؤهلات العليا، وأن يكون ١٠ بالمائة منهم على الأقل مشاركين مباشرة فى أعمال البحوث والتطوير. ويشترط أن تستخدم هذه المشروعات ٣ بالمائة على الأقل من حجم مبيعاتها لتطوير منتجات جديدة عالية التقانة. وخصصت الدولة عام ١٩٩٩ بليون يوان لدعم ألف مشروع ابتكارى من المتوقع أن تغل عائدًا يزيد عن ١٠ بلايين يوان كقيمة صناعية مضافة وتوفر ١٠٠,٠٠٠ وظيفة.

الاستثمار الأجنبى

لم يكن الانفتاح على العالم الغربى وفتح أبواب الصين لاستثمارات الغرب الرأسمالى (العدو والشيطان) أمرًا سهلاً لدولة التزمت النظام الاشتراكى وفقًا لرؤية تقليدية. ولكن مع نجاح ثورة التصحيح عام ١٩٧٨ تبنت الصين سياسة جديدة مبرأة من الجمود الفكرى وتلتزم التجريبية المحاولة والخطأ - دون الاخلال بمبدأ العدالة الاجتماعية أو الاشتراكية ذات الخصائص الصينية.

ودار جدل واسع ما بين مؤيد ومعارض. ذهب المعارضون إلى أن التوسع فى الاستثمارات الأجنبية هو فى مصلحة الشركات التى تحتكر التقانة. وستكون هذه الشركات عقبة فى نقلها وتوظيفها فى

الصين مما يضعف قدرة الصين على المنافسة. وذهب المؤيدون إلى أنه مع ازدياد درجة الاعتماد المتبادل فى بنية الاقتصاد العالمى - أى العولمة - أصبح من الصعب عمليًا قيام صناعة وطنية كاملة وخالصة. ومن ثم دعوا إلى الانفتاح مع وضع ضوابط.

وخلصت الصين إلى أن الانفتاح مع رأس المال الصناعى المتقدم سبيلها لتجاوز التخلف ومن أجل التحديث الاجتماعى والمنافسة. والتزمت انفتاحًا محكومًا بضوابط تدعمه قدرات الصين المهولة كأرض بكر للتسويق والإنتاج. وتراهن القيادة الصينية الآن على إمكانية توظيف عملية الانفتاح والعولمة المحسوبة بضوابط والجارية هناك لإحداث قفزة نوعية فى مسيرة التنمية والتحول الحضارى للصين. وتمسك الدولة بقوة بعجلة القيادة وتتحكم فى توجهات عملية التراكم الإنتاجى وأساليب توظيف المدخرات.

اتجهت الصين إلى تشجيع الاستثمار الأجنبى باعتباره وسيلتها لإعادة هيكلة المشروعات الصناعية وتحقيق تنمية اقتصادية شاملة. وحددت خطوات لتحقيق هذا الهدف تتمثل فيما يلى:

١ - تشجيع التطوير والتجديد التقانيين.

٢ - تشجيع الاستثمار فى أقاليم وسط وغرب الصين.

٣ - توسيع نطاق تجارة الخدمات.

٤ – تحسين بنية الاستثمار عن طريق تعزيز الشفافية فى السياسات والقوانين واللوائح.

٥ – إقامة سوق تلتزم بقواعد المنافسة مع تحقيق تكافؤ المعاملة بين المشروعات الممولة من الخارج والمشروعات المحلية.

٦ – إقامة نظام تشريعى بشأن العلاقات الاقتصادية الأجنبية.

٧ – دعم وحماية الملكية الفكرية.

٨ – حماية التشغيل المستقل والإدارة المستقلة للمشروعات الممولة من الخارج وحماية الحقوق والمصالح المشروعة لكل طرف مستثمر، وحماية الحقوق والمصالح المشروعة للعاملين عن طريق تطوير التشريع وتنفيذ القانون.

٩ – تعزيز كفاءة الإدارات الحكومية وخفض المستويات الإدارية، وعلانية النظم المعمول بها مع شفافية السياسات.

١٠ – الرقابة والإدارة فى ضوء الالتزام بالقانون وتحسين وتطوير نظام التفتيش السنوى المشترك على المشروعات الممولة من الخارج وحظر أى أنشطة رقابية غير قانونية، وبذل الجهد لمنع التهريب والتهرب الضريبى وانتهاك حقوق الملكية الفكرية.

وحرصت الدولة فى مجموع إجراءاتها وقوانينها على أن تتجه الاستثمارات الأجنبية فى مسار استراتيجية التنمية والتحديث

القومية مع التركيز على الكفاءة والنوعية. وشجعت الشركات على إقامة مراكز أبحاث وتطوير ومراكز قيادية لها فى الصين وإقامة كيانات استثمارية خاصة بها مع تخفيف القيود المفروضة عليها.

وأصبحت المشروعات الممولة من خارج الصين قوة دفع لتطوير التجارة الخارجية. مثال ذلك أن صادرات هذه المشروعات زادت فيما بين عامى ١٩٨٠ و ١٩٩٠ من ٠,١٪ بالمائة إلى ١٢,٦ بالمائة من إجمالى إنتاج البلاد. وبحلول عام ١٩٩٩ زادت الضرائب المدفوعة من هذه المشروعات بنسبة ٣٣,٧ بالمائة وهو ما يساوى ١٦ بالمائة تقريبا من إجمالى الضرائب المدفوعة من القطاعات التجارية والصناعية فى الصين. وبلغت قيمة الواردات والصادرات لهذه المشروعات ١٧٤,٥ بليون دولار أى حوالى ٤٨,٣٥ بالمائة من الإجمالى القومى وبلغ عدد العاملين فى هذه المشروعات حتى عام ١٩٩٩ حوالى ٢٠ مليون أى ما يساوى ١٠ بالمائة من العاملين الصينيين فى الحضر. وحتى مايو / آيار ٢٠٠٠ أقيم ما مجموعه ٣٤٩٥٣٧ مشروعًا بتمويل أجنبى لحساب مستثمرين من ١٨٠ بلدًا. وأهم عشرة بلاد ومناطق لها أضخم استثمارات فى الصين هى هونج كونج - الولايات المتحدة - اليابان - تايوان - سنغافورة - كوريا الجنوبية - بريطانيا - ألمانيا - ماكاو. ويفيد تقرير البنك الدولى بأن الصين أصبحت بالفعل ثالث أضخم اقتصاد فى العالم بعد الولايات المتحدة واليابان. والملاحظ أن الاستثمارات اليابانية تبارى الاستثمارات الأمريكية بعد أن ظلت

اليابان فترة تحجم عن المشاركة باستثماراتها فى الصين. ولكن بدأت اليابان تنقل شركات الالكترونيات إلى الصين؛ وأصبحت الصين هى الطريق لإنعاش الاقتصاد اليابانى من جديد.

وتفيد الصين بعامل المنافسة والتناقض بين كل من الولايات المتحدة وأوروبا واليابان باعتبار الصين هى الكعكة الكبرى التى يسيل لها لعاب الجميع مما ييسر قبول شروط الصين. وأصبحت الصين قبلة أهم الشركات العالمية متعددة الجنسيات. إذ نجد أكثر من ١٠٠ شركة من بين أكبر ٥٠٠ مشروع عالمى لها استثمارات ضخمة فى الصين وأكثر من ٤٧ شركة لها مكاتب داخل الصين. ونذكر من بين هذه الشركات التى وافقت على شروط الصين لتوطين التقانة:

- جنرال موتورز التى موّلت خمس مشروعات مشتركة.
- نوكيا وأقامت سبع مراكز إنتاج ومركز بحوث وتطوير. وأعلنت أخيرًا أنها ستستثمر بليون دولار أخرى فى الصين.
- شركة شل وأعلنت أنها لن تكتفى بتطوير صناعة الطاقة فى الصين بل ستدعم التطوير المستدام للبلاد. ووقعت عقدًا قيمته ٣ بلايين دولار لتطوير موارد الغاز الطبيعى فى الصين.

الصين ومنظمة التجارة العالمية

حرصت الصين وفقًا لاستراتيجية المنافسة واكتساب الخبرة العلمية والتقانية العالية من خلال التلاحم مع العولمة على أن

تستكمل الاندماج فى الاقتصاد العالمى بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وحرصت الولايات المتحدة تحديدًا على وضع العقبات على الطريق. ودار سجال داخل الولايات المتحدة فى هذا الشأن بين مؤيدين ومعارضين. وأخيرًا انضمت الصين وتأهلت عضوًا كاملا فى المنظمة بما يقتضيه ذلك من مزايا وأعباء.

ويحدد لى رونجرج Li Rongrog وكيل الوزارة المسئول عن لجنة التجارة الخارجية فى الصين معنى انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية وذلك فى كلمة افتتاح المنتدى الاقتصادى العالمى - قمة الأعمال فى الصين لقادة مشروعات الأعمال الكوكبية - بكين ١٦ - ١٨ أبريل / نيسان ٢٠٠٠ ويقول:

«مع اطراد عملية العولمة الاقتصادية ودخول الصين منظمة التجارة العالمية ستندمج الصين فى الاقتصاد العالمى على نطاق أوسع وفى مجالات أوسع مدى وأعلى مستوى. حصيلة الصين الآن ٢,٥ بالمائة من حجم التجارة العالمية. سوف تزيد هذه النسبة على ٧ بالمائة مع انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية، ومن ثم علينا أن نعزز قدراتنا على المنافسة. وسوف يستلزم هذا تغيير مفاهيم الإدارة والتعاون، وتنفيذ استراتيجيات إعادة توفيق المشروعات الصينية بسبب العولمة. وجدير بالملاحظة أن المشروعات تجد سبيلها للتطوير وهى داخل السوق بدلاً من الحماية».

ويقرر شى قوانغ وزير التجارة الخارجية والتعاون الاقتصادى فى الصين ما يلى:

«انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية يجسد موقف الصين الإيجابى لانخراطها فى عملية العولمة الاقتصادية والتجارية ومشاركتها فى التعاون والمنافسة فى العالم. وسوف يساعد هذا على تنمية اقتصاد السوق الاشتراكية. هذا علاوة على أن الصين ستحصل على ظروف أفضل تجارية واقتصادية مستقرة وتفيد بمزايا المنفعة المتبادلة فى تعاملها مع دول عدة. وسوف يهيىء انضمام الصين إلى المنظمة فرصة للتمتع بتسهيلات فى حرية التجارة والاستثمار الدولى. وسوف تكون محصلة هذا كله انبعاث حركة اقتصادية نشطة فى الاقتصاد الآسيوى والعالم».

وتضمن تقرير جو رونجى Zho Rongii رئيس مجلس الدولة عن أعمال الحكومة حرص الصين على الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وقال: إن هذا مبعثه رغبتها فى الانفتاح على العالم، وكذلك امتلاك فرص جديدة، ومواجهة تحديات جديدة. وتحقيقًا لهذا الغرض اتخذت الصين عام ٢٠٠٠ عددًا من الإجراءات تهدف إلى زيادة نسبة مشاركتها فى التجارة الخارجية وعمدت إلى مواصلة استراتيجية النجاح عن طريق إنجاز النوعية الجيدة وتنوع السوق وتشجيع الصادرات.

وأضاف التقرير أن:

«الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية يخلق موقفًا جديدًا ومن ثم يجب على جميع الأنشطة التجارية والمهنية والمشروعات العمل من أجل تعزيز القدرات التنافسية وقدراتهم على مواجهة وقبول المخاطر عن طريق التعجيل بالإصلاح وتعزيز الإدارة والارتفاع بمستوى التقانة. كما يتعين العمل وبسرعة على مراجعة وتحسين القوانين واللوائح ذات الصلة ومضاعفة جهودنا لتدريب أنماط متباينة من العاملين المتخصصين» Beijing Review Vol. 43 No. 14 April 2000.

وتوضح دراسة صينية الفوائد التى تعود على الصين والتحديات التى ستواجهها مع الانضمام إلى المنظمة وكيف أن هذا باب الصين إلى التقدم والتحديث من خلال التلاحم والمنافسة فى إطار العولمة. ذلك أن الانضمام إلى المنظمة التى تضم ١٣٤ بلدًا يستلزم تعميق الاصلاحات وتوسيع نطاق الانفتاح والتنامى الاقتصادى المطرد. وسوف تحصل الصين على حق معاملة البلد الأكثر رعاية، وستفتح البلدان الأعضاء أسواقها للصين. وسوف تتوقف أساليب المعاملة التمييزية من جانب الدول الكبرى الأعضاء تجاه الصين علاوة على ما سوف تحظى به منتجات الصين بأوضاع أكثر ملاءمة للمنافسة.

وطبيعى أن تلتزم الصين، بحكم عضويتها، بشروط المنظمة ومن ثم ستفتح أسواقها تدريجيًا وتتحسن وبنية الصين للاستثمارات

الأجنبية مع زيادة تدفق رأس المال الأجنبى والتقانة العليا وخبرات الإدارة العصرية.

ويمثل تعديل الهيكل الصناعى للصين مطلبًا ملحًا وأن الانضمام إلى المنظمة هو السبيل لبلوغ أفضل مستوى، وسوف تستطيع الصين بفضل عضويتها فى المنظمة أن تنقل فائض الإنتاج والصناعات إلى الأسواق الأخرى مع الارتقاء بصناعاتها التقليدية بمساعدة رأس المال والتقانة الخارجية. كما سوف يسهم هذا فى إصلاح التجارة الخارجية والمصارف والتأمين وبأسهم والسندات والتجارة من أجل مزيد من الانفتاح على العالم الخارجى.

وترى الصين أن انضمامها مع توفر عوامل القوة الاقتصادية الذاتية سوف يجعل منها طرفا نشطا وفعالاً فى المضمار العالمى مما يساعدها على وضع قواعد جديدة حاكمة للتجارة الدولية بدلاً من انفراد قطب واحد أو عدد محدود من الأقطاب بتجارة العالم. وهذا من شأنه أن يعزز حقوق الصين ومصالحها المشروعة كما يعزز مكانتها الدولية.

وإذا كانت الولايات المتحدة هى الآن الطرف المهيمن والمؤثر فى عملية العولمة الاقتصادية كاتجاه تاريخى حتمى فإن الصين القوية والعضو بالمنظمة سوف يحرم الولايات المتحدة من وضعية القطب الأوحد وسوف تلقى الصين بثقلها المناهض للهيمنة. وتشارك مشاركة كاملة فى المنافسة وفى التعاون الدوليين وأن تغير من

مزاياهما. وتتوقع الصين أن تقيم شركاتها المتعدية للقوميات بفضل التعاون واسع النطاق مع الشركات العالمية التى تقدم أموالها وتقانتها وخبراتها الإدارية وإمكاناتها الفنية التسويقية.

إن انضمام الصين إلى المنظمة وطموحها لكى تكون طرفًا فاعلاً على الصعيد العالمى يفرض عليها عديدًا من الالتزامات والتحديات التى يتعين الوفاء بها بنجاح. من ذلك أن فتح السوق المحلية سيفضى إلى تنافس شرس تواجهه المنتجات الصينية والصناعات ومشروعات الأعمال الصينية. ومع انضمام الصين إلى المنظمة لن يكون بمقدورها ممارسة قرارات مستقلة خاصة بالسوق والتعريفة الجمركية. إذ ستدخل السوقَ سلع وخدمات واستثمارات كثيرة من وراء البحار لهذا ستواجه الصين منافسة ضارية خاصة المشروعات التى تقدم أسعارًا مرتفعة أو مستويات تقانية منخفضة.

وسوف يؤدى انضمام الصين للمنظمة إلى فرض قيود على إدارة الصين لتجارتها الخارجية وهو ما يستلزم اكتساب خبرات فنية فى الإدارة والتسويق والمساهمة بكفاءة فى قنوات وشبكات التسويق العالمية. لهذا كله فإن النجاح رهن بجهود الصين الذاتية من حيث الارتفاع بمستوى الإنتاج وتوفير مناخ تطوير صحى وثابت للصناعات وإقامة نظام إدارة متقدم يكفل المنافسة الناجحة. ويستلزم أيضًا تحسين الرقابة والارتقاء بالمنتجات الثقافية وتطوير القوانين واللوائح الخاصة بالإدارة والإنتاج؛ وتوفير آليات جديدة للفكر الصينى فى

لإدارة الحكومية وفى تشغيل المشروعات وإصلاح القوانين الاقتصادية والسياسات الاقتصادية ذات الصلة وترسيخ مجتمع المؤسسات والمنظومات العلمية والتقانية فى مناخ من الحرية. ويلزم بذل أقصى الجهد للتجديد والابتكار. وهكذا تجرى عملية بناء المجتمع والإنسان فى الصين ودخول الحداثة ذات الخصائص الصينية. ويتأكد هذا من خلال التلاحم والمنافسة وليس التبعية للغرب النموذج.

الصين والغرب

رأى دنج هسياوبنج زعيم حركة التصحيح أن الصين هى المركز المختار للنمو الكوكبى وأن من المستحيل على الأمريكيين الوقوف بمنأى عنها. وتوقع أن ستكون للسوق الصينية غوايتها للأمريكيين. وسرعان ما انكبوا متدافعين وتسابقت الشركات لاقتناص نصيب. وأصبح منطق الشركات العالمية الكبرى الآن تمثله عبارة «إذا أردت أن تكون شركة متنامية فخير لك أن تعمل فى سوق متنامية مثل الصين». أصبح الغرب عامة واليابان خاصة يرون أن الاستثمار فى الصين يعنى الاستثمار للمستقبل. وترى شركة جنرال الكتريك أن الصين هى مصدر الجذب المفضل والأول لديها. وتقرر شركة At & T أن الصين هى السوق التى تشهد نصف النمو العالمى فى المشروعات وما عداها فرص ضعيفة باهتة. ونلحظ أن شركة موتورولا استثمرت

أكثر من بليون دولار فى الصين وتعتبر عملياتها فى الصين أكثر ربحاً وتنوعًا مما هى فى اليابان حيث كانت الشركة تعمل منذ ٣٠ عامًا. ونجد أن من بين أكبر خمسمائة شركة عالمية أكثر من ٤٠٠ شركة أنشأت مكاتب تمثيل لها فى الصين ولها دور نشط فى قطاعات صناعية عالية التقانة فى مجالات الالكترونيات والسيارات والاتصالات والطيران والهندسة الوراثية.. الخ.

وأدرك الأمريكيون أن الصين تحتاج إلى كل شىء لتحديث الصين وتحقيق أهداف التنمية.. وباع لهم الأمريكيون واستوردوا من الصين.. وانتعشت الصين على مدى العقد التاسع. ووضح للأمريكيين أيضًا أن الاقتصاد الأمريكى سيحظى بدفعة قوية تحفزه إلى نمو جديد بفضل استثمارات وتجارة الولايات المتحدة مع الصين.. إن ربع سكان العالم يصنعون الآن النظام الاقتصادى الكوكبى الجديد بكل ما يقتضيه من أفكار عن المشروعات الخاصة ورأس المال المشترك والتقانة العالية والتجارة الحرة.. إنها صيحة.. السوق.. السوق.

ويقرر دانييل بورشتاين وأدنى دى كيزار مؤلفا كتاب (التنين الأكبر.. مستقبل الصين: ماذا يعنى بالنسبة لمجالات الأعمال والاقتصاد والنظام العالمى) ما يلى: (تستطيع الصين أن تنجز مشروعات بنية أساسية على المستوى الدولى بقيمة تريليون دولار خلال ١٥ سنة قادمة).. ويرددان رؤية عمالقة رجال الأعمال فى

قولهم «لا تستطيع أن تكون صاحب مشروع دون أن تخاطر بأن يكون لك نصيب فى الصين.. ستكون الصين حلبة التنافس فى القرن ٢١ بين الشركات الأمريكية واليابانية والأوروبية والآسيوية مع بعضها البعض». وإن سوق الصيدلة وحده سيتضاعف حجمه فى العالم إلى أكثر من ثلاثة أمثاله الآن بالنسبة للشركات الأجنبية بحيث يستوعب قرابة ٢٠ بليون دولار على مدى السنوات السبع القادمة.

وتعتبر مدن التقانة العليا مضمارًا تنافسيًا مثيرًا بين الشركات العملاقة علاوة على مناطق الغرب والجنوب بعامة. وتكفى الإشارة إلى أن مدينة شنغهاى وحدها ضمت عام ١٩٩٦ حوالى ٢٠٠٠ موقع إنشاءات ضخمة يزيد عدد الروافع فيها عن عدد الروافع العاملة فى كل شمال أمريكا. وأن أكبر ثلاث شركات أمريكية لصناعة السيارات لها مشروعاتها فى الصين، وهذا هو ما فعلته الشركات الأوروبية، وكذلك شركة بوينج أولى شركات الطيران فى العالم. وجدير بالذكر أن هذه الشركات تنفذ مشروعاتها طبقًا للمواصفات والشروط التى تفرضها الصين وهى توطين التقانة العليا، وتوطين الخبرة الإدارية العليا علاوة على اختيار المواقع وفقًا لاستراتيجية التنمية الصينية. وتلتزم الشركات بقواعد الصين طمعًا فى التهام نصيب، وتحاشيًا للمنافسين، وضمانًا لاحتلال القمة على مدى المستقبل المنظور. ونذكر هنا مقولة رودولف سكالس مدير عام شركة هـ.م. فى الصين: «إذا

لم تكن موجودًا فى أسواق الصين فهذا يعنى أنك لن تكون واحدًا من الثلاثة الذين يحتلون القمة فى العالم».

وجدير بالملاحظة أيضًا أن حصة كبيرة من رأس المال الأجنبى المستثمر فى الصين خاص بالصينيين المقيمين فيما وراء البحار. معنى هذا أنه صينى الهدف ومحدود الخطر.

ولكن الغرب بقدر ما يعتبر الصين كعكة كبيرة ينكب عليها لالتهام نصيب منها فإنه ينظر إليها اقتصاديًا كمصدر خطر سياسى ستكون له انعكاساته مستقبلاً. وهذه مخاوف وهواجس يحكمها سياق النظرة.. هل هى نظرة رأسمال يعنيه الربح والتحكم دون اعتبارات إنسانية أو غير ذلك. وهذا هو ما تسعى إليه الصين من أجل تغيير قواعد العمل فى المؤسسات الاقتصادية الكبرى مثل منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولى.. الخ. وتسعى الصين جاهدة لكى تكون بفضل تناميها وتطورها عضوًا فاعلاً ومؤثرًا فى الاقتصاد العالمى ومنظماته الدولية.

إن الصين فى نظر المفكرين السياسيين الغربيين حجم مهول للاستهلاك والإنتاج وساحة بكر مهولة للاستثمار. والصين تاريخ وثقافة واحتمالات اقتصادية وسياسة متباينة. ثم إن الصين كذلك موقع مركزى فى آسيا ونفوذ فى العالم النامى. وهذا كله من شأنه أن يفاقم حالة التحدى على الصعيد العالمى ويدعو إلى التفكير - كما يرى الغرب - فيما يثيره الوضع الجديد من قضايا عالمية.. إن الصين

فى نظرهم هى قضية العصر.. منافس كبير فى مجال التقانة، وعملاق يمثل فى المستقبل القريب الاقتصاد الأكبر فى العالم لدولة - أمة واحدة. وسوف يؤثر هذا الواقع يقينًا تأثيرًا عميقًا على بقية العالم ويحدد بعض المعالم الرئيسية للاقتصاد الكوكبى فى القرن ٢١.

وإن ظهور الصين كقوة عظمى فى القرن ٢١ ستكون له ملابسات فائقة وواسعة النطاق على مشروعات الأعمال والمال والتقانة وكذلك على البيئة الثقافية والاجتماعية التى هى مجال النشاط والتأثير. سوف نشعر باختلاف الوضع فى حياتنا اليومية بفعل تأثير الصين فى المجالات المختلفة ابتداء من أسواق الأوراق المالية ونوعية الهواء الذى نتنسمه وحتى نمو الوظائف وزيادة الأجور فى الصناعات الأمريكية، ويكفى أن نتأمل كمثال إذا قدر للصينيين أن يمتلكوا سيارات مثل الأمريكيين فإن استهلاكهم لوقود السيارات سوف يستنزف القدر الأكبر من احتياطيات النفط المعروفة، وسوف يختنق - كما يرى الغرب - العالم بالتلوث. وإذا تهيأت الفرصة للصينيين للحصول على طعام كاف من اللحوم شأن الأمريكيين فسوف يحدث عجز فى المراعى اللازمة على وجه البسيطة. وإذا أكل الصينى من السمك قدر ما يأكله اليابانى فإن الصين سوف تستهلك ما يعادل حجم ما يتم صيده من السمك الآن على نطاق الكوكب. (التنين الأكبر ص ١٠٧/١٠٨).

ويرى المفكرون الاقتصاديون أن الصين على الطريق. إذ تجاوزت الصين اليابان فى عام ١٩٩٦ لتصبح أكبر منتج فى العالم للصلب الخام. ومن المحتمل أن يتكرر هذا النمط مع المنتجات الصناعية الواحد تلو الآخر خلال الأعوام القادمة. ويتحدث عن هذا بول إتش أو نيل رئيس شركة Acoa فيقول (لم يشهد التاريخ أبدًا مثل هذا التحول العاصف، حيث أمكن لقوة اقتصادية لطرف أساسى فى العالم أن يغرق فجأة الاقتصاد العالمى. إن أثر صعود الصين على الاقتصاد الأمريكى وعلى الحياة الأمريكية بعامة أثر قوى ومباشر ومذهل. ويكفى أن نتأمل المؤشرات القليلة التالية:

- العجز التجارى للولايات المتحدة مع الصين تجاوز العجز مع اليابان ومنذ ١٩٩٦ أضحت الصين المشكلة التجارية الأولى لأمريكا. وتحول العجز إلى مشكلة سياسية واقتصادية معًا. وتقول صحيفة وشنطن بوست فى هذا الصدد:

« يخشى الخبراء التجاريون أن يصبح نظام التجارة الحرة العالمى خاضعًا أكثر فأكثر لضغط شديد إذا ما استمر أحد كبار الأطراف المشاركين فى اللعب بهذه القواعد المختلفة تمام الاختلاف».

- كميات كبيرة جدًا من الصناعة كثيفة العمالة، انتقلت بالكامل إلى الصين ليعاد تصديرها إلينا ثانية بأسعار منافسة للغاية (لعب أطفال - المنسوجات - اللدائن - الإلكترونيات الاستهلاكية - العدد اليدوية.. الخ).

- أصبحت الصين الآن بفضل مجموعة من الخصائص الثقافية والنظام التعليمى قادرة على تخريج علماء ومهندسين على مستوى عالمى فى الفيزياء والالكترونيات وعلوم الكومبيوتر والبيوتكنولوجى.. ولدى الصين الآن (عام ١٩٩٩) ما لا يقل عن ٣٥٠,٠٠٠ مهندسًا فى تقانة المعلومات براتب ١٠٥ دولارات فى الشهر.
- ديناميات النمو قوية جدًا فى الصين.
- احتياطيات الصين من النقد الأجنبى عام ١٩٩٩، تجاوزت المائة بليون دولار.
- الصين لها تأثير عميق على الاقتصاد المحلى داخل الولايات المتحدة.

  مثال ذلك أن جنرال موتورز لها ١٥ مشروعًا فى الصين.
- بعض الشرائح التقليدية للغاية فى الولايات المتحدة تأثرت بالتجارة مع الصين. مثال ذلك مشروعات مطاعم نيو أورليانز. إذ تمثل ساحة لمعركة ضارية بين سمك الأربيان المحلى الذى يباع بأكثر من ٨ دولارات للرطل وبين سمك الأربيان الصينى الذى يباع داخل مطاعم الولايات المتحدة بسعر ٣.٥ دولارات.
- شركة بوينج لصناعة الطائرات وافقت على بناء نصف مكونات هيكل الطائرة ٧٣٧ فى الصين. على أن يحصل الصينيون على

تصميم الطائرات الخاص بالشركة ثم يجرى نقل المهارة الإنتاجية إلى العمال الصينيين ويعنى هذا خسارة وظائف أمريكية داخل الولايات المتحدة كما يعنى قيودًا على المنافسة الأمريكية.. هنا بوينج الصين تنافس بوينج الولايات المتحدة.

- شركة كريزلر لإنتاج السيارات.. طلبت منها الصين أن تقيم المصنع ليكون منافسا على مستوى عالمى لشركة كريزلر وأن تدفع الشركة الثمن أيضًا.. وقبلت الشركة. (التنين الأكبر ١٠٨/١٠٩)

بيد أن هذه المخاوف - من وجهة النظر الرأسمالية الخالصة - تعنى أن العالم بحاجة إلى قيم عمل وقواعد عمل وتعاون جديدة على الصعيد العالمى، كما تعنى ضرورة سيادة فلسفة تنوير جديدة إنسانية الطابع تحقق التنافس على المستوى الفردى والمؤسسى والقومى وترعى حقوق البشرية فى التمتع بحياة نظيفة. إذ ليس مطلوبًا أن يستهلك الأمريكى ما يشاء بحرية ويحظر على الصينى أن يرتقى بحياته وينال حقه.

وتنظر الصين إلى الولايات المتحدة نظرة مغايرة فالولايات المتحدة ليست البلد النموذج الذى تحاكيه من واقع التبعية بل البلد التجربة المتقدم فى عصر العولمة والمعلوماتية، والبلد المنافس فى آن واحد. والصين البلد القطب الواعد والصاعد تأسيسًا على مبادئ مغايرة ذات وجه إنسانى. لذلك تعكف الصين على تأمل ودراسة التجربة

الأمريكية واستخلاص إيجابيات مهمة تفيد بها الصين على طريق التحديث والتطوير مع الحفاظ على الخصائص الصينية.

ويعبر مفكر اقتصادى صينى عن رؤية الصين لتجربة العولمة الاقتصادية والاقتصاد الجديد فى الولايات المتحدة القطب الرائد وقطب المنافسة والتحدى وكيف تحاول الصين استيعاب طبيعة التحولات ورؤيتها الذاتية للمواجهة. يقول وانج هوننج Wang Huaining فى مقالة بعنوان (ما الجديد فى الاقتصاد الجديد للولايات المتحدة) مجلة Beijing Review Va 34 No 14 May 2000 ما يلى:

«أصبح بالإمكان أن يفيد تنامى الاقتصاد فى بلد ما اقتصاد بلدان أخرى أكثر مما كان الحال عليه فى السابق. إن تقدم العلم والتقانة حفز إلى حدوث تغير فى الهيكل الاقتصادى. والسبب الرئيسى لظهور (الاقتصاد الجديد فى الولايات المتحدة هو أن هيكلها الاقتصادى مر بتغيرات جوهرية بفضل التقدم العلمى والتقانى. وهكذا انعقد للولايات المتحدة لواء الريادة فى التحول من مجتمع مصنع industrialized إلى مجتمع قائم على المعلومات – informational based Society.

إن مفتاح النجاح الاقتصادى لأى بلد هو معرفة ما إذا كان بالإمكان أن يتنبأ بدقة باتجاه التقدم العلمى والتقانى والتنامى الاقتصادى العالمى، وما إذا كان بالإمكان تحديد القطاعات

الصناعية الرئيسية التى يريد تطويرها ومن ثم ينعش الاقتصاد القومى عمومًا».

«الاستثمار والتنامى والبحوث تتداخل جميعها معًا خلال عملية التحول من الإنجاز إلى الإنتاجية الواقعية. والتغيرات فى الهيكل الصناعى تعتمد بشكل أساسى على ابتكار المعرفة وعلى التقدم العلمى والتقانى. وجدير بالملاحظة أن الولايات المتحدة استثمرت خلال السنوات الأخيرة أكبر قدر ممكن فى العلم والتقانة. ويبلغ حجم رأس المال المستخدم فى البحوث والتطوير كل عام ٣٠٠ بليون دولار وهو أكبر من حجم استثمارات اليابان وألمانيا وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا وكندا مجتمعة».

«وفى الوقت الذى تعانى فيه الصناعات التقليدية من فائض فى الإنتاج طورت الولايات المتحدة لنفسها مجالاً جديدًا خاصًا بها، وبهذا دخلت الاقتصاد الجديد».

«وأدى استحداث صناعة المعلومات فى الولايات المتحدة إلى إصلاح وانعاش صناعات تقليدية كثيرة، وساعد على تحسين القدرة التنافسية بين المشروعات. وأدى كذلك إلى تطوير أساليب التشغيل والإدارة مما ضاعف من فعالية وكفاءة الإنتاج».

عقبات على الطريق

التزمت الصين مع ثورة التصحيح استراتيجية جديدة للنهضة والانتماء الحضارى. وتتمثل عناصر هذه الاستراتيجية فى الانفتاح

والتلاحم مع العولمة فى إطار المنافسة مع إعادة هيكلة منظومات الأنشطة الاجتماعية وإعادة بناء الإنسان الصينى ليكون قوة استثمارية. وحرصت الصين فى هذا كله على أن تكون الكلمة والاختيار لها بحيث تحدد خطوات ومراحل التحول بما يكفل الحركة الجمعية المتوازية. والتزمت فى مسيرتها نهجًا برجماتيًا أو لنقل منهج المحاولة والخطأ وإعادة التصحيح الذاتى وصولاً إلى هدف محدد مسبقًا وهو عدالة اجتماعية ذات خصائص صينية.

ولكن على الرغم من الإنجازات الإعجازية تواجه الصين على طريق التحول الحضارى أعباء وتبعات كثيرة وأخطاء وليدة التجربة ومحاولات الإبداع الأصيل وليست أخطاء التبعية أو الأصولية التى هى إما محاكاة لنموذج خارجى أو ردة إلى رؤى ماضوية وفكر جامد. وتذكر من بين هذه الأعباء جهود التحول من مجتمع اقتصاد الريع - من حيث البنية والتسلط المركزى المنافى للديمقراطية والعلاقات الاقتصادية والثقافية الاجتماعية غير الإنتاجية - إلى مجتمع العلم والتقانة وثورة المعلومات، أى مجتمع المنظومات الشبكية والعلاقات المؤسسية القادر على الانفتاح على العالم من باب الكفاءة والمساهمة الإيجابية. وأن حرص الصين على الانفتاح وبناء تجربة ذات خصائص صينية يلقى عليها تبعات جديدة لتأكيد استقلال فكرها ودور الدولة القومية وتحديث المجتمع دون تقليد لتجربة أمريكية أو غربية. ويأتى هذا على نقيض مزاعم

وضغوط الغرب من أجل إضعاف دور الدولة - الأمة. ولهذا فإن الهدف، من منظور صينى، ليس أن يتوفر لديها نظام ديمقراطى على الصورة الغربية ولا أن تلتزم بعقيدة أنجلو أمريكية سائدة تزعم أن هناك ترابطا بين الديمقراطية بمفهومها الغربى والنجاح الاقتصادى، وإنما الهدف أن تحرك مجتمعًا ضخم الحجم يحمل إرثا ثقيل الوطأة، ويواجه ضغوطًا من قوى عالمية التأثير وأن تمضى بهذا المجتمع إلى الأمام فى تلاحم وتماسك ولهذا تحاول الصين أن تخلق لنفسها إطارها الأساسى الاقتصادى السياسى الجديد الذى يحتل موقعًا متميزًا لا هو الرأسمالية التقليدية، ولا الاشتراكية التقليدية مع قيم إيجابية آسيوية وغربية أى عالمية.

وتؤكد الصين أن صراع الوجود الداروينى بين المجتمعات والدول لم ينته بعد وأن التاريخ لم يبلغ غايته. وتقف الصين بصلابة ضد مبدأ حرية تدفق المعلومات وكأنها تتحدى منطق عقيدة حتمية اقتصاد المعلومات. وتسعى الصين جاهدة لكى تكون مصدر ثقافة وتثقيف على صعيد عالمى فى إطار تنوير ذى وجه إنسانى مميز ويعبر عن هذا تقرير عمل الحكومة الذى قدمه جورونجى فى الدورة الثالثة لمؤتمر الشعب الوطنى التاسع - مارس / آزار ٢٠٠٠.

إذ أكد الحاجة إلى بذل جهود قوية لتطوير الفلسفة والعلوم الاجتماعية وأضاف أنه يتعين على المشتغلين فى مجالات الفلسفة والعلوم الاجتماعية أن يدرسوا بعناية المشكلات الكبرى النظرية

والعملية المنبثقة عن عملية الإصلاح والانفتاح والتحديث بغية تحسين خدمة وإنجاز مهمة بناء المجتمع فى اتساق مع الخصائص الصينية). وهكذا لا تريد الصين أن تدع ساحة الفكر والثقافة فضاء وفراغًا لتأثيرات ثقافات الغرب. وتصرخ الغزو.. الغزو. بل تهيىء للثقافة الاجتماعية من واقع تجربتها وفعاليتها إمكانية التفاعل تأسيسًا على واقع ثقافى وفكرى نشط. وهذا أحد التحديات الماثلة الذى يستلزم جهدًا فكريًا جماعيًا على مدى طويل ولكنه أحد دعامات النجاح.

وتمثل الصين بتحولها الحضارى جماع عملية انتقال مركز القوى الاقتصادية فى العالم من الغرب إلى الشرق. ويحاول الغرب أن يخلق السياق أو المناخ الاقتصادى والفكرى الذى يتعين على الصين وكذا بلدان العالم النامى - أن يتحركوا فى إطاره وحسب مقتضياته. وتروج الولايات المتحدة ومعها بريطانيا مفاهيم رأسمالية تقليدية عن حرية التجارة. وحرية الاستثمار. والعولمة، وحقوق الإنسان، وقيام نظام عالمى مفتوح، وسقوط حدود الدولة القومية.. ولكن الصين فى إطار التلاحم مع المنافسة تؤكد أن هذه ليست المثل العليا التى تؤمن بها الصين ولا هى ضمن المصالح السياسية الجغرافية ولا المصالح الاقتصادية الجغرافية، لبلد لا يزال فقيرًا متخلفًا علميًا وتقانيًا. وترى الصين أن الديمقراطية الأمريكية ليست هى الشكل الوحيد لنظام مشاركة الجماهير فى توجيه إدارة شئون الحكم. والأولوية عندها أن

الإصلاح الاقتصادى يسبق الإصلاح السياسى الذى يأتى تاليًا. وجدير بالذكر أن دنج هيساو بنج ذهب إلى أن خطأ جورباتشوف القاتل أنه أعطى الأولوية للسياسى على الاقتصادى فى الإصلاح.

وتتراكم الآن عناصر التغيير أو التحول الحضارى وما يقترن به من مشكلات وتبعات مما ينذر باحتمالات إيجابية وسلبية فى المستقبل. وتحمل الصين على كاهلها أعباء تؤثر على حركتها، وتمثل مواجهتها والانتصار عليها أحد تحدياتها ذات الأولوية فى منافستها للعولمة.

تواجه الصين مشكلات اقتصادية رئيسية وليدة الانفتاح ونمط التوزيع الجغرافى للاستثمارات الأجنبية. من ذلك:

١ - اختلال التوازن فى التنمية بين الحضر والريف. واتساع الفجوة التنموية فيما بين المقاطعات، وتعاظم الفروق فى مستويات دخول الأفراد. ووضعت الدولة حوافز وامتيازات للشركات التى تستثمر فى المناطق النائية.

٢ - ارتفاع أسعار الأراضى والخدمات العامة والعقارات.

٣ - تفاقم ظاهرة الأغنياء الجدد بسبب أرباح المشروعات الجديدة الخاصة والأنشطة الريعية، ومظاهر الفساد، وشيوع أنماط الاستهلاك الترفى الاستفزازى. وأفاد هؤلاء بسبل غير مشروعة من اقتصاد السوق على أساس من المحسوبية والتسلط البيروقراطى واستغلال النفوذ والرشوة والتربح.. الخ.

٤ – قصور الطاقة الإبداعية للمشروعات.

عبء القطاع المملوك للدولة

تملك الصين أكثر من ٣٠٠,٠٠٠ مشروعٍ مملوكٍ للدولة من مختلف الأنماط والأشكال، وأكثر من ١٠٠,٠٠٠ مشروع صناعى. وتعتمد هذه المشروعات على القروض المحلية من بنوك الدولة ويتراوح إجمالى الديون ما بين ٨٦ بليون دولار عام ١٩٩٣ إلى ١٢٠ بليون دولار عام ١٩٩٦. وتشكل هذه الديون أعباء باهظة تفاقم من حالة التضخم. وتعانى هذه المشروعات من ضعف الكفاءة الفنية والإدارية. ويبلغ عدد العاملين بها ١٢٥ مليون نسمة من بين ١٧٠ مليونًا هم قوة العمل فى الحضر. وتعتبر هذه المشروعات مسئولة عن أكثر من ثلث إجمالى المخرجات الصناعية، ولكنها تتسبب فى حوالى ثلثى إجمالى الخسائر الرسمية. ويكاد كل ما ينتجه هذا القطاع لا يجد سوقًا له ويبقى سلعًا راكدة. ويوجد مخزون قومى مكدس يقدر بحوالى ٦٥ بليون دولار من السلع الراكدة التى أنتجتها مشروعات الدولة عام ١٩٩٦.

ويمثل إصلاح المشروعات المملوكة للدولة والارتقاء بكفاءتها علميًا وتقانيا التحدى الحاسم للصين لمواصلة مسيرة التطوير الحضارى وخلق سوق مميزة. ويقول جورونجى: إن مشكلات القطاع المملوك للدولة ليست وليدة مفهوم ملكية الدولة من حيث هى كذلك،

بل وليدة سوء الإدارة وتخلفها. ووضعت الدولة خطة ثلاث سنوات لإصلاح هذا القطاع تحسبًا للظروف التى خلقتها العولمة والتقدم العلمى والتقانى وعضوية الصين لمنظمة التجارة العالمية. وتتمثل عناصر هذه الخطة التى يتعين أن تنتهى بنهاية عام ٢٠٠٠ فيما يلى:

- إصلاح إدارى وإعادة تنظيم هيكلى للتخلص من الخسائر وتحقيق أرباح.
- البدء بإنشاء نظام مشروعات حديث.. وإصلاح وفقًا للمعايير الدولية لعدد ٥٢٠ مشروعًا رئيسيًا مملوكًا للدولة.
- تعزيز جودة وفائدة العمل الاقتصادى وزيادة الأرباح وخفض الخسائر وفقًا لقوانين اقتصاد السوق وذلك عن طريق تطبيق التقانة العالية والجديدة فى الإنتاج وتبنى آليات التشغيل الحديثة وتطبيق نظم إدارة عصرية.
- تسريح العمالة الزائدة مع وضع سياسة لإعادة التأهيل والتأمين الاجتماعى.
- الحفاظ على المشروعات الاستراتيجية مع تطويرها تقانيا وإداريًا.

وتواجه الصين عددًا من المشكلات التى تؤثر على كفاءة المنافسة فى سوق العولمة. وليست الصين استثناء فى هذا إذ إنها مشكلات التحول الحضارى التى ستواجه كل بلد نام عقد العزم على تغيير

هيكل علاقاته وتثوير ثقافته وأسلوب إدارته مع التحول من اقتصاد الريع إلى اقتصاد الصناعة والمعلوماتية وما يستلزم من منظومات على مستوى رفيع من الكفاءة. لذلك تمثل تجربة الصين هنا حالة دراسة بامتياز لجميع البلدان النامية. ومن هذه المشكلات:

- مشكلات دمج العلم والتقانة والتعليم مع الاقتصاد الوطني. وترجع هذه المشكلات إلى طبيعة الموروث الثقافي الاجتماعي الذي يحدد آليات العمل والتعاون، ويعنى بالعائد الاقتصادي المباشر قصير الأجل ويغفل القانون الحاكم لتطوير العلم والتقانة. ونعرف أن مثل هذا الموروث الثقافي لا يعتبر رأس المال الفكري قيمة أساسية بينما هو الآن القيمة الأولى شأن رأس المال المالي والعقارات.
- فشل منظومة العلم والتقانة في التخلص من قيود الاقتصاد القائم على التخطيط المركزي وما يقترن به من بيروقراطية.
- لا يزال نظام الإدارة والعمل امتدادًا للدولة المركزية الشمولية.
- ضعف آليات السوق المرتبطة بالأنشطة العلمية والتقانية ولم تتشكل بعد آليات جديدة هذا علاوة على الافتقار إلى آلية السوق التي تعمل كحافز للتجديد والمنافسة.
- انخفاض مستوى الإدارة والافتقار إلى آليات حفز فعالة.
- البحوث العلمية في الصين تفتقر إلى علماء من الدرجة الأولى عالميًا ومن ثم على نتائج علمية رفيعة المستوى ومنافسة عالميًا. ولهذا

لا تزال الصين متخلفة من حيث مستوى وعدد براءات الاختراع فهى لا تزال فى المرحلة الأولى على طريق التطور وهو اقتفاء أثر الآخرين.

- على الرغم من أن الصين تملك مكونًا مهولاً من العاملين العلميين والتقانيين وتملك تفوقًا فى مجال القوى العاملة فى البحوث والتطوير إلا أن ناتج البحوث والتطوير R&D ضعيف. إذ تملك الصين الآن ٥٠٠٠ مؤسسة معنية بالبحوث والتطوير وتضم كل مؤسسة حوالى ١٢٥ من العاملين ولكن حوالى نصف هؤلاء لم يقدم رسالة علمية سنوية أو كانت الرسائل العلمية دون معايير التحكيم العالمية.
- اقتصاد المعرفة Knowledge economy يحتاج إلى موارد بشرية رفيعة المستوى وهذا ما لا يتوفر بكفاية فى الصين. وهذا عامل حاسم فى التطوير الحضارى والمنافسة.
- الحاجة إلى تعميق إصلاح النظام التعليمى وتطويره بما يتلاءم مع اقتصاد المعرفة والنظر إلى التعليم باعتباره صناعة لزيادة رأس المال الفكرى للمجتمع. ولعل من أهم الجوانب التى تحتاج إلى إصلاح تغيير نظم الامتحانات والتركيز على المعرفة العلمية. وتربية النشء على التفكير الحر المستقل. وتنمية القدرات الإبداعية. وتكثيف جهود نشر الثقافة العلمية بين العامة لتغيير المناخ العام ليصبح حافزًا للتطوير العلمى.

وجدير بالذكر أن الصين تناقش صراحة أوجه القصور والفشل فى تجربتها وجهودها للتطوير العلمى والاجتماعى. ونذكر هنا بعض ما أوردته مجلة بكين - العدد ٤٦ بتاريخ ٢٠٠٠/١٢/١٣ من تحذيرات وحوارات فى هذا الشأن:

- هبطت قدرة الصين التنافسية فى مجال التقانة إلى المرتبة ٣١ على الصعيد العالمى. وعنيت الصين بمراجعة سياسة إصلاح النظام العلمى التقانى إذ تبين لها:
- الجامعات ومعاهد البحث أضحت أكثر انغلاقًا.
- انخفاض مستوى التعاون الخاص بالتطوير التقانى ومستوى إشاعة التقانة الذكية فى ٣٣٤٦ مشروعًا متوسطًا وصغيرًا.
- نقص كفاءة منظومة الابتكار التقانى. ويدفعنا هذا إلى التفكير فيما إذا كنا انتهكنا القانون الأساسى الحاكم لتقسيم العمل فى كل من العلم والتقانة والاقتصاد.
- اتخاذ تدابير إلزامية لإجبار الجامعات ومعاهد البحوث العلمية على إجراء إصلاحات تهدف إلى تسليع الأنشطة العلمية وتحقيق عائد اقتصادى سريع أدى إلى تدمير الآليات التنفيذية للاقتصاد العلمى التقانى. ونجم عن هذا تبديد كميات هائلة من الموارد البشرية والمادية فى الوقت الذى أدى إلى تفاقم حالة انغلاق

الجماعات ومعاهد البحوث وأعاق هذا الدمج الفعال بين العلم والتقانة والاقتصاد.

- تعانى منظومات العلم والتقانة فى الصين وآليات التشغيل من عوائق كثيرة تتمثل أساسًا فى:

(أ) الأنشطة العلمية والتقانية تحمل سمات الدولة والسمات الإدارية البيروقراطية. وأدى هذا إلى صياغة بنية لا عقلانية داخل منظومة الابتكار وإلى فصل التنمية العلمية والتقانية عن الإنتاج.

(ب) حالة اختلال التوازن والتبديد فى التنشئة العلمية والتوظيف للمستخدمين العلميين والتقانيين وهو ما يتمثل فى عدم توفر الوظائف المثالية لهم. وكان لهذا أثره السلبى على تحسين وتقدم القدرة التنافسية العلمية والتقانية للصين.

(جـ) انخفاض كفاءة العمل لدى المشتغلين بالبحث العلمى يرجع أساسًا إلى أن المنظومة القديمة لا تعبر عن قيمتهم إذ لا تزال امتدادًا لنظرة تقليدية إلى قيمة رأس مال الفكر والإبداع.

وثمة مشكلات اجتماعية أخرى هى نتيجة لازمة عن عملية التحول الاجتماعى ويتعين على النظام الصينى إيجاد حلول جذرية لها لما تحمله من نذر قد تؤثر سلبًا على مسيرة النهضة وتعكس

الاتجاه. ذلك أنها قد تغلب القضايا الاجتماعية المحلية ذات الطابع الاقتصادى على قضايا السبق العلمى والتقانى. ونعرف أن الدولة الصينية تحاول خلق قدر من التوازن بشأنها:

* عمال التراحيل من الفلاحين الذين أصبحوا عمالة مهاجرة. ويصل عددهم إلى أكثر من حجم القوة العاملة كلها فى الولايات المتحدة.

* ٣٠ مليون متقاعد، وسيصل العدد إلى أربعة أمثاله بحلول عام ٢٠٢٥.

* أراضى الصين الزراعية تكفى لإعاشة ٩٥٠ مليون نسمة فقط.

* المزيد من نصيب الفرد من اللحوم، وهو هدف ضرورى، يعنى مزيدًا من الحبوب وعلف الماشية.

* يوجد فى الصين حتى الآن حوالى ٨٠ مليون نسمة فى الريف لا يملكون ثمن الشاى ولا يحصلون على ماء شرب كافٍ.

ويقول مؤلفا كتاب التنين الأكبر وعند عرض هذه المسألة على وزير الشئون المدنية الصينى قال:

«هناك فى المتوسط ما بين ١٢٠ و ١٥٠ مليون نسمة يحتاجون كل سنة إلى مساعدات اجتماعية هى حد الكفاف لضمان مجرد البقاء. وإذا كان لزامًا على الوزارة أن تساعد كل من يقل دخله فى الصين

عن خط الفقر العالمى، وهو دولار واحد فى اليوم، فإن على الحكومة أن تساعد حوالى ٣٤٠ مليون نسمة.

* مشكلات تسريح العمال مع الخصخصة. ويقرر عمدة شنغهاى أنه تم تسريح ٨٠٠,٠٠٠ نسمة فى مدينة شنغهاى وحدها من أعمالهم خلال الفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٦ نتيجة الاصلاح الاقتصادى وهناك احتمال بأن يتم تسريح حوالى ٥٤ مليون عامل فى الحضر أى حوالى ٣٦ بالمائة من أصحاب الرواتب فى الدولة وذلك مع نهاية العقد الأخير من القرن العشرين.

* مظاهر التفاوت الشديد بين الأغنياء الجدد والعامة. والمعروف أنه قد انتشرت فى بكين دور القصف واللهو لحفلات الديسكو وعلب الليل.. ويسرف الأغنياء الجدد وأبناء النخبة فى شرب الكونياك الفرنسى، ويتبادلون الحكايات عن الاستثمارات العقارية وأسهم الشركات بينما ملايين العمال من (المنجونج) أى المهاجرين من الريف بحثًا عن عمل يملأون طرقات المدن. مثال ذلك طرقات مدينة شنغهاى تعج بثلاثة ملايين عامل عاطل من هذا النوع.

* مشكلات التفاوت بين المقاطعات إذ أن مقاطعات الساحل تستأثر بالمشروعات الاستثمارية وأضحت أكثر غنى. ولهذا تتجه الصين إلى وضع مزايا تشجيعية للاستثمار فى المناطق النائية.

وتشكل هذه الأعباء تحديا اجتماعيًا له أولوية يواجه الصين مما يعنى ضرورة السير فى توازن على قدمين.. فى إطار المنافسة

الخارجية وحسم مشكلات الداخل تدريجيًا ضمانًا لمسيرة التقدم نحو هدف معلن هو السوق الاشتراكية والعدالة الاجتماعية.

تجربة الصين والعالم العربى

حضارة العصر هى حضارة العلم، العلم نظريا وتطبيقيًا، أى تقانة. وتمايز المجتمعات فيما بينها الآن، ليس على أساس العقيدة ولا اللغة ولا العرق بل على أساس انتمائها إلى العلم. لذلك هى أما مجتمعات قبل علمية أو علمية عقلاً ومنهجًا وأدوات وممارسة وسلوكًا فى الحياة. وأصبح العلم هو القوة الحافزة للحضارة فى أعلى سلطانها الفكرى والاقتصادى والسياسى.

وصراع الوجود بين المجتمعات رهن انجازاتها فى العلم والتقانة. وأضحى الأمر أكثر إلحاحا ولزومًا مع التحول إلى عصر المعلوماتية واقتصاد المعرفة. ولكن شواهد حياتنا وتاريخنا تؤكد أن المجتمعات العربية منصرفة عن العلم إنجازًا وتطبيقًا وثقافة وسلوكًا. وأن واقعنا المأساوى هذا نابع من عوامل وأسباب كثيرة من بينها أو أهمها ثقافتنا الاجتماعية. المعيشة الحاكمة لسلوكنا ولنظرتنا إلى الوجود.

نعود لنؤكد أن الثقافة الاجتماعية فى بلدان شرق وجنوب شرق آسيا كان لها. ولا يزال – دور إيجابى فاعل ومؤثر وربما حاسم بالنسبة لأسلوب المجتمع فى مواجهة تحديات الغرب. هكذا كانت اليابان فى عصر طوكوجاوا فى منتصف القرن ١٩ ثم فى عصر

الميجى أواخر القرن ١٩ ومطلع العشرين – ولا تـزال – وهكـذا حـال الصين وكوريا وغيرهما. نجد شعوب هذه البلدان أدركت قيمـة العلم وضرورته كآلية تطوير اجتماعى فأقبلت عليـه وحـددت لهـا ثقافتـها ضرورة امتلاك ناصية العلم، وامتلاك القدرة الإبداعيـة التقانيـة مـع توطـين العلـم والتقانـة، وحفزتـــها إلى تحصيـــل معـــارف الآخريـــن والاجتهاد للمحاكاة أولاً ثم المنافسة والتفوق عليهم ثانيا.

وتعمل هذه البلدان جاهدة فى إطار من صراع الوجـود الداروينـى لكى تؤكد وجودها وتنتج حياتها بأدوات العصر وبإبداعاتها الذاتيـة. وترسخ ثقافتـها روح التعـاون الجمعـى والـولاء والانتمـــاء للمجتمـــع ومناهضـة الفرديـة الأنانيـة. ولكـن حـال المجتمعـات العربيـة علـى النقيض إذ نجد هـذه المجتمعـات منصرفـة عـن العلـم وعـن امتـلاك ناصيته، وعن امتلاك الطاقات الإبداعية لإنتاج وتطويـر التقانـة ومـن ثم لتكـون عنصـرًا مسـاهما نشـطًا فـى إنجـازات الحضـارة وأداء دور إنسانى فى صراع الوجود.

تعيش المجتمعات العربية على اقتصـاد الريـع الـذى تتـلاءم معـه ثقافتنا الاجتماعية المعيشة، وبين الثقافة والاقتصـاد تغذيـة متبادلـة. واقتصاد الريع لا إنتاجى، يتسم بالنزعة المحافظة. ومناهض لثقافـة التغيير، بل ومنـاهض لثقافـة الفعـل الاجتمـاعى الإنتـاجى. وتعتمـد ثقافة اقتصاد الريع مركزية القرار والتسـلط البـيروقراطى والمحسـوبية

والكسب دون جهد أى الكسب غير المشروع. ويرسخ كذلك روح الفردية والأنانية على حساب المجتمع وعدم التعاون أو عدم الولاء للجماعة ويقتل روح التحدى بل ويغرس روح التبعية للأقوى. يقنع اقتصاد الريع أو جمهوره باستيراد متطلبات حياته طالما يملك المال الكافى دون جهد. ويعنى كذلك أن السياسة العربية تترك للمقاول الأجنبى أن يخطط لها وينفذ المشروعات دون تحمل عبء الإنشاء أو استيعاب التقانة ومهارة العمل والمنافسة. ولهذا تسود لدينا، وبدعم من ثقافتنا، سياسة التواكل العلمى والتقانى واستيراد المشروعات كاملة التجهيز (تسليم المفتاح).

وليس غريبًا أن نرى نسبة الأمية الأبجدية فى أغلب المجتمعات العربية تجاوزت ٦٠ بالمائة، ونسبة الأمية الثقافية تجاوزت ٩٠ بالمائة ونجد الإنسان العربى عازفًا عن القراءة والإطلاع فيما عدا قراءة الموروث وتكراره، ناهيك عن عزوفه عن الفضول المعرفى لاكتساب معارف الآخرين فى المجتمعات المتقدمة وهى معارف علمية نظرية وتطبيقية. وسرعان ما ينبرى البعض زاعمًا أن العلم ضد الدين. وكم من فتاوى وآراء تلبست مسوح الدين أدانت من تجرأ على الالتزام بالمنهج العلمى فى التفكير بينما التقدم الاجتماعى رهن العلم، ورهن حرية الفكر، وديمقراطية الممارسة الاجتماعية مع التنسيق المنظومى لأنشطة المجتمع المختلفة ومن بينها منظومات العلم والتقانة. وهذا كله مناف لتقانة وواقع اقتصاد الريع والتسلط المركزى. ويشيع سلوك

اقتصاد الريع وثقافته بين العامة، وكذا بين النخبة ورجال الأعمال حيث تسود مظهرية جوفاء، وتسلط بيروقراطى وتظاهر بالاستهلاك الترفى، وعزوف عن الإنتاج والتطوير.

حرصت الصين وبلدان شرق وجنوب شرق آسيا على تعظيم وتنظيم عوائد النقد الأجنبى وترشيد إنفاقها لصالح التنمية وزيادة الطاقة الاستيرادية الإنتاجية لتطوير الإنتاج المحلى وتحديث المجتمع وحفز طاقات وإمكانات البحوث والتطوير. ولكن المجتمعات العربية تتخذ مسارًا آخر يعرفه كل غاد ورائح.

واتجهت الصين إلى تعزيز ثقافة الصين التاريخية لتأكيد ذاتيتها القومية على نحو إبداعى لا اتباعى وعلى أساس موضوعى بما يكفل المشاركة الاجتماعية الواعية دون هيمنة فرد أو حزب، وبما يعزز جهود التحرر من إسار أيديولوجيا المحورية الغربية التى زيفت التاريخ القومى وأعاقت التطور وطمست أسباب الكبرياء الذاتى. ولكن مثقفى المجتمعات العربية لا يزالون أسرى فكر المحورية الغربية وأيديولوجيات تاريخية أخرى زائفة. وأسهم هذا كله فى ترسيخ مشاعر الدونية الوطنية وهو ما يتسق أيضًا مع مركزية اقتصاد الريع السكونى المحافظ.

وغنى عن البيان أن اقتصاد الريع الذى يكرس مثل هذه النهج والسلوكيات لا يخلق حافزًا لتطوير أنظمة ثقافية رفيعة المستوى

إقامة شبكة علاقات منظمة تربط بين علمائه ومهندسيه ومفكريه
ن جهة ونظامه الاقتصادى من جهة أخرى، ومن ثم خلق رؤية
كاملة للمجتمع فى حركته الهادفة مع الاحتكام لمعايير العلم. ذلك
اقتصاد الريع فى غنى عن أى إبداع علمى ناهيك عن إنشاء
ظومات للعلم والتقانة، حرة الفكر ديمقراطية الطابع، ودمجها فى
اقتصاد الوطنى. وغياب مفهوم توطين العلم والتقانة يعنى غياب
إسسات البحث والتطوير، وغياب الحافز إلى تحديث برامج التعليم
لمؤسسات الاجتماعية. وتظل بذلك تراوح مكاننا قرونا.

ولا تملك المجتمعات العربية سياسة تعليمية لتطوير وتحديث
تعليم على جميع الأصعدة، بما يتسق مع مقتضيات العصر، وبما
فى بحاجات التطوير الاجتماعى ويحقق الدمج بين خطة التعليم
خطة التطوير الاقتصادى ويرتقى بالإنسان إلى مستوى الفعل
حضارى المنافس. ولا يزال الإبداع عندنا يعنى إبداع الكلمة فى
شعر والرواية وليس إبداع العلم. ويقف النظام التعليمى والسياسى
الثقافى والتنشئة الاجتماعية ضد مناخ حرية الإبداع وحرية التمرد
لى التقليد، أو حرية البحث المنهجى للظواهر الطبيعية وحرية
عزيز القدرات الابتكارية.

وتسود البلدان العربية وعلى جميع المستويات، من حيث الأفعال
الأقوال، حالة غياب كامل لدلالة ودور وخطر اقتصاد المعرفة

والمعلومات. ويتجلى هذا الغياب فى واقع ومضمون السياسة التعليمية والعلمية وفى التطبيق الاقتصادى. ويغلب على الرأى الاعتقاد بأن إنعاش الأمة رهن أحد أمرين إما إحياء التراث. الذى هو غير محدد المفهوم، محاكاة للقديم؛ وإما تنمية اقتصادية فى شكل مشروعات اقتصادية متناثرة لا تربطها منظومة واحدة ومنفصلة عن العلم والتقانة. ولا تجد المجتمعات العربية فى نفسها جرأة على نقد الذات ومواجهة الأخطاء فى شفافية. ونظرًا لغياب الفعل الإنتاجى التطويرى للمجتمع غابت الحاجة إلى تطوير التراث واستعادة إبداعية لإيجابياته ليكون حافزًا للحراك الاجتماعى.

نحن نعانى من تخلف مركب فى الإدارة وفى الثقافة الاجتماعية وقيم الحرية وقبول التحدى والإنجاز والجودة والإتقان والابتكار وروح الفريق والعمل من خلال منظومات اجتماعية متكاملة تغذى بعضها بعضًا فى واقع شبكى وصولاً إلى هدف جمعى اجتماعى مشترك. وهذا كله وليد حضارة عصر الصناعة. وتطور على المدى ووصل إلى أرقى مستوى حتى الآن مع عصر المعلوماتية. وهو مناط التنافس بين المجتمعات المتقدمة وجميعها مجتمعات صناعية.

وثقافتنا العربية ثقافة تأمل لا بحث عقلانى علمى نقدى، وهى ثقافة سكونية لا ثقافة تغيير. ولهذا تتشبث على نحو مرضى بتلابيب الماضى تراثا فى الفكر والأشخاص وتخشى السقوط بدون

وكأن المجتمعات العربية باتت عقيمةً لا تلد جديدًا بل تخشى الجديد المبدع. وحيث إننا لا نعمل فإننا لا ننتج، وجودنا في تحد مع الآخرين على مستوى العصر. ولهذا لسنا بحاجة إلى فكر جديد، ولسنا بحاجة إلى نظام تعليمي أو سياسي مغاير، ولسنا بحاجة إلى استعادة إبداعية لتراث الماضي بما يكفل قوة حفز للتغيير والتكيف مع العصر. وليس غريبًا أن المجتمعات العربية دون استثناء لا تملك سوى كلمات عامة خطابية حماسية وآمال لفظية عن المستقبل. ليس لديها استراتيجية مستقبلية علمية الصياغة. إنجازها رهن قدرات الإنسان / المجتمع، ورهن مسئوليته دون الإحالة إلى قدرة أو قدرات خارجية.

وطبيعي أن تجرى سياسة الانفتاح على العالم المتقدم في إطار هذه الثقافة والواقع السياسي الاقتصادي، ويغدو انفتاحًا طليقا غير محسوب ولا محكوم باستراتيجية مستقبلية وبفعل إنتاجي ذاتي ولا توجهه تعبئة منظومية للموارد البشرية والاقتصادية لتحصيل عناصر القوة والتمكين الاجتماعيين. وهنا يكون مناخ اقتصاد الريع مناخ فساد وإفساد اجتماعي، وتحلل لأواصر المجتمع، وشيوع للأنانية، ونهم لجمع لمال دون تحصيل المعرفة. وتنشأ أو تتوالد جماعات في صورة عصابات مصلحة لنهب أموال المجتمع وليس لتوظيف الأموال في خطة تنموية اجتماعية مهما كانت تبعاتها

وأخطارها أو أخطاؤها ليتولى المجتمع فى صورة مؤسساته ومنظوماته عملية تصحيح ذاتى هادف.

وتملك البلدان العربية أموالاً طائلة وقدرات على توليد رأس المال. ولكن مصارفها فى غير النهج التنموى أو التطوير الحضارى. وبينما تعتمد بلدان شرق وجنوب شرق آسيا على المدخرات المحلية كعنصر أساسى لتمويل التنمية تتجه البلدان العربية إلى تبديد المدخرات فى شره استهلاكى يعود بربحه على المُنتج الخارجى. ليست مشكلة البلدان العربية نقص الأموال للاستثمار وإنما تبديد الأموال التى هى عائد اقتصاد ريع محلى أو عائد قروض خارجية. ولا تخصص البلدان العربية - بحكم واقعها هذا - مالا كافيا للبحوث والتطوير إذ لا حاجة إليها فى نظر أصحاب الثراء بل والنخبة المثقفة المطبوعة بطابع التسلط والتبعية.

وأدى هذا الواقع السياسى والثقافى والتعليمى إلى تبديد الإنسان العربى ذاته مع تبديد الأموال العربية بل وخطر تبديد المستقبل. وإذا كانت المجتمعات الناهضة ترى الموارد البشرية أثمن رأس مال وتتعهدها بالتربية والتعليم والتثقيف والتدريب والتطوير وإعادة التأهيل فإن الإنسان العربى أسير ثقافة الاستهلاك الترفى، شره فى جمع المال، قانع فى بذل الجهد الإنتاجى بل راغب عنه، وغنى عن كل أسباب التقدم إلا من حيازة إنجازات المُنتج الحضارى فى

نفاخر زائف. أما ملح الأرض.. القلة النادرة ممن استشعروا فى نفسهم قوة ومكانة علمية ورغبة فى الاستزادة فقد يلتمسون طريقهم إلى الخارج ضمن نزيف هجرة العقول.

إن اقتصاد الريع وثقافته الاستهلاكية وعزوفه عن التغيير يفضى إلى تبعية كاملة فى السياسة والاقتصاد والفكر والثقافة، ويرسخ روح وأخلاق التبعية فى نفوس المثقفين. ويفضى كذلك فى إطار السباق الحضارى العالمى، أو واقع العولمة، إلى موقف الاستسلام أو القبول السلبى، ومن ثم إلى مزيد من التخلف المركب ليصبح نذير شؤم بالنسبة للمستقبل هذا ما لم ينزع المجتمع فى جملته إلى تغيير جذرى فى كل تجليات حياتنا وأسسها ولهذا تقف البلدان العربية من العولمة، ومن واقع التخلف والتقاعس موقف الضحية المستضعفة لا موقف المواجهة والمنافسة. وحَرِىٌّ بنا أن تقول إن العبء الأكبر والأساسى يقع على كاهل المثقفين العرب إذا شاءوا أن يكونوا طليعة ورواداً للحراك الاجتماعى والانتصار على أسباب التخلف وعلى روح الهزيمة التى امتدت قرونا.

٥

الصين والطريق الثالث

اتخذت الصين منذ عام ١٩٧٨ موقفا تلخصه عبارة (الإصلاح والانفتاح). وتعنى الإصلاح الاقتصادى أساسا لتعبئة جهود الشعب على طريق النهوض فى إطار من مضاعفة الإنتاج والتنمية مع عدالة التوزيع والقضاء على التخلف وتأكيد استقلال الإرادة. وتعنى أيضًا الانفتاح على العالم والتعامل والتفاعل معه اقتصاديا وعلميا وتكنولوجيا ليكون الانفتاح أساسا للتطوير الصناعى والتكنولوجى والانتماء إلى العصر.

ولكن هل ترى الصين الآن دعوة الغرب بأقطابه المتعددة إلى ما يسمى الطريق الثالث سببا لإعادة التفكير فى طريقها للنهوض وبناء مجتمع الصين كقوة اقتصادية سياسية علمية عالمية المستوى والمركز؟

جدير بالذكر هنا أن الصين منذ نجاح ثورتها عام ١٩٤٩ وضعت أربعة دساتير تصوغ فيها رؤيتها للتطور الاجتماعى وجوهر عقيدتها الاقتصادية والسياسية. جاء أول دستور عام ١٩٥٤ والذى أكدَّ أنَّ السلطة كل السلطة للشعب فى جمهورية الصين الشعبية. وجاء الدستور الثانى للصين عام ١٩٧٥ وكان صياغة تعكس الفوضى

ليسارية الطفولية للثـورة الثقافيـة فـى الصين. ولذلـك نـرى الكافـة سقطونه الآن من حساب التاريخ. وجاء الدستور الثـالث عـام ١٩٧٨ يمثـل امتـدادًا للدسـتور الأول، وتصحيحـا لأفكـار أفرزتـها الثـورة لثقافية. وأقرت السلطات المسئولة فـى الصين الدسـتور الرابـع فـى ٤ ديسمبر عـام ١٩٨٢ ولا يـزال مطبقـا حتـى الآن وإن طـرأت عليـه عض التعديلات فى عام ١٩٨٨ وعام ١٩٩٣، أى بعد سقوط الاتحاد لسوفيتى، ونهاية الحـرب البـاردة، وظـهور سياسـة النظـام العـالمى لجديد أو القطب الأوحد. وينص هذا الدسـتور علـى أن الصـين تمـر بأولى مراحل التحـول الاشـتراكى؛ ويقـر سياسـة الإصـلاح والانفتـاح طريقـا للتطـور. كمـا ينـص فـى الوقـت ذاتـه علـى الالـتزام بـالفكر لماركسى اللينينى الماوتسى.

وهكذا تتجلى مرونة الفكـر الصينـى ومحاولـة اسـتيعاب أحـداث ووقـائع العـالم دون التخلـى عـن الهـدف الاسـتراتيجى للتحـول لاجتمـاعى. أى أن الصـين تلـتزم طريقـها المرسـوم مـع مرونـة فـى الحركة فى ضوء خبرات الواقع المحلى والعالمى. وتـرى فـى الطريـق الثالث اجتـهادًا غربيـا فـى محاولـة لتصحيـح أخطـاء فـى التطبيـق الغربى وتأسيسًا على خـبرة غربيـة تلخـص واقـع حياتـه ومشـكلاته وطموحاته، ومن ثم فهو بعيد تماما عن الطريق الذى تسـتنه الصين. إنه تحول استراتيجى فى الفكر السياسى اليسارى الغربى من حيـث

أسلوب حل مشكلات الغرب بما فى ذلك الأيديولوجيات والسياسا
الغربية التقليدية.

ويعرض هذا الرأى ويوضحه المفكر الصينى لى وين Li Wen ! يقرر أن اليسار واليمين فى الغرب كشفا على مدى القرن العشرين فى سياستهما عن نوعين لفهم الرأسمالية. دعا اليمين المحافظ إلى مبادئ السوق، بينما دعا اليسار، بأساليب مختلفة، إلى عدالة اجتماعية من خلال نظام اجتماعى لإعادة التوزيع سواء عن طريق التأميم أو توسيع قاعدة الرخاء الاجتماعى. وبدأت تظهر فى الثمانينات على أيدى مارجريت تاتشر فى بريطانيا ورونالد ريجان فى أمريكا نزعة محافظة جديدة ترتكز على فلسفة الفردية وتأكيد اقتصادات النقود monetarism وجانب العرض. وهنا وجد اليسار الغربى نفسه إزا مأزق اضطره إلى تغيير فكره وسياساته التقليدية. ومن ثم بدأ يميل تجاه اليمين أو الوسط مع مطلع التسعينات.

وهكذا ظهر فكر الطريق الثالث كنظرية جذرية جديدة نشأت وتطورت فى هذا المناخ. يحاول هذا الفكر تناول مشكلات الرأسمالية التى ظهرت مع نهاية الحرب الباردة خاصة المشكلات الاجتماعية المترتبة على النزعة المحافظة الجديدة. واشتمل أيضا على سلسلة من مشكلات جديدة ناجمة عن العولمة. نذكر من بينها مشكلات عدم الاستقرار الاجتماعى، ومشكلات تنظيم وضع الاقتصاد وأسواق المال.

وتحديات تفرضها بلدان عدة ويفرضها المجتمع الدولى. والتغيرات التى طرأت على الهيكل الاجتماعى التقليدى والعلاقات الاجتماعية فى الغرب.

وأدت هذه المشكلات إلى ظهور أزمة للديمقراطية الرأسمالية؛ برزت معها التناقضات بين العولمة والنظم الاجتماعية والسياسية للرأسمالية. وهاهنا اقترح الإصلاحيون فى أوربا وأمريكا (تحديث الرأسمالية) وخلق البيئة الصحيحة لترويج فكرة الطريق الثالث. ولم يدخر كل من كيلنتون وبلير جهدًا للدعاية لهذا الفكر.

نشأ فكر الطريق الثالث الذى يمثله بلير، حسبما يفسره لى وين، فى كنف مجتمع معلومات يشهد ازدهار اقتصاد المعرفة. والقسمة المميزة لهذا الفكر أنه يعبر عن الاشتراكية الديمقراطية التقليدية. وتشير كلمة الديمقراطية هنا إلى النظام البرلمانى الديمقراطى فى ظل الرأسمالية. وتشير الاشتراكية إلى جهود شرائح اجتماعية مختلفة من أجل بناء نظام اجتماعى قائم على التكافل. ويتعارض فكره هنا مع الفكر التقليدى لحزب العمال البريطانى، كما يتعارض مع ليبرالية السوق. ويثير مشكلة إعادة بناء الديمقراطية على نحو جديد. وإصلاح النظام السياسى للبلاد. ويعتمد هنا على تبسيط الإجراءات الإدارية وزيادة كفاءة دور الحكومة.

ويشير الطريق الثالث هنا إلى إقامة نمط جديد من المجتمع المدنى حيث الملكية الخاصة حق للجميع. ويؤكد فى الوقت ذاته على مبدأ الحيازة الخاصة للرأسمالية، ونبذ فكرة التأميم، وصون الملكية الخاصة، وتحسين الأوضاع الاجتماعية فى إطار النظام الرأسمالى من خلال العدالة الاجتماعية والكفاءة الاقتصادية.

ويضيف لى وين أن فكر الطريق الثالث يميزه وجه آخر هو مجتمع المعلومات. إذ إنه يعبر عن مصالح شريحة عريضة من الطبقة الوسطى التى طفرت وظهرت على السطح. ويحاول هذا الفكر حل تناقضات طارئة فى المجتمع الجديد. من ذلك التناقضات بين التقدم التكنولوجى والعمالة، وكذا بين التنامى الفردى وسيطرة الدولة، وأيضا بين البيئة الطبيعية وزيادة التصنيع، أو التناقضات بين الدولة - الأمة وبين النزعة العالمية، وكذا بين النزاعات الإقليمية والأمن الكوكبى.

لهذا كله يرى لى وين أن فكر الطريق الثالث هو امتداد طبيعى لفكر الاشتراكية الديمقراطية فى ثوب سياسة برجماتية أى سياسة تلتمس حلولا عملية آنية لقضايا ومشكلات طارئة دون الالتزام بنهج نظرى عام. ويمثل هذا الفكر، علاوة على ما سبق، مجموعة من الأفكار بشأن القيم ومناهج البحث التى تعبر عن حاجات ومتطلبات مجتمع المعلومات. ولم يكتمل بعد نضج هذا الفكر وإن تحددت معالمه العامة.

وتأسيسا على هذا، يذهب لى وين إلى أن فكر الطريق الثالث هو فى حقيقته اجتهاد يهدف إلى تحسين النظام الرأسمالى تلبية لاحتياجات غربية طارئة. ووجد هذا الفكر تطبيقا واضحا له فى حرب كوسوفو. ونراه فى هذه الحرب وأثناءها يدعو إلى نزعة تدخل جديدة فى الشئون الداخلية للبلدان الأخرى عسكريا.

لقد تغيرت الأوضاع الخارجية والداخلية المتعلقة بأمن بلدان الغرب مع نهاية الحرب الباردة، وبعد حل منظمة حلف وارسو. وهاهنا بدأت بلدان الغرب فى تعديل استراتيجيتها الأمنية مع حرصها على إقامة آلية أمنية ووضع قواعد دولية جديدة يبدأ العمل بها مع مطلع القرن الواحد والعشرين.

وبناء على هذا الوضع طرح بلير، خلال حرب كوسوفو، نظرية جديدة بشأن المجتمع الدولى. وترتكز هذه النظرية على مبادئ جديدة للحرب ضد ما يراه (ديكتاتورية). وتبرز نظريته - أو قل نظرية الغرب - التدخل الدولى فى استقلال عن المنظمات الدولية. ويقال: - بهدف تزيين هذه النظرية - إن حقوق الإنسان أسمى من السيادة القومية، وأنه لابد من فرض قيود وحدود على مبدأ عدم التدخل فى العلاقات الدولية السائد الآن عالميا.

وهذا هو عين ما ذهب إليه جوسبان رئيس وزراء فرنسا فى خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى شهر سبتمبر ١٩٩٩ إذ

قال: (إن رسالة الأمم المتحدة لا تقتصر على تسوية الصراعات بين الدول، بل إنها تمتد إلى الدفاع عن كرامة الإنسان داخل حدود كل دولة. بل وتتدخل أيضا. عند الضرورة ضد الدول ذاتها). ونرى كوفى عنان أمين عام منظمة الأمم المتحدة يجمل هذه السياسة فى عبارة (الحقوق عبر الحدود). ويصوغها بتفصيل أوضح يؤكد ارتباط هذه السياسة بمناخ العولمة ومن ثم الطريق الثالث حيث يقول فى خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال شهر سبتمبر ١٩٩٩ ما يلى:

(تعتبر قوى العولمة جوهر تعريف سيادة الدولة والتعاون الدولى. ذلك أن الدولة أصبحت مفهومة الآن على نطاق واسع باعتبارها خادمة لشعبها وليس العكس. وأن سيادة الفرد - وأعنى بذلك حقوق الإنسان والحريات الأساسية لكل ولجميع الأفراد والتى حددها ميثاق حقوق الإنسان - اكتسبت مكانة أهم بفضل الوعى بحق كل فرد فى أن يسيطر على مصيره الشخصى. وهذه هى السياسة التى تطبقها إدارة كلينتون باسم الدفاع عن حقوق الإنسان وحقوق الأقليات فى دول الغير، ولكنها تطبقها حسب مصالحها على أساس انتقائى، وبصورة عملية ونشطة عسكريا واقتصاديا ضد حقوق شعب العراق كمثال.

وتعمد صحف الغرب إلى ترويج فكر الطريق الثالث هذا على الرغم مما هو واضح للجميع من أن الغرب لم يكن معنيا بالمشكلات والمذابح

العرقية وإنما يعنيه أولا وأساسا إقامة وترسيخ نظام دولى جديد يرتكز على قيم ومعايير تعزز مصالح الغرب ومكانته. ووجد الغرب فى حرب كوسوفو فرصته لإعلان وترويج فكره الجديد. وترسيخ مبدأ الهيمنة تحت دعاوى جديدة وهذه الدعاوى ليست مرفوضة من حيث المبدأ ولكنها هنا ذريعة فى يد الأقوى، وحق يراد به باطل. ويجرى تطبيقها فى مواقع عديدة، حسب المصلحة والاختيار فى ظل ما يسمى النظام العالمى الجديد أو العولمة التى تعنى سياسيا واقتصاديا هيمنة الأقوى.

إن فكر الطريق الثالث فكر غربى النشأة، غربى المحتوى، غربى الهدف، معنى بحل مشكلات وتناقضات المجتمعات الغربية التى تراكمت عبر التاريخ الحديث، والمشكلات التى نشأت وبرزت مع ولادة مجتمع المعلومات فى الغرب. ويهدف هذا الفكر إلى إقامة نظام اقتصادى سياسى دولى لصالح الغرب ويدعم سوق المال الكوكبية. وإن من حق الغرب أن يفكر لنفسه وفق مصالحه، ولكن دون أن يصادر حق المجتمعات الأخرى فى أن تفكر لنفسها فى إطار خبراتها التاريخية وواقع مشكلاتها، وأهداف مسيرتها.

ويرى لى وين ومعه مفكرون صينيون آخرون أن فكر الطريق الثالث بهذا المعنى يتناقض مع ما تنشده الصين وبلدان الجنوب بعامة. ذلك أن هذه البلدان تقف مع حقوق الإنسان دون إخلال بحق السيادة القومية، وتقف مع فكر يرسخ مبادئ الاحترام المتبادل وعدم

التدخل، ووحدة المعايير، وفاعلية المنظمات الدولية، والتعاون الدولى فى مجالات الحياة المختلفة على أساس من المساواة بين الدول. وهذه هى السياسة التى تستنها الصين مع دول الجوار. ولهذا ترفض، شأنها شأن الديبلوماسية المصرية، أى فكر يسلب المنظمات العالمية حقها المشروع وفقا لمواثيق دولية فى مناقشة وحسم المشكلات سلميا أو أن تستأثر بهذا الحق دولة أو بضع دول صاحبة مصلحة تكون لها الوصاية على باقى المجتمع الدولى.

ترفض الصين فكر الطريق الثالث لأنها تقليديا ترفض مفهوم النظرية الشمولية. كما رفضت تقليديا حق وصاية مجتمع على آخر أيديولوجيا أو اقتصاديا أو سياسيا. هكذا رفضت وصاية الاتحاد السوفيتى السابق، وهكذا رسخت مبدأ صبغ الماركسية بصبغة صينية أو لنقل تطويع الفكر لقضايا الواقع واجتهادات العقل المحلى. إن للصين مشكلاتها وتناقضاتها على مسيرة التطور والتنمية والتحديث. ولكن فكر الطريق الثالث لا يعبر عن حل لها. وإنما الحل يتمثل فى اجتهاد الفكر الصينى ذاته فى ضوء هدف اجتماعى عام نص عليه الدستور دون تحجر عقيدى، أو جمود فكرى، أو انعزالية خرقاء، أو تبعية رعناء. وهذه هى سنة الأمم الآخذة، عن عزم وإرادة، بأسباب النهضة والتقدم فى إطار نظام عالمى قائم على مبدأ التنوع والوحدة معا.

٦

تحديث الصين وبناء الإنسان

الحديث عن بناء الإنسان فى الصين لا يكتمل، بل ولا يتضح، إلا إذا عرفنا الإنسان الصينى فى التاريخ الحديث وماذا فعل الاستعمار به. وهنا يبين ويتضح لنا ما صنعته وتصنعه الثورة. ولعل هذا كان دافعى لكى أزور بانكوك عاصمة تايلاند عقب زيارتى للصين - بكين وعدد من مقاطعات الجنوب - وأردت بزيارتى للعاصمة بانكوك أن أدرك الفارق وأن أقارن ومن ثم أشهد بمعالم التغيير.

ويتضح وجه المقارنة من أن تايلاند لم تتغير ولم تعرف الثورة وتغيير واقع المجتمع والإنسان شأن الصين وفيتنام. ولا تزال تايلاند فريسة أخلاقية يدمرها جشع رأسمالية الغرب ونزوات أثرياء الشرق، إذ تعيش ضحية اقتصاد الدعارة الذى يحقق لها عائدا سنويا يصل إلى بضعة مليارات. وليس لنا أن نتوقع أن يسهم عائد كهذا مصدره الدعارة فى بناء إنسان رسالته الإنتاج.

ويدعونى إلى المقارنة أن الاستعمار عرف طريقه إلى الصين مركز الاقتصاد العالمى حتى القرن السابع عشر والهيمنة عليها من خلال تدمير الإنسان الصينى بتهريب مخدر الأفيون مجانا وشبه مجانا.

وهذا الأسلوب تقليد اتبعه الغرب مع الشعوب وإن اختلفت الأدوات. إذ استخدمه الأوروبيون عند غزوهم للأمريكتين وتدمير شعوبهما وقد كانت لهم حضاراتهم المتميزة. والفارق البسيط أنَّ الأوربيين في غزوهم للأمريكتين استعانوا بجراثيم الأمراض الفتاكة يطلقونها لتكون هي طليعة الغزو في مقدمة الجيوش، وتسبقهم إلى سكان البلاد الأصليين، فتقتل الكثرة وتوهن صحة وعزيمة الباقين. وبعدها يتوغل الأوروبيون دون مقاومة تذكر وهم حملة شعار حقوق الإنسان والشعوب.

وتكرر السيناريو مرة أخرى على أيدى الإنجليز لغزو الصين. وأبدلوا الجراثيم بالأفيون وتهيأت لهم السيطرة على إمبراطورية كانت القوة والمركز في العالم على مدى قرون. وتحولت الصين، ومن ثم الإنسان الصيني في ظل الهيمنة الغربية، إلى قوة مهيضة خائرة عاجزة عن المقاومة. وأصبح الشعب في شبه غيبوبة.. غاب عن الوعي، وغابت ذاكرته التاريخية ومجده العريق. تفشت الأمية حتى كادت تمثل قرابة المائة في المائة. واستشرى الكسل والخدر وتلاشى الإنتاج، وتحطمت أخلاق بلاد الحكمة والمثل الأعلى، وانتشرت الدعارة خاصة في بلدان الشواطئ إذ كان الإنجليز يخشون التوغل إلى داخل البلاد وإن تركوا هذا الداخل العميق نهبا للجهل والفقر والمرض. وذاع اسم مدينتي شنغهاى وكانتون ووصفت كل منهما بأنها عاهرة الشرق.

ولكن الشعوب ذات الحضارة العريقة لا تستسلم إلى ما لا نهاية.. إنها غفوة أو سكرة تعقبها صحوة ونهضة. وهكذا ثارت الصين.. استيقظ شعب الصين وأفاق من غفوته مرة على يد الزعيم الوطنى «صن يات صن» فى مطلع القرن، والمرة الثانية على يد الزعيم الاشتراكى ماوتسى تونج وحزبه الشيوعى. ونجح الشعب الصينى بقيادة حزبه وزعيمه، وانتصر على قوى الاستعمار والعملاء وأصبحت له السيادة من جديد، وبدأ مسيرة رد الاعتبار واستعادة المجد. وتحدد الهدف.. بناء الصين وبناء الإنسان.. وواجه فى ذلك صعوبات، وعانى انتكاسات لعل أخطرها ما عرف باسم الثورة الثقافية التى حركتها دوافع يسارية طفيلية مريضة استهدفت تجريد الصين من تراثها وتاريخها.

وامتد الصراع عشر سنوات. وانتهى بانتصار العقل والحكمة. تمثل هذا فى ثورة تصحيح تؤمن بأن الإنسان/المجتمع تراث وتاريخ وأيضا فعل نهضوى فى مستوى العصر يجسده الإنتاج الاجتماعى. ليست الحياة الجديدة نبذًا للتراث ولا تبعية له عمياء. وصدقت حكمة كونفوشيوس حكيم الصين إذ قال: (اعرف حكمة القدماء وعايش العصر، بذا تغدو معلمًا). وشرعت الصين منذ عام ١٩٧٧ فى استئناف مسيرتها الثورية من جديد من أجل بناء الصين المجتمع والإنسان، ومن أجل الانتصار على التحديات ووضع أسس نهضة شاملة تدخل بها سباق الأمم نحو حضارة عصر جديد.. وحشدت

ونظمت جهودها من أجل النهوض بالأمة، ومن ثم بالإنسان، اقتصاديا وتعليميا وسياسيا وثقافيا وعلميا وتكنولوجيا لتكون قطبا عالميا صاحب ثقل وفعالية. وحققت الثورة الصينية إنجازات ملموسة فى كل مجال من هذه المجالات على نحو أذهل الجميع. وواجهت، عبر مسيرتها، تحديات، وتولدت مشكلات، وعانت من آثار جانبية ولكن كان مجمل الزخم العام حركة مطردة إلى الأمام.

بدأت الثورة بعد نجاحها عام ١٩٤٩ أولى خطواتها بينما الأمية تتجاوز ٨٠ بالمائة وغالبية الإصدارات المطبوعة شديدة التدنى والندرة إلا ما كان منها مرتبطا بالثورة الوطنية التى تزعمها فى مطلع القرن «صن يات صن». وكان الفقر والمرض آفتين تفتكان بالإنسان وتحطمان معنوياته، علاوة على تفشى روح التحلل والتفسخ خارج قوى الثورة الوليدة.

ومرت سياسة الثورة بمرحلتين.. مرحلة الاعتماد على الذات والاكتفاء بالذات. وأجبرها على هذا حصار الرأسمالية العالمية للصين فى محاولة لإجهاض أو إضعاف الثورة. هذا علاوة على موقف الاتحاد السوفيتى الصديق والحليف الذى شاء أن تكون له كلمة الدولة العظمى وهو ما ترفضه الصين بحكم تراثها وواقعها الجغرافى والتاريخى. ثم حدثت نكسة الثورة الثقافية واستمرت عقدا كاملا إلى أن استطاعت الثورة أن تجرى تصحيحا ثوريا والتزمت سياسة المرحلة الثانية (الإصلاح والانفتاح).

واصلت الصين الثورة سياسة بناء الإنسان علميا وتعليميا وثقافيا وإعلاميا فى اتساق مع سياسة الإصلاح والانفتاح. أى مع دعم الاقتصاد باعتباره ركيزة الدولة وأساس قوتها، ودعم وسائل الدفاع باعتبار السلاح المستقل درع الأمة مع مرونة فى الفكر واستيعاب عقلانى لحركة التاريخ ومنطق العصر.

وفيما يتعلق بالموقف من التراث رفضت الثورة موقف القطيعة الكاملة مع التراث، أى رفضت الموقف الذى دعت إليه الثورة الثقافية. وقد حاولت هذه الثورة بنهجها اليسارى الطفولى أن تحطم، بل دمرت فعلا العديد من الآثار ورموز الثقافة التاريخية مثلما حاولت أن تمحوها من ذاكرة الشعب. بدأت الصين بعد هزيمة اليسار الطفولى وانحسار أو وأد ثورته الصبيانية تستعيد ذاكرة الشعب التاريخية فى صورة داعمة لحركة التطوير إيمانا بأن الشخصية امتداد فى التاريخ قرين فعل حضارى نشط فى اتساق مع العصر، وأن بناء الإنسان هو بناء للشخصية ذات العمق التاريخى والفعالية الحضارية من منظور عصرى.

وعادت إلى الظهور كتابات حكماء الصين مثل كونفوشيوس ولاوتسو وغيرهما. وبدأت الصين فى عهدها الجديد تحقق فى الممارسة العملية حكمة القدماء ولكن فى إطار جديد، وتأويل جديد عصرى أعنى تحقيق الاتساق والتناغم فى العلاقات بين الإنسان

والإنسان، وكذا الإنسان والمجتمع، وبين المجتمع والسلطة، وبين الناس والطبيعة أو الوجود، وأيضا ترسيخ دلالات التراث الثقافى من منظور جديد يدعم حركة المجتمع فى التحول الحضارى.

وعنيت الدولة بالآثار شهادة الأمة على عراقة التاريخ. وتجلى هذا فى صدور قانون حماية الآثار عام ١٩٨٢. ووضعت الدولة عام ١٩٩٢ سياسة جديدة لحماية وإنقاذ الآثار. وظهرت فى عام ١٩٩٥ سياسة فعالة لحماية الآثار والتراث. وبدأت سياسة حماية الآثار منذ عام ١٩٧٨ متواضعة إلى حد كبير ولكنها كانت الخطوة الأولى على طريق طويل. ويتضح هذا فى تطور ميزانية حماية وإنقاذ الآثار. إذ كانت الميزانية عام ١٩٧٨ لا تتجاوز ٢٧,٥ مليون يوان (العملة الصينية وتساوى الآن حوالى ٤٥ قرشا) وميزانية المتاحف ١٨,٦ مليون يوان، وميزانية ترميم الآثار ٤ ملايين ونصف، وميزانية الحفريات ٧٤٠ ألف يوان. ولكن أخذت هذه الميزانيات تتضاعف على التوالى. مثال ذلك أنه فى الخطة الخمسية التاسعة بلغت ميزانية حماية الآثار ٢١٥ مليون يوان وهى الآن مليارات ونصف. وبلغ عدد الهيئات العاملة فى هذا المجال ٣٤٩٦ هيئة، وتضاعف عدد المتاحف ليصبح ١٣٣٩ متحفا فى مختلف أنحاء الصين.

وتتجلى سياسة بناء الإنسان الصينى أيضا فى مجال التعليم الأساسى والجامعى حيث التعليم الأساسى مجانا لمدة تسع سنوات. ولكن لنأخذ هنا مثالا واحدا وهو سياسة محو الأمية. كانت نسبة

الأمية الأبجدية فى الصين عشية الثورة تتجاوز ٨٠ بالمائة وأصبحت الآن ٥, ٥ بالمائة. ووضعت الدولة برنامجا يهدف إلى محو الأمية تماما بين الشباب فى جميع أنحاء الصين مع نهاية العام ٢٠٠٠. هذا علاوة على ذيوع لغة تكنولوجيا العصر أعنى الكومبيوتر. وتحرص مناهج التعليم على تنمية العقل العلمى أداة البحث والتفكير والإبداع، وكذا ترسيخ قيمة التماس المعرفة عن طريق الكتب والوسائل الإلكترونية: يضاف إلى هذا الاهتمام بتعزيز الرؤية الصحيحة لتاريخ الصين ودورها الحضارى العريق مما يدعم مشاعر الانتماء.

وفى مجال الكتب والمطبوعات بلغ إجمالى إصدارات الكتب عام ١٩٩٨ ما قدره ١٤٠ ألف عنوان، وعدد النسخ ٧,٣٠٠ مليارات نسخة.

ويبلغ عدد الدوريات ٨٠٠٠ عنوان، وعدد النسخ المطبوعة منها ملياران وخمسمائة مليون. وتصدر الصين ألفىْ صحيفة ومجلة تطبع ٣٠ مليار نسخة. هذا علاوة على الصحف الالكترونية أقراص CD وعددها ثمانية آلاف وكذا شرائط الفيديو.

وهكذا، وبعد خمسين عاما من يقظة المارد حققت الصين إنجازات وانتصارات مهمة على العديد من الانتكاسات والحصار الدولى. وأصبحت الصين قبلة ترنو إليها أنظار العالم، ولها كلمة فى المجال السياسى الدولى. واستعاد الإنسان الصينى صورة مجده التليد، واعتزازه بانتمائه إلى بلد يخطو سريعا على طريق الصعود ويؤكد أن إرادة الشعوب أقوى من كل القيود.

المراجع

د/ أسامة الخولى.

محرر - العرب والعولمة - ندوة

مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت ١٩٩٨

انطوان زحلان

العرب وتحديات العلم والتقانة - مركز دراسات الوحدة العربية - ١٩٩٠

د/ محمود عبد الفضيل

العرب والتجربة الآسيوية - الدروس المستفادة. مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت - ٢٠٠٠.

مصر ورياح العولمة. دار الهلال القاهرة ١٩٩٩.

أحمد أنور

الانفتاح وتغيير القيم فى مصر - مصر العربية للنشر والتوزيع - بدون تاريخ.

رونالد / روبرتسون

العولمة: النظرية الاجتماعية والثقافة الكونية.

ترجمة أحمد محمود - نور أمين - المجلس الأعلى للثقافة - القاهرة ١٩٩٩.

أندريه جوندر فرانك

الشرق يصعد ثانية.

ترجمة شوقى جلال - المجلس الأعلى للثقافة - القاهرة ٢٠٠٠.

دافيد كورتين

العولمة والمجتمع المدنى.

ترجمة شوقى جلال - المكتبة الأكاديمية - القاهرة ١٩٩٩.

السيدة يانغ لو بينغ.

السيد تشن ده تشنغ

الصين والعولمة والثقافة الكونفوشية.. ندوة العولمة والثقافة - القاهرة - منظمة تضامن شعوب آسيا وأفريقيا ٢٠٠٠.

أعداد متفرقة من مجلة بكين Beijing Review تصدر من بكين - الصين

جون جراى

الفجر الكاذب - ترجمة أحمد فؤاد بلبع - المجلس الأعلى للثقافة - القاهرة ٢٠٠٠.

فيليب مورو ديفارج
العولمة - ترجمة كمال السيد موسوعة الشباب للعلـوم - شـركة الخدمات التعليمية القاهرة ٢٠٠٠.

Krishan
From post - industrial to post - modern society - Blackwell 1995.

Zygmunt Bauman, Globalization - the human consequences. Colombia univ. press. New York 1998.

Daniel Bursteim
Arne de Kejzer. Big Dragon - the future of China. Pub, Simon & Schuster. New York 1999.

Anthony D. King ed.
Culture - Globalization and world system - Macmillan 1998.

Fredric Iamesson.
Masao Miyoshi eds
The culture Of Globalization. Duke univ. press 1999.

كتب للمؤلف

المؤلفات

١ - الفكر العربى وسوسيولوجيا الفشل - مكتبة مدبولى - القاهرة ٢٠٠٠.

٢ - الترجمة فى العالم العربى قضايا وآفاق - المجلس الأعلى للثقافة - القاهرة / ١٩٩٩.

٣ - العقل الأمريكى يفكر - ط ٢ - مكتبة مدبولى ٢٠٠٠.

٤ - ثقافتنا والإبداع - دار المعارف - اقرأ - ١٩٩٨.

٥ - الحضارة المصرية - صراع الأسطورة والتاريخ - دار المعارف - اقرأ/١٩٩٧.

٦ - على طريق توماس كون (رؤية نقدية لفلسفة تاريخ العلم).
(المكتبة الأكاديمية - القاهرة ١٩٩٦).

٧ - التراث والتاريخ - نظرة ثانية - سينا للنشر - القاهرة ١٩٩٤.

٨ - نهاية الماركسية - سينا للنشر ١٩٩٣.

المترجمات:

أكثر من ٤٥ كتابا منها:

١ - الشرق يصعد ثانية - جوندر فرانك - المجلس الأعلى للثقافة - القاهرة / ٢٠٠٠.

٢ - لماذا ينفرد الإنسان بالثقافة - مايكل كاربزرس - سلسلة عالم المعرفة - الكويت - ١٩٩٩.

٣ - بنية الثورات العلمية - توماس كون - عالم المعرفة - الكويت - ١٩٩٢.

٤ - تشكيل العقل الحديث - بريتون - عالم المعرفة - الكويت - ١٩٨٥.

٥ - المسيح يصلب من جديد (رواية) نيكوس كازنتزاكيس

الهيئة العامة للكتاب ١٩٧٢ - عشر طبعات.

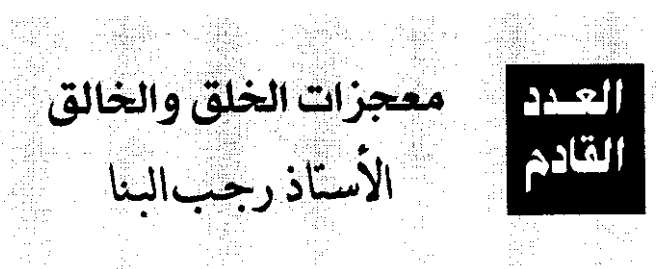

المحتويـــات

الموضـــوع	الصفحة
المقدمة : نظرة إلى الشرق.. إلى المستقبل	٧
١ – الصين .. مسيرة تطور صاعد	١٧
٢ – الصين وميلاد عصر جديد	٣٣
٣ – الصين وبناء أمة فى عصر المعلوماتية	٤٢
٤ – الصين .. التجربة والمواجهة فى عصر العولمة	٦٤
– الواقع العالمى	٦٤
– الانفتاح.. منافسة أم تبعية؟	٧٧
– الصين من غيبوبة الأفيون إلى الثورة الشاملة	٨١
– الصين ومنهج التطوير	٨٦
– سياسة صناعية جديدة	٩٠
– نهج متكامل وتحول هادئ	٩٤
– ثقافة الصين والعولمة	٩٨
– التلاحم فى إطار التنافس مع العولمة	١٠٧
– المناطق الصناعية للتقانة العالمية	١١١
– الاستثمار الأجنبى	١١٣
– الصين ومنظمة التجارة العالمية	١١٧
– الصين والغرب	١٢٣
– عقبات على الطريق	١٣٢
– عبء القطاع المملوك للدولة	١٣٧

الموضـوع	الصفحة
– تجربة الصين والعالم العربى	١٤٥
٥ – الصين والطريق الثالث	١٥٤
٦ – تحديث الصين وبناء الإنسان	١٦٣
المراجع	١٧٠

إشترك فى سلسلة اقرأ تضمن وصولها إليك بانتظام

الإشتراك السنوى:

– داخل جمهورية مصر العربية ٣٦ جنيهاً

– الدول العربية واتحاد البريد العربى ٥٠ دولاراً أمريكيًّا

– الدول الأجنبية ٧٥ دولاراً أمريكيًّا

تسدد قيمة الإشتراكات مقدماً نقداً أو بشيكات بإدارة الإشتراكات بمؤسسة الأهرام بشارع الجلاء – القاهرة.

أو بمجلة أكتوبر ١١١٩ كورنيش النيل – ماسبيرو – القاهرة.

رقم الإيداع ٢٠٠١/١٤٢٢٤	الترقيم الدولى ISBN 977-02-6195-5

١/٢٠٠١/٤٤ طبع بمطابع دار المعارف (ج. م. ع.)

يعرض الكتاب من واقع الدراسة والإحصاءات والمشاهدات ملحمة الصين فى التاريخ وقدرتها الإعجازية على الانتقال من غيبوبة الأفيون إلى ثورة التحديث الشاملة.

كيف انتصرت الصين على الأمية الأبجدية والثقافية حتى دخلت عصر المعلوماتية؟

كيف حققت انتصارات هائلة فى الاقتصاد والصناعة والزراعة والبحث العلمى وبناء إنسان جديد وبناء حضارة "صينية الخصائص"؟

كيف أكدت تجربة الصين نهج التلاحم فى إطار المنافسة مع العولمة لتكون قوة موازنة للتعامل على الصعيد العالمى؟.

وكيف أكدت تجربة الصين أننا فى حاجة إلى أن نتطلع بأبصارنا وعقولنا إلى الشرق لأنه المستقبل، حيث أن ميزان الثقل الحضارى بدأ يتجه شرقاً.!

دار المعارف

٤٠٧٢٨٩/٠١